٥٧٨

یا رب انت الله عالم
وانا عبد جاهل اسئلک
ان ترزقنی علما نافعا حتی اعبدک
واهدنی برحمتک یا ارحم الراحمین

دیه کتاب
از تصنیفات مرحوم
میر عبد الرباضی مجد العلوم
بوده رحمه الله

۱۴۵۹۷
۹۰۰۹۱

بازدید شد
۱۳۸۷

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۹۰۰۹۱
کتاب مطول
مؤلف تفتازانی
مترجم کاتب واثق بن محمد صادق
شمارهٔ قفسه ۱۴۵۹۷

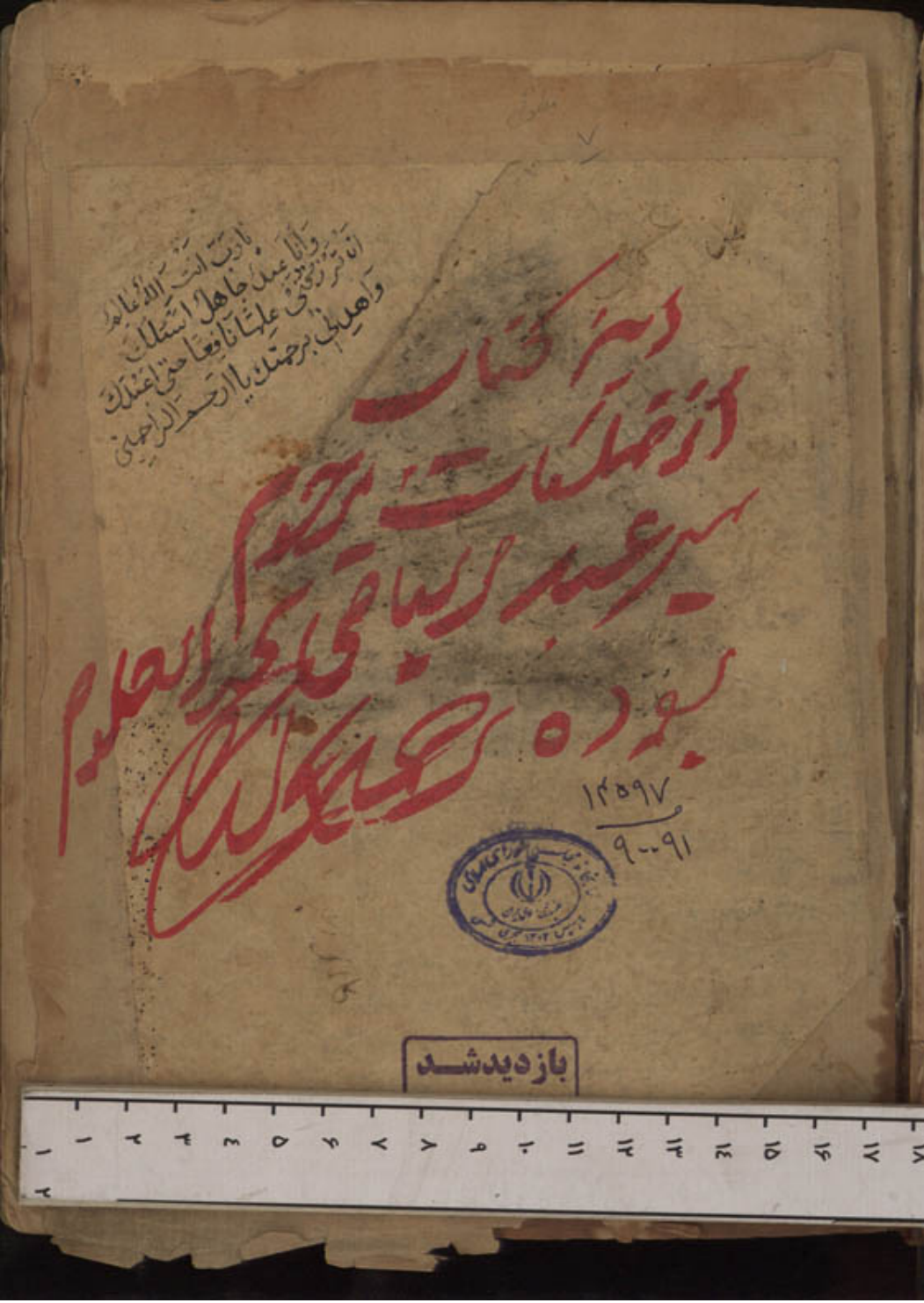

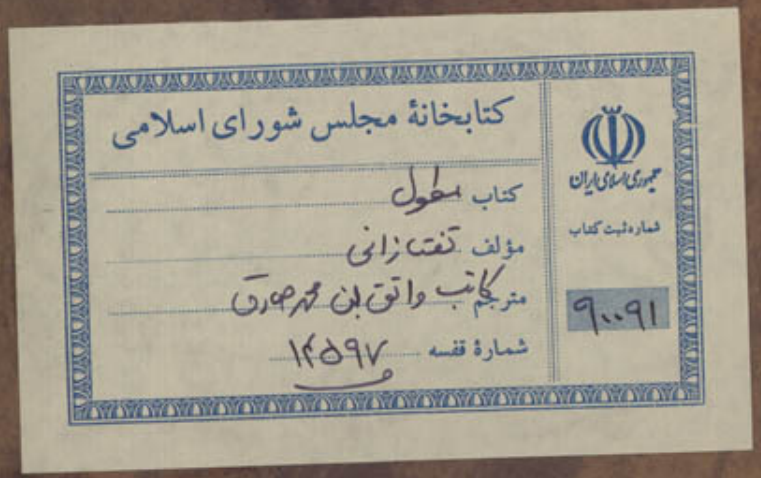

یا رب انت الله عالم
وانا عبد جاهل اسئلک
ان ترزقنی علما نافعا حتی اعبدک
واهدنی برحمتک یا ارحم الراحمین

دیه کتاب
از ضلعات مرحوم
میر عبد الرباحی مجد العلوم
بوده رحمه الله

۱۴۵۹۷
۹۰۰۹۱

بازدید شد

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۹۰۰۹۱
کتاب مطول
مؤلف تفتازانی
مترجم کاتب واثق بن محمد صادق
شمارهٔ قفسه ۱۴۵۹۷

١٤٥٩٧
٩٠٩١

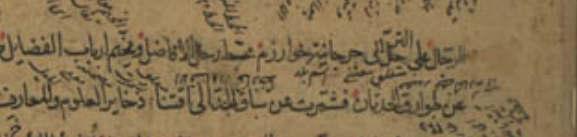

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أحيا حقائق المعاني بما أودع من البيان، وخصنا بديع الأيادي وروائع الإحسان، أنعم بحكم
نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال، وأودع براعة فرق الأنام في طرق الانعام والافضال، والصلاة على نبيه محمد
خير من نبع من منبت عنصر الكرم والسماحة، وأشرف من ينبوع دوحة اللسن والفصاحة، وعلى آله وأصحابه الذين
هم الأعلام الحق وأشرق وجه الابتداء وأضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين، وبعد فان أحق الفضائل بالنقل
واسبقها في استيجاب التعظيم هو الذي يحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في المستاعات من الدقائق
والطائف والاستيلاء على البيان المطلع على نكت نظم القرآن، فانه كان من حقائق التنزيل ودقائق مفتاح الفواتح
وفاتح خزائن الاعجاز ومبدأ البلاغة ومنتهاها، ومنار الفصاحة ومجلاها، فيحق لغواص فكره
الله وعصمه تقريب المعهود على قدر مجهوده ومقصده في قواعده كافية في وضوح المصباح الى انوار التأويل ومواردة
ناية عن التهاب الاكباد الى مبدأ التنزيل، فلهذا لباب آثار تدريسه وضوع سرير عباب بحار اساليبه وصفاة
الواصف للطرس حسابه ظن ان ساعاتي في كل ما وصفناه فما اعاذه قدوته في ايدي جاهلهم اسراء التقليد
تطفحوا بعاطوه من غير توثيق وتسديد يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقصرون
من تقرير طائفة التقليد عنا فهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غاشية
التعصب عن بصائرهم حتى تطبع دقائق النعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم المجاج والعناد و
جل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فيهيهات ان تنبه للرمزة الدقيقة الشان ولا التفطن
لمحة الخفية المكان وان بعد ما قضيت من بعض الفنون وطرى واجلت في مستودعات سرادقه
قداح نظري بعشي صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشعف باخذ العلم من افواه

الرجال

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اذ هو الحري بتقدم كل
عليه من شكر نعمائه على تاليفه فان الحمد على ما ذكرنا من اثنائه والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بما
بالفضائل كلها بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة
بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار
المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هذا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان
وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة
الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يحل الحي الخالق الرازق في سائر
مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما يعترض الانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات
بنيهما على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على
ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه يستحق وحده ولعله اظهر ان ما ذهب
اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليسركوا كونهم كثيرين من الناس مبنيا على ان افعال العباد
عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى ان الحمد من المصادر الساده مسد الافعال
اصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكل ما يناسب مناسبه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر المنكرة مثل سلام عليك وحق المانع
من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه لجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال
لاسيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق وعلى ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه
فانه لا يكون ثمة استغراق وما في تحلى على ما انعم مصدرية لا موصولة لفساده معنى ولفظا اما الاول فلان
الموصول الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير
وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف فاو خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف
اما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم اكمن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض المنعم
العباده عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم

مدح ببعض النعم اياه الى اصولها يحتاج اليه في بقاء النوع ببيان ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في معيشته
الى الغذاء وهو اجتماعه مع بني نوعه بمرتبة او بمرتبتين ويتشاركون في تحصيل الاغذية واللباس والمسكن وغيرها وهذا
موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تاتي بالمعدومات والمعقولات الصرفة فوضع
الكتابة شفقة فالهم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح للعرب ثم في الخط بيد ثم ان هذا الاجتماع انما
ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه
الجمهور ويحصل امر الاجتماع والمعاملة والعدل الا باشارات الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هي
علم الشرايع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطا، وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز
باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان تاييده من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا
القرآن الفارق بين الحق والباطل بقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على
جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن في من البيان بيان لقوله ما لم نعلم
قدم عليه رعاية للجمع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وعلى الشارع المتقن للقوانين وفضل
من اوفى الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة علم الشرايع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوفى تنبيه على انه لا بد من
تهذيب نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل
التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملتبس الذي يتبينه من يخاطب
به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء
ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل في تصغيره
استعماله في الاشراف ومن لا خطر له من الكتابي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل والاول للاظهار
جمع ظاهر كصاحب واصحاب وصحابة الانصار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما كن من شيء بعد
الحمد والثناء عليه فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا، وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلذلك دخل معنى الشرط
لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا وتضمنها معنى الابتداء اوجب وقوعها الاسم اللازم للمبتدا، قضاء لحق ما كان

او بعدها او غير ذلك ولهذا الكتخي المعبا بالقشيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه الا ربما
ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق لبعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل
بفصاحة الكلمة ولذا لم يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير فصيحة عربيته عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعجمة عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الشيء
كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف
فصاحة الكلام فيكفي لاخراج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من فصاحة الكلام
فصاحة الكلام لا وصف جزئي والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه تم ويسلم
فالمعنى انه عربي الذات الاسلوب والنظم ولو سلم فانما عتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل
كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم
انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام
غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة العجز والجهل الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا
والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولما ندوسة الاستعمال فتحتاج في معرفتها الى ان
ينقر ويبحث عنها في كتب اللغة المبسوطة كالقاموس وامثاله وقد وقع في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقطت
الحمار واجتمع الناس عليه فقال مالكم تكاكاتم علي تكاكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تحولوا
عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفايق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة
وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون اليه ما منه ويؤذونه في اذنه فاطلت من ايديهم وقال مالكم
تكاكاتم علي كانكاكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال الجاحظ دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه
ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدقعا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسنجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريجي
اسم وتين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من وجهه بالمكروه حسن

وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انه لم يصرح به على هذا الاستعمال
وان يكون هذا مولدا استحدثناه من السراج على انه لا بعد ان يقال ان سرج الله وجهه ابلغ من باب
الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة
كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مسموعة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي حسب قوم دون قوم
والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون
عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية عين ما ذكرنا
فلا نزاع ان الغرابة بذلك المعنى مخل بالفصاحة وانا نقول هذا ايضا مما لا سبيل لوحد كور في كتبهم حيث قالوا الوحشي
منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي فيهما من
حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم
وذلك مثل شرشر ثبث واشمأز قطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب
الذي لا يعاب استعماله مطلقا وهي الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال تنفر الطبع
السمع كريها على الذوق وهي المتنافرة مثل تجيش للمزيد واطلخم الامر وجخخت وامثال ذلك وفي
عين ظاهرة المعنى وكلما ندوسة الاستعمال تفسير الوحشية فمع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة مما يتبهم ظاهر
الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا
سبيل لك الى المخالفة هي ان تكون الكلمة على خلاف قانون المستنبط من تتبع لغة العرب لغرض الفهم
الموصوفة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه
علم التصريف واما نحو اجوابي وبابي وثور واستحوذ وقعطبة شهرة والد وما وفيها اشد ذلك من الشواذ
النادرة واللغة ليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال
القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل المخالفة لم لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع نعم الاجمال يفوت
الادغام في قولك لمذ قه العلى الاجمال والقياس الاجمال وقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع

بان يتراه السمع من سماعه كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات

منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكره منه نحو الجرتي في قوله ابي الطيب في مدح سيف الدولة الحسن

على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرتي الى النفس تشريف النسب فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين

على عليه السلام واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف

وفيه نظر لانها داخلة تحت العربية المفسرة بالوحشية للجمهور الجرتي لما من قبيل تكاكاتم وافرنقعوا

او الجليس والطلي وقد ذكرهما هنا وجوه احرالاولى انها ان لم ترادف الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فادخل

بالفصاحة والثاني تمام ذكر هذا القايل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ

ليس بصوت بل كيفية له كما عرفت في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة

الى نفور من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وبين لفظ غير فصيح يستلذ

اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وهو ليس بشيء للقطع باستكراه الجرتي دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره

وكذا اجفت وملع دون غرت وعلم الرابع لان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وسيأتي

لانه قد يعرض لاسباب لاخلال بالفصاحة مما عدمنع البنية فصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت

بمتلاف المقامات كما يجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف

التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلها

واحترز بمن يحفز يدا حال وشعره مستشزر وانفه مسرح لا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر

الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت كلماته ام لا فيصح الا

صادق عليه انه خال عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على

خلاف القانون العربي المستمر فيما بين معظم اصحابه حتى يشيع عند الجمهور كالاخفاء قبل الذكر لفظا ومعنى

نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما انفصل بالفاعل ضمير المفعول به

مما جاز الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اتصال الفعل بالمفعول به بالفاعل واستشهد بقوله جرير ربي

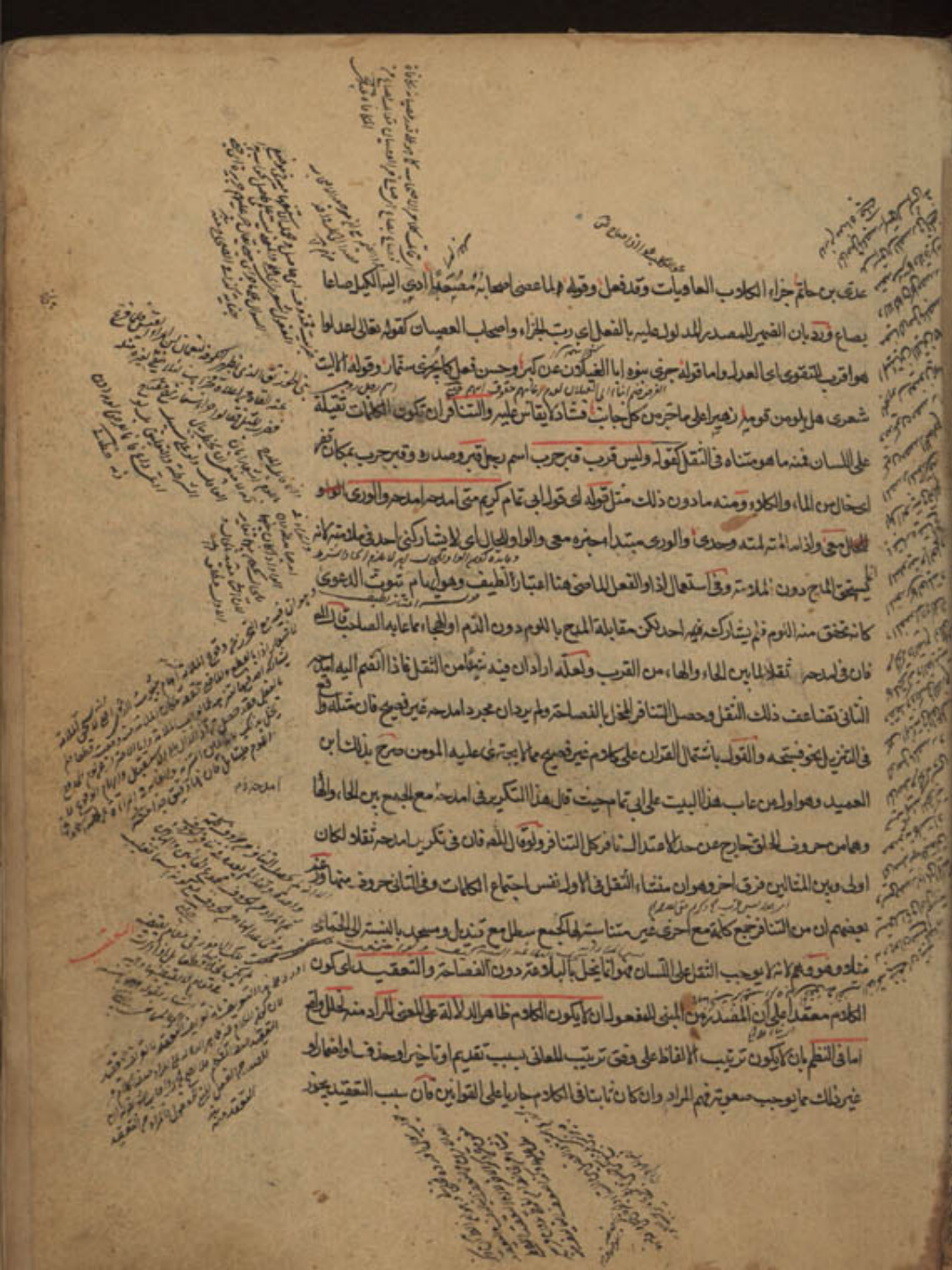

عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه معصبا ادى اليه الكيل صاعا

بصاع وقد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي ربت الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا

هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جرني سوء ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كابيك جرى سنمار وقوله الايات

شعري هل لوم من قومي زهير اعلي ما جرين من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة

على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر حرب اسم رجل قبر وصدر وقبر حرب بمكان قفر

ليس بقبر حرب ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي

اي الخال معي واذا ما تمته لمته وحدي والورى مبتدا محذوف معي والواو للحال اي لا اشارك في احد في حال من حالاتي

الا حال معي واذا ما تمته لمته وحدي والورى مبتدا محذوف معي والواو للحال اي لا اشارك في احد في حال من حالاتي الا

في حال يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الشيء

كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه فيه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما يابى الصلابة الى

فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه نوعا من الثقل فاذا انضم اليه امتد

الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر للخلل بالفصاحة ولم يريدان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع

في التنزيل نحو فنجيه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما يابى عنه المومن صرح بذلك ابن

الحميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء

وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال اللهم فان في تكرير امدحه ثقلا لكان

اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشا الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها او

بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير متناسبة كالجمع سطا مع تبذيل وسعيد بالنسبة الى الخفاء

مثلا وهو فهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان مهوتا يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اما ان يكون

الكلام معقدا على ان المفسر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهرا الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع

اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او

غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز

ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض
منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي
كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن اسمعيل الغرضي وما
مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضايل
الا مملك اي رجل اعطي المال والملك اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابو اي ابو ابراهيم الممدوح و
الجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المستثنى والمستثنى منه
بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه الاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى المفرغ
مملكا على المستثنى منه اعني حي وتعقيبه ولا مانع لتغاير البدل فيما تقدم شايع الاستعمال اكد اوجب زيادة في
التعقيد قيل مثله مبتدا وحي خبره وما عين عاملة على لغة تميم وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم
الخبر وكذا الوجهين يوجب ظلاما في المعنى وعلمه بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حي يقاربه او ليس حي
يقاربه مماثله في الناس فالحصر ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين
البدل والمبدل منه واما في الاشتمال اي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل في اشتمال الذهن من المعنى
الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لارداد اللوازم البعيدة للمقتضى الى الوسايط
الكثيرة مع خفاء القراين الاستعمالية الدالة على المقصود كقول الاحوص وهو عباس الاحنف ساطلب بعدكم
عنكم لتقريبوا وتشكي اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز وما
توهم عيناي الدموع لتجدد اجعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكابة والحزن و
اصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه فيقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني قال الحماسي ابكاني الدهر وابارما
اضحكني الدهر يا رضيني ولكنه لخطاء في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور وجمود
العين فان الاشتمال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة تحزن على مفارقة الاحبة
الا الى ما قصد الشاعر من السرور والحاصل ان علاقات الاسناد لا مساغ لها الا بعد وجود اصل الاسناد وهذا لا يصح ان يقال في الكناية لان

عينك حامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال استه حماد لا سطر فيها وقام حماد لابن لها كانهما يتخالدان بالمطر
والابن وقال الحماسي لا ان عيناي لم تجد لكل واسطا على بجاري دمعها الجمود فان قيل استعمال الجمود في مطلق
خلو العين من الدمع مجاز من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونها لازما لها عادة
قلنا هذا انما يكون لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى الخلو
بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي سار يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى
يخيل الى السامع انه فهم من حاق اللفظ ولما الكلام الذي ليس له معنى ثان وهو بمنزلة الساقط عن درجة
الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في مبحث بلادة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان
بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقتضى والى الان كنت اطلب القرب والسرور فلم احصل الا الحزن والفراق
فبعد هذا الطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال والطلب للحزن والكابة ليحصل الفرح والسرور
هذا ان نصبت تشكي بتقدير ان ليكون عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى
ابكي واتحزن الان ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت
الطلب لكنه اكب عليه ولازمه ملازمة الامر الذي لا يظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده وهذا هو المعنى المجازي
فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاء عدم التعمق في المعاني وقلة التضلع لكلام
المهرة من السلف والمصحح لذلك ارادة طلب الفراق لحبيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب
اني اليوم اكيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها بالحمل
لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاكتسب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح
الفرج ومع كل عسر يسرا والكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل الاعجاز نعم في هذا السياق في سالطلب
لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وقتلهم قيل فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرة ان يكون ذلك فوق الواحد
وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة مثلا

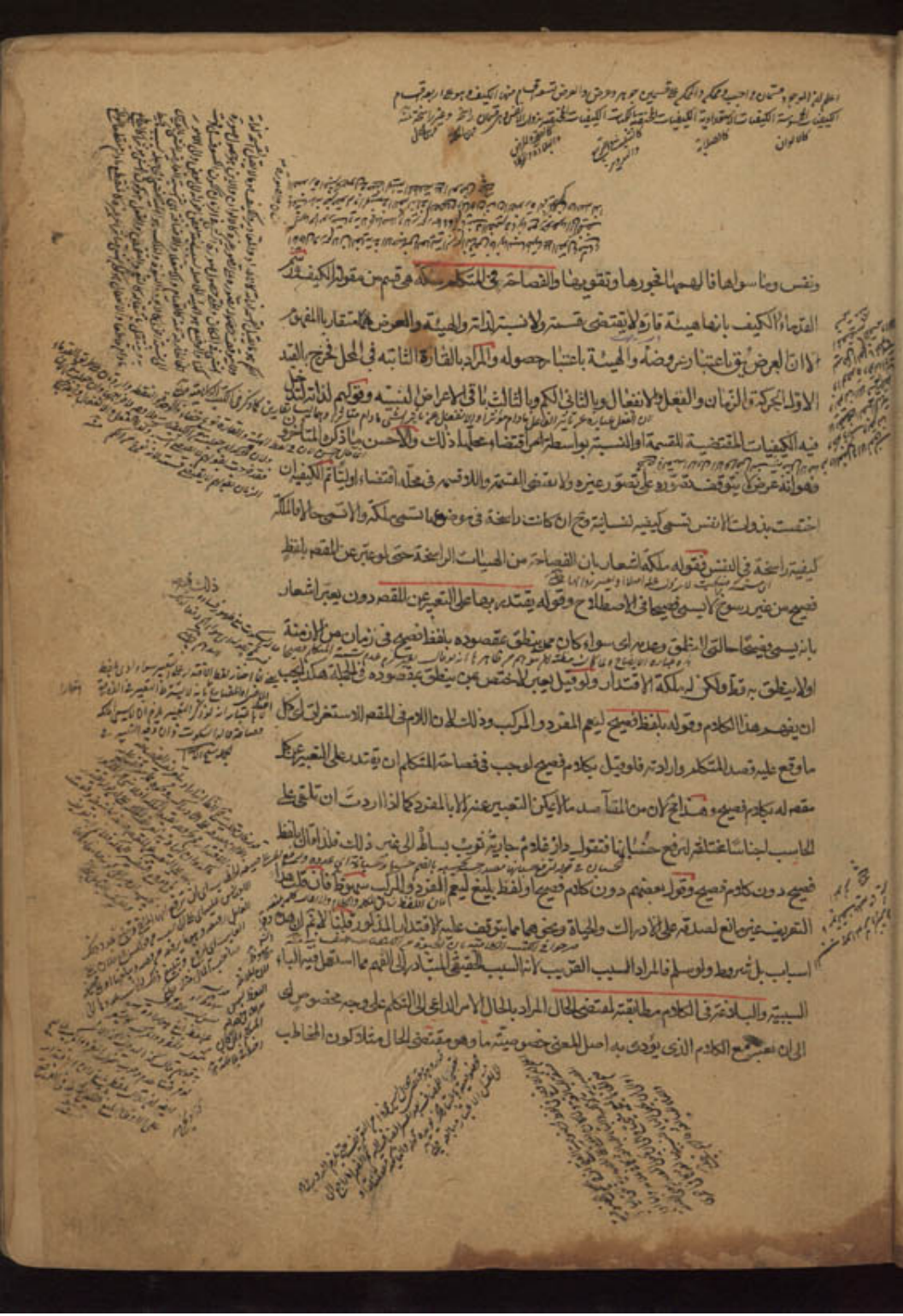

منكرا لحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها هو معنى مطابقته ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام
مؤكدا وان اقتضى الالطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره
ذكره الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحة اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند
تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة فمقام التنكير يباين مقام التعريف ومقام
الحذف يباين مقام الذكر ومقام التقديم يباين مقام التاخير وهكذا والمقام مقتضى الحال والمقام مقتضى
والتعابير بها اشارة الى ان الامر الداعي لمقام باعتبار نوعهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية
ما وحال باعتبار نوعهم كونه زمانا له وآيه المقام بغير اضافة الى المقتضى فيقال لمقام التاكيد والاطلاق
والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت
المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك
والاختلاف تارة يكون في عين مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة
اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سبق اعتبار مناسب للحال والمقام
وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون
راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر
او الى المسند اليه لكونه عذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مقصورا بشيء من التوابع
او غير مقصور مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما
ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة فعلية او اسمية او شرطية او ظرفية مفيدا بمتعلق او غير
مفيد على ما سنفصل واما الثاني فكون الجملتين او فصلها واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب
على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول
مقام التنكير الذي هو المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام الاطلاق
الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند يباين مقام تقييده بما يخصصه او اداة قصر او تابع او شرط
او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاتهما يباين مقام تاخيره وكذا

مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين
مقام خلافه اي خلاف كل منها واما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه
على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من
الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام الاطناب خلاف اي الاطناب و
المساواة لكونه غير مختص بجملة او جزء لها والا نه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت
مقام الايجاز والاطناب بقوله والكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما
نسبيين حدودا او مراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي
فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الغبي الفطن لان الذكاء هو شدة قوة النفس
معدة لاكتساب الاراء ويسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها من الفيض
الفطنة والعناوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي الفطن والكل كلمة مع
صاحبتها علم لي مع كلمة اخرى صوجبت معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى
مثلا الفصل الذي قصد اقتران الشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من
ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له
مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او
الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها واللام له مع المسند السببي مقام
ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بالمطابقة
للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء

قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد
الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز
وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من
الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة
من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه
كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه
وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق
من غير اعتبار اللطايف والخواص الزايدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها
اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى
علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها
اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام
دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام
خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان
انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب
المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف
والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في
تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها
وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه
اي ما به يتحققان ويتحصلان ذلك الى الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد

بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تميز الكلام الفصيح من غيره والا
لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة
مع الفصاحة ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غيره تميز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد
يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة
بلاغة الكلام على ما صرح به المص يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا
هو الاحتراز عن الخطا في اداء المقصود وتميز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على
خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم يفيد هذين الامرين
او يتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين
الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة
بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني
اي تميز الفصيح من غيره يعني معرفة ان الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تميز السالم من الغرابة
عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك لتحرز عن الغرابة وتميز السالم من المخالفة عن غيره
وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تميز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف
ان في تكاكاتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات
المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تبين الاشياء وتميز السالم
من مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس
على هذا البواقي فاتضح ان تميز الفصيح عن غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تميز
السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة لان اللغة قد يطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف
كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك
ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما بين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا

التعقيد المعنوي لا يعرف تلك العلوم ولا بالحري السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام
تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه ليس لنا فيما
يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وغير السالم من التعقيد المعنوي عن غيره ليحترز عن التعقيد في المطابقة
الوهم يحترز عن الخطأ، وعلم يحترز عن التعقيد المعنوي ليتم امر البلاغة فوضعوا الاول على المعاني والبيان
وسموها علم البلاغة لامكان مزيد اختصاص لها بها والى هذا اشار بقوله وبما يحترز به عن الاول اي يعرف الخطأ في
التأدية على المعاني فالمراد بالاول والاخيرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما اولا الاول والثاني اللذان لا
موجب للتصحيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر
ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان ولما كانت البلاغة ترجع الى تمهر ما من العلوم ايضا وظايف بالتأمل
في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله
وما يعرف به وجوه التحسين على البديع ولما كان هذا الختصر في علم البلاغة وتوابعها الخ مقصودة في الدنوب
الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يسمى البيان والبديع
علم البيان والثالثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة وانما اعاد [illegible] قدمه على البيان
لكون تعدد مئة للفرد من المركب لان البيان علم نعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعدد غاية
المطابقة لمقتضى الحال فيه زيادة اعتناء ليست في علم المعاني والفرد مقدم على المركب طبعا وان الشروع في قفا
العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة تبصيرة فان كل علم فهو مسايل كثيرة تضبطها
جهة وحدة باعتبارها تقع على واحد بفرد بالتدوين ومن هاهنا تحصل مسايل كثيرة تضبطها جهة واحدة
فعليه اربع فهاتك تلك جهة للابواب وهي ملاءمة وايضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة تقتدر بها
على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن متأدوضع هذا اصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والاتيان
اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والملكة كونهما صفتي ادراك الا ان العلم
[illegible]

انتهاء البلد فينتفع اقوالهم ومن غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الفرعية الشرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية
وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله توفية خواص التركيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له
في المورد الذي يليق به وللمقام الذي يناسبه بان يستحسن مثلا ان زيدا قايم فيما اذا كان المخاطب خاليا الذهن
وانه انه لقايم فيما اذا كان مصرا وزيدا لمنطلق فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بنوع خطاء المراد
خاصية ان زيدا قايم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الخ
غير ذلك فتوفية حقها ان يورد التركيب في مورده وبما يهوله وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال
فالمراد بالتركيب في تعريف البلاغة تركيب ذلك المتكلم كما يفهم من ذلك قوله في تأدية المعنى وكذا قوله هو ايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز
وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهل فيه غفلة
الحس ونهاية الفطنة اللطافة والنجابة من الفهم وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا السكاكي
انما اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تركيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل مما لا يخفى من الاحالة
بها نظاق البيان ثم الاولى في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال ويفهم
المقصد من علم المعاني فاية ابواب اختصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والاسند وعلم المعاني على كل باب
هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما هو رسم وتعريف العلم وبيان الاختصار والتنبيه الى اخذ
عن المقصد الباب الاول احوال الاسناد الخبري الباب الثاني احوال المسند اليه الباب الثالث احوال المسند الباب
الرابع احوال متعلقات الفعل الباب الخامس القصر الباب السادس الانشاء الباب السابع الفصل والوصل الباب
الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه اما ان يحتمل
بين العرفين قاية بنفس المتكلم وتقسيمها بنوع النسبة والوقوع بها او بانتفاء النسبة وانما خطا في
هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم الى النسبة بما هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر
بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشائيات فالكلام اذ كان لنسبة خارج

[illegible]

بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشيء لاستمعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يتفعون وهذا هو المناسب للمقام لان هذا كلام يلوح عليه آثار الاهمال او على ان قوله ولقد علموا من استكمل الخ تتميم الخ الجهد مع علمهم به لان هذا الخطاب لجمع من صلى الله عليه وآله وصحابه رضوان الله عليهم ولا دليل على ان قصورهم الميزان على ان بعض الناس الجاهلين لا يوافق ما فى المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم بقوله وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره يتراءى عند عدمه

تقال وتطلق فى النفى والاثبات اما فى نفى شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد الخبر اذكر فى نفى ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خاليا الذهن من الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا وقوعها ولا مترددا فى النسبة هل هى واقعة ام لا فعلم ان ما سوى الاخير اوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد لان الخالى من الحكم يستلزم الخالى من التردد فيه ضرورة ان التردد فى الحكم يوجب حضور المحكوم فى الذهن ليس بشيء الا يرى انك تقول ان زيدا فى الدار لمن يتردد فى انه هل هو فيها ام لا فكما يحكم بنفى مدلول النفى والاثبات بل المحكوم الذهنى والتردد منتفيان لا يجتمعان فقط استغنى على لفظ النفى والنفى عن مؤكدات الحكم وهى ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد ولما الشرطية وحرف التنبيه وحروف الصلة

وان كان المخاطب متردد افيه اى فى الحكم طالبا له حسن تقويته اى الحكم عوله قال الشيخ فى دلائل الاعجاز الكلام ان يحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون السايل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل جوابا لمجرد ان قولك انه صالح وانه فى الدار وهذا لم يقل له ولا قاربه وان كان المخاطب منكرا الحكم حاكما بخلافه وجب توكيده

اى الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكما ازداد الانكار زيد فى التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفى المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل عوهم الى الاسلام على صريح قولهم اصحاب وحى ورسل من الله تعالى انا على الرسالة من رسول الله عليه السلم رسالة من الله تعالى وقال وما علينا الا البلاغ المبين فاكدوا الخبر فى المرة الاولى بان واسمية الجملة وفى المرة الثانية بالقسم واللام وقد علموا من استكمل الخ تتميم الخ

الى الكناية قال ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا منهم ان الله لم يكن رسولا البتة وانما قالوا البشرية فى اعتقادهم انما تنافى الرسالة من الله تعالى من رسول الله عليه السلم وقوله اذ كذبوا الى الرسل الثلثة بيان الى ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى هما الثنان بدليل قوله تعالى واذ ارسلنا اليهم اثنين اى الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اى

برسولهم قويناهما بثالث هو بولس او حبيب النجار وسمى اعز بالاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا ويسمى الخارج الكلام عليها اى على الوجوه الثلثة المذكورة وهى الثانى من التاكيد فى الاولى التقوية يؤكد استحسانا فى الثانى ويجب التاكيد بحسب الانكار فى الثالث اخرجها على مقتضى الظاهر وهو احسن مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال لكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور الاخراج الى مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقايم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضى التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون بينهما عموم من وجه لان مطلق تلك الام انه ليس على وفق مقتضى الحال الان المقتضى لترك التاكيد هو الحال والحال لا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال ان يجب غير الظاهر مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كالانكار تاكيد الكلام انما يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما ينصب على الظرف والمصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر ان وقوعه فى الكلام كثير فضمه لا بالنسبة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى يبرز اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر بعض نظر اليه بتوسيط كلمة فى بين الحاجب كالمستفهل من الحمس استشراف المتردد الطالب نحو والاخاطبونى فى الذين ظلموا انهم مغرقون يا نوح فى شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يقال انهم مغرقون فى انهم هم اصحاب الفلك المحكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير الى ان المحكوم عليه فيما يتلوه هو المخاطب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اى بحكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير

اشارة الى الجسر الخبر بحسان النفس الى فهم المتابع بكاد يتردد فيه ويطلبه لانه ليس الحقيقة الخبر بخصوصه
ومثله ومما يدرك نفسي ان النفس امارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان
زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في الشرع جدا وقال الشيخ عبد القاهر في
في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناءه الفاء ويجعل عارية للمنكر
اذا لوح اكظهم عليه اي على غير المنكر بشيء من امارات الانكار نحو قولهم ابن فضله جاد فيقول اسم بجاد عارضا
يعني واستعلى العرض من عرض العود على الاناء والسيف على النحذ فهو لا يكران في بخيفته وما دام الكر بجيبه
وقاصفا الرمح على الكرض من غير التفات وتنبيه امارة انه يعتقد ان للرامح فيه يعجب بل كلهم عزل السلاح معهم فنزلت منزلة
المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان يخمل فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكد بان وبلام
اللام وان كان مما لا ينكر لان تاديتهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعد الموت من امارات الانكار وجعل المنكر غير
المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الادلة والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره
ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كقولك لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تعرض لما معه
من الادلة الدالة على تحقيق محمد صلى الله عليه وآله وكذلك ايات القرآن وقد ذكرت في حل الكتاب هنا بحوث
متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله حتى لا ريب فيه ظاهر في الفصل الماخوذ بعده فان قيل الفصل لازكاد يجمع لوجهين
احدهما ان هذا الكلام اعني نفي الريب بالكلية مما يصعب ان يحكم بكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في
بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله تعالى ذلك الكتاب فيكون مما الكلام فيه لكلمة التذكير يخص بزيد قام
زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر لمقصود المقارنة قد يجعل الانكار المنكر كالانكار تقويدا على ما يزيله وترك التاكيد كما جعل الريب
بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين ويكون نزول القرآن وجود التي منزلة عدمه اعتمادا
على ما يزيله فالجواب عن الاول انا لم نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكره في
السؤال وهو ان جعل الريب كلا ريب تقويدا على ما يزيله مع ان الكلام الماخوذ فيه وهو ما ذكره صاحب الكشاف
وهو انه نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه لظهور امره كما لو وقع الارتياب فيه لاحد من وضوح الادلة وسطوع

البرهان بحيث لا يخفى لاحد ان يرتاب فيه من عند الله تعالى وهذا الحكم صحيح لكن يكون كثير من الامة ممن في
يؤكد لكن ترك تاكيد لانه جعل الغير المنكر لسعيهم من الادلة المزيلة للحكم لعدم الانكار وتاويلهم وهو انكار
مجرد اتى به من ذا على بنوته بالمعجزات الباهرة ومن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي
وغيره وتارة نفسه في بحثي وبنفسه دفعا للوهم السهو او القصور فلا يكون من بحث التذكير لكن المذكور في دلائل
الاعجاز يؤكد السؤال وهو ولا ريب في الارتياب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له
بمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية ليثبته فان قلت قد ذكر صاحب الفتاح ان التذكير
الكلام لا على مقتضى الظاهر في علم البيان بالكناية وهو ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل
وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه يجب الظن كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام
والحال الذي يطابقه ظن الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات الآتية بحسب ذلك المقام الذي هذا الذي يمليه ما يراد الكلام
الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثاله قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق بجرد اعن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره
كلا انكار ونزلته منزلة من ضحى الذهن عن الانكار تعويدا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر شبيه
مع خالي الذهن مما يتنقل عنه الى هذا الذي ونظير ذلك ما ذكره صاحب الكتاب في شرح قوله ولهم يفلوا من سعادته
انزلت الغباية ساطع البرهان ان قوله انزلت الغباية معطوفة على جملة ستانقذه حواب عن سوال كانه قيل كيف ذلك الجناح
والتقلي مع انه وضع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية
من ان هذه الجملة وان تصدره ما يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويحوجه الى السوال من بيان كيفيته وبيان صدقه
فسيق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه المشرب الى سامع يرهانه وقس على هذا البواقي وهاك امثلة اخر
للاعتبارات السابقة من قبيل الايات سوى قوله تعالى لا ريب فيه اشارة الى التعميم دفعا التوهم التخصيص فقال
وهكذا اعتبارات التي من التعديد من المؤكدات في الابتدائي وتقويته مؤكدا استحقاقا في الطلبي ووجوب التاكيد
بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا خروج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا
بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انك لا يخفى فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا كان او اثباتا انكار فلا يجب في كل كلام مؤكد

ان يكون العرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يذكر كثيرا ان الكلام
على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك النحو وهو يعرب الجو ومسمع من المخاطب انه كان ممن لا يعلم
ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه دب لبي وصغيرا النحو ويرب ان قوما يكذبون ومن
حضاريهما ان الغرض بالكلام ان معه احساسا ليس بيد وفيه لحوائه من يتقي ويصير الاية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح
الكافرون بل الامر بعد ونهيها ومنها قضية النكرة لان نقول مبتدا لقولك ان سوءا ونشوق وجب البازل
الامون وان كانت النكرة موصوفة تاما مع ان احسن كقولك ان رجلا يقف شعلي بمعنى الزمان يقصد
بالاحسان وهما لحذف الخبر نحو ان مالا وولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لاحسن الحذف او لم يحسن
انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان فقر المتكلم لا تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه يراه
منه ولا ينتقل لحقه التوكيد وقد يؤكد الحكم السلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله
تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون جديرا
بان يقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حذف الايمان منهم لانهم ادعاء وحديثون صريحا لان القسم
لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والحزن من المعاند واما الامر بالروح عنهم لوقوعه على لفظ التاكيد والمبالغة
واما مخاطبة الحواريين فصدقة الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق الرغبة ووفور نشاط وهو
بالجمع عنهم مستقبل منهم فكان مظنة التحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بنا على ان المخاطب ينكر كون
المتكلم عالما به معتقدا له كما يقول ابن الحائك كامل وعليه قولهم تحيا كما لو انهم شهدوا بانك لرسول الله واذا انزلت سورة
تنبه الخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الظهر على وفق اعتقاده فتولد الحكم وان لم يكن هناك
منكر كما يطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد
لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لا تدفع الابهام والا فالمخاطب عالم بذلك انتهى واستخرج من امثال
هذا مناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان جزءا او اثنا ياء او اذا كره بالاسم الظاهر دون الضمير اسناد
يعود الى الاسناد الطرفي منه حقيقة عقلية لم يقل لما حقيقة واما مجازا ان من الاسناد ما ليس حقيقة ولا مجاز

عندهما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه
ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال
وانما اخترنا الان نسبة الشيء الذي ليس هو له حقيقة او مجازا الى الفعل على هذا النحو واسطة وعلى هذا
لاستناده على ما ينسب الى الفعل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار
ثابت في محله ومجازا باعتبار انه يتجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد الكلمة
حين يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة قبل ان يقصد
اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه اثبات الضرب دون الخروج وفي الماضي دون المستقبل
والاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل اهل البيان
اثبتوا الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد عرفت انهم
ادخلوه تعريف علم المخاطبة دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن
المؤكدات وفيه نظر لان علم المخاطبة انما يبحث فيه عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها المقتضى
الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المخاطبة
والمجاز اللغوي ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واخواتها بهذا معناه لا يكون المسند فيه
فعلا او في معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما لا يحصى هو الى المفعول او معناه له لو ذلك الشيء كالفاعل
فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو بخلاف فطار صيام فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا لا يدخل فيه
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يقتضي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فان رجز
بقوله في الظهر وهو فيه متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما فيهم من ذلك
ويدل على ذلك بان الاسناد سبب وقرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه

قائم بـ ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا له تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه
باختياره كضرب الامير وبنى الامير او لا كمرض ومات لا بشرط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد
دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن اثبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل
اثبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط نحو قول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخبر بها منشر خلق الله تعالى
كلها فان اسناد خلق الافعال كلها الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة
وهذا المثال لغير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اعلم انك عالم خاطئة
تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان الكلام لا يصدر
على خلاف ارادته وقولك انت تعلم بتقديم المسند اليه احترز به عما اذا كان المخاطب مع علمه بانه عالم بانه
لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل يحتمل ان يكون احدها ان لا يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما
بان المتكلم يعلم انه لم يجئ وثانيها ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة
ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فمن قبيل
بعد الهمة في الحقيقة ولا في المجاز بل مبني قائله على الهذيان كما صرح به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ لم يفهم من كلامه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان
واما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما هو مفاد حكم العقل
لان الاول اما ان يجعلها صفة للكلام والمتبادر جعلها صفة للاسناد والثاني انه غير مراد لصدقه على ما ليس
المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة والمجاز ايضا مع انه ليس حقيقة
وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعت كما كان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع
موقعه فتعريف المتن غير منعكس طردا وجه عند الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد
وان كان يطابق الواقع امر الانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما ترك مع كونه مرادا
اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز والا فما لا يلتفت اليه في التعريفات بل لجوابه انا لم نسلم عدم صدقه على

واقامة المضاف

ما ذكر فان قوله هي الحكم المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
بدلالته على الثاني اظهر لعدم انطباق على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المتن غير مطرد ولا منعكس اما
الاول فلصدقه على نحو قولها فاتنا ابى اقبال وادبار وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي فيه
الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غيرهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز
في ان جعلتها الكثرة ما تقبل وتدبر كانها تعتمد من الاقبال والادبار وليس فيه حذف المضاف اليه
مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لولاه لما اريد انها هي ذات اقبال وادبار افاده التفتازاني على انه يمكن
الى نبي عنه وكلام عامي مرذول لا اساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسأله التوفيق ومعنى تعليق
المضاف فيه انه لو كان الكلام قد يجئ به على ظاهره ولم يقصد به المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء فيه
بلفظ الذات لا انه مراد وجوبا كي لا تفوته عبارة من الملابس اي الى الفاعل او مفعوله هو
له على ما مر به فيما سيجئ وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عند ليس بحقيقة ولا بمجاز على التأويل
تعلم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو ومن المغنيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له
في الحقيقة ولا في الظاهر اريد ان اسناد القيام والضرب المتعقبين الى ما هو له فقد دخل في التعريف المجاز
العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما قام ليلي قال الشيخ فنفي وما اليل المطي بنائم وحاصل الاشكال
ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ذلك ما معنى نفي الفعل عما
هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادخل بصورة الاثبات لكان اسنادا
الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في نحو قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت
ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام
في الاثبات مثل ابقل البقل وسير وليت بنهاري صائم وما اشبه ذلك فليتأمل ومنه اي من الاسناد المجازي
وليس مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسناد اجماريا وهو اسناد الفعل او معناه الى ما هو له وان لبس له غير
ما هو له اي غير الملابس الذي يكون ذلك الفعل او معناه له بين غير الفاعل وما يجري مجرى الفاعل وغير المفعول فيما يجري مجرى المفعول

على استحالة الى وكصدوره الكلام عن الموحد فيما يدعى الموحد الحق انه ليس قائما بالمذكور وان كان الذى
المبطل يدعى قيامه به حتى سئل اشاب الصغير الهبيت وابت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد محمل
بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست مما يستحيل العقول والاذهان فيه
كثير من ذوى العقول ولما اضحنا فى ابطاله الا الاكيل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل فى الجاز العقلى يجب ان يكون
له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى ما هو له او ما هو فى
حكمه هو الفاعل او المفعول به حقيقة لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له فتعاكما الى الجاز
الوضعى لابد من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل
فيه قطعا فعرفه فاعله او مفعوله الذى اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما فى قولك فاز بحت تجارتك
اى ظهر فى تجارتك ربحها واما خفية لا تظهر الا بعد تأمل ونظر كما فى قولك سرنى رؤيتك اى سرنى الله عند
رؤيتك وقوله اى قول ابن المعذل ويزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا الى يزيدك الله حسنا اذا نظر
لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقامنى بلال حتى ظننت فلانا
اى اقامنى نفسى لاجل حق له على امر وكقولك لقد حيتك حاجات فى اليك لو حيات بى شفعى اليك لحبتك فى
قولك حاجات وصيرته هواك ويصلحنى يضرب المثل اى صيرته الله بسبب هواك بهذه الحالة وهى الجهد الذى
المزيل لها كما ترى فى حيتك فى معرفة الحقيقة فى هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس
وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض بحيث قال اهل العدل انه ليس بواجب فى هذا ان يكون للفعل فاعل فى
التقدير اذا نقلت الفعل الى المسند اليه حقيقة كما فى قولك فازت بحارتك فانك لا تجد فى نحو فاز وربح
حولا على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع فى وصيرته ويزيدك انه فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل
للهوى ولوجهه فلا اعتبار اذن ان يكون للمعنى الذى يرجع اليه الفعل موجود فى الكلام على الحقيقة فان
القديم موجود حقيقة وكذا القيومية والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه
ويكون فى الحكمة فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر قال الامام الرازى فيه نظر لان الفعل

لا يمكن ان يكون له فاعل حقيقة لاستناع صدور الفعل الا عن فاعل فلو كان ما اضيف اليه الفعل فاعلا
فيمكن تقديره وانكره اى الجار العقلى السكاكى وقال الذى عندى فى سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله
ذاهبا الى ما مر من الامثلة ونحوها استعارة بالكناية وهو عندهم ان تذكر المشبه ويراد المشبه به بواسطة قرينة
وهو ان ينسب اليه شيء من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تعرضها بالذكر وتضيف
اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى للانبات
يعنى المختار بقرينة نسبة الانبات الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى اليه اى الى الربيع وعلى هذا
القياس سرعيزه اى غير هذا المثال يعنى ان المراد بالطبيب هو الله تعالى الحقيقى بقرينة اسناد الشفاء اليه وكذا المراد بالامير
المدبر للاسباب العربية هو الجيش بقرينة المزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازى المذكور الفاعل الحقيقى فى
تعلق وجود الفعل به ثم يعبر عنه بالذكر وينسب اليه ما هو من لوازم الفاعل الحقيقى ومنه فما ذهب اليه السكاكى نظر
لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة فى قولهم فلان فى عيشة راضية صاحبها الماس كما فى الكتاب من تفسير
الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرنا نحن وليس كذلك انما معنى قولنا انما هى فى صاحب عيشة وكذا
لا معنى لقولنا خلق من يخلص يدفق الماء اى بعصبه فى قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا نفع الماء
فى كلام اضيف اليه الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقى نحو بقار وصائم لبطلان اسناد القوى الى نفسه الا ترى
من كلام سكان المراد بالصائم فلان نفسه ولا سناد فى صحة الاسناد ووقوعه قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم
ولو سئل بقوله فما ربحت تجارتهم او قوله فما ربحوا فى تجارتهم لكان ادفع للتعقيب لان قوله نهاره صائم مما يقتضى فيه
بان الاستعارة انما هى فى صيرورة المستمر اى بناءه كالاستحكام فى علم البديع لكن المناقشة فى المثال ليست من باب
المحسنات ويستلزم ان لا يكون المراد بالماء فى قوله تعالى يا ايها الماء ابلعى ماءك ان المراد بالربح هو العلة
الصورية ليس كذلك لان الله تعالى والمخاطب به ويستلزم ان يوقف نحو اعجبنى الربيع المقل وسقى الطبيب
المريض وسرنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى على السمع من اتباع الاسماء الله تعالى

كقولك قال لي كيف انت قلت عليل الدهر ناقل لي عليل للاخبار عن المحدث والتخييل للذكر ويراد اختيار نتيجة
السامع عند القرينة هل بيته ام لا او اختباره مقدار تنبهه على بيته بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صون لسانك
المسند اليه عن لسانك تعظيما له والتحاما او عكسه لوايهام صون لسانك عن تحقير اله واهانة او ذا الاكثار
ويشترك الكل في الحاجة نحو فاسوء ناجراي زيد ليتسرك ان تقول ما اردته باجارته او تعينه او اذا قعا التوبين او
نحو ذلك ليضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او سامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او
قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزالة فان المقام لا يسع ان تقول هذا غزال اصطادوه وكالاخبار من
غير المتكلم من الحاضرين مثل كاتب الاستفتاء الوارد على تركه شيئا من غير رأيه او تنبيهه رأيها
من اخرم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانه يكاد دون يذكرون فيه المبتدأ نحو
الحمد لله تخصيص المحمود بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا اجلا فتوعن شأنه كذا وكذا وبعد ان ذكروا الدنيا
والمنازل رفع الذاكرون اي هذه عادتهم مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وهو يجب اضماره
الفعل الا المتعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل
قتل الكافر لعدم الاعتداء بشأن قاتله وانما المقصود ان يقتل الموصوف من شره وقد يكون حذف التي انتعاوا
بانه بلغ من الفصاحة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي الطريقة
او الطريقة فنفى الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من القطاعة الى حيث لا يقتدر المتكلم على ايراده
على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يتعذر او لا تتمالك نفسك الا انه
يمنعك ان تصرح على لسانك بما هو فيه لقطاعته واضطراره المتكلم واما الآن لا تقدر على استماعه الاخبار
السامع واخباره واما ذكره فلكونه لولا للاصل الذكر لا اصل لا مقتضى للعدول عنه او اظهار تحقير
على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير
اسم الاشارة عينها على انهم كما بانت لهم الامور بالهدى حتى بانته لهم بالفلاح فجعلوا كاين الامرين في تميزهم
بعد عن غيرهم بالمثابة التي لو تعرفت لكنت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او الترك لذلك

او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مظنا اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمه
وغير ذلك نحو قوله تعالى هم عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث استعار اللزمان
وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يتفق الناس
بذلك فتقول بنيت احبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند
للتهويل او التعجب او الاشعار في نفسه او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله
مع قيام القرينة وعدمها جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون على خلاف ما في المسند اليه والحق
تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمر وذاهب وخالد في الدار واعتمر على المهم عليه بانه ان قامت قرينة دالة
عليه ان حذف فهو مراد المخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدها لا يقتضيان ذكره بالايدان ينضم اليهما امر
ثالث كالترك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانه
تعين للحذف لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص
تفصيلا انما يقتضيان الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو
الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد
بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لارجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او
فيكون ذكره واجبا لا راجحا ويكون مقتضى الحال والوجوب ان المقتضي لهو من الموجب والمرجح والاولى المناقاة بين
الذكر ويكون مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال يبعد المناسبة ولما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفا
وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى الخارج اشارة وضعية
وتقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير تعريفه
لافادة المخاطب فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر افادة الحكم لا لازمه وهو ايقاع حكم الانكار
كما مر والاول يوقع النسبة بين الطرفين بحكم هما بانه عالم يوقع النسبة للاسناد ان احتمل الحكم
وقد كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام باقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا

العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق على طريق الكناية ايماء الى ان العزو الوجوب
الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية
عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفى التنزيل تبت يدا ابى لهب اى يدا جهنمى كان انتسابه الى
النار لدخوله على ما يؤدى اليها كما تقوله هو ابو الخير وابو الشر وابو الفضل وابو الرذيلة لمن يداوم عليها
الامور واللقب الحقيقى لهب جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمى انتقال من اللازم الى الملزوم او من الملزوم
الى اللازم على اختلاف الرأيين فى الكناية الا ان هذا اللزوم يجب الوضع الاول اعنى الانتقال دون الثانى
وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار ان ذلك الشخص
لو فرض انه جهنمى سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرو او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا
كان اشارة الى ابى لهب ولا يكون من الكناية فى شئ ويجب ان تعلم ان ابا لهب انما استعمل فى الشخص المشهور لكن
بالنقل منه الى جهنمى كما ان طويلا البغاء يستعمل فى معناه الموضوع له ليتنقل منه الى الطويل القامة ولو قلت
رأيت اليوم ابا لهب وأردت كافرا جهنميا لاستعمال لهب بهذا الوصف يكون استعارة بتحويل اسناده
لا يكون من الكناية فى شئ فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اى العلم والاشراف
او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره فى الاعلام والموصولية
اى تعريف المسندالية بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان
المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء فى الرتبة ولهذا
صح جعل الذى بوسوسة فى صدور الناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو
المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وبينها مذاهب اخر والمقام المقتضى للموصولية هو ان مع احضار
الشئ بواسطة جملة معلومة للمخاطب الى مشار اليه يجب الذهن كان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم
على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكون محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف
النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بسبب الوضع فتوهمت ليست من هذه الاذكان

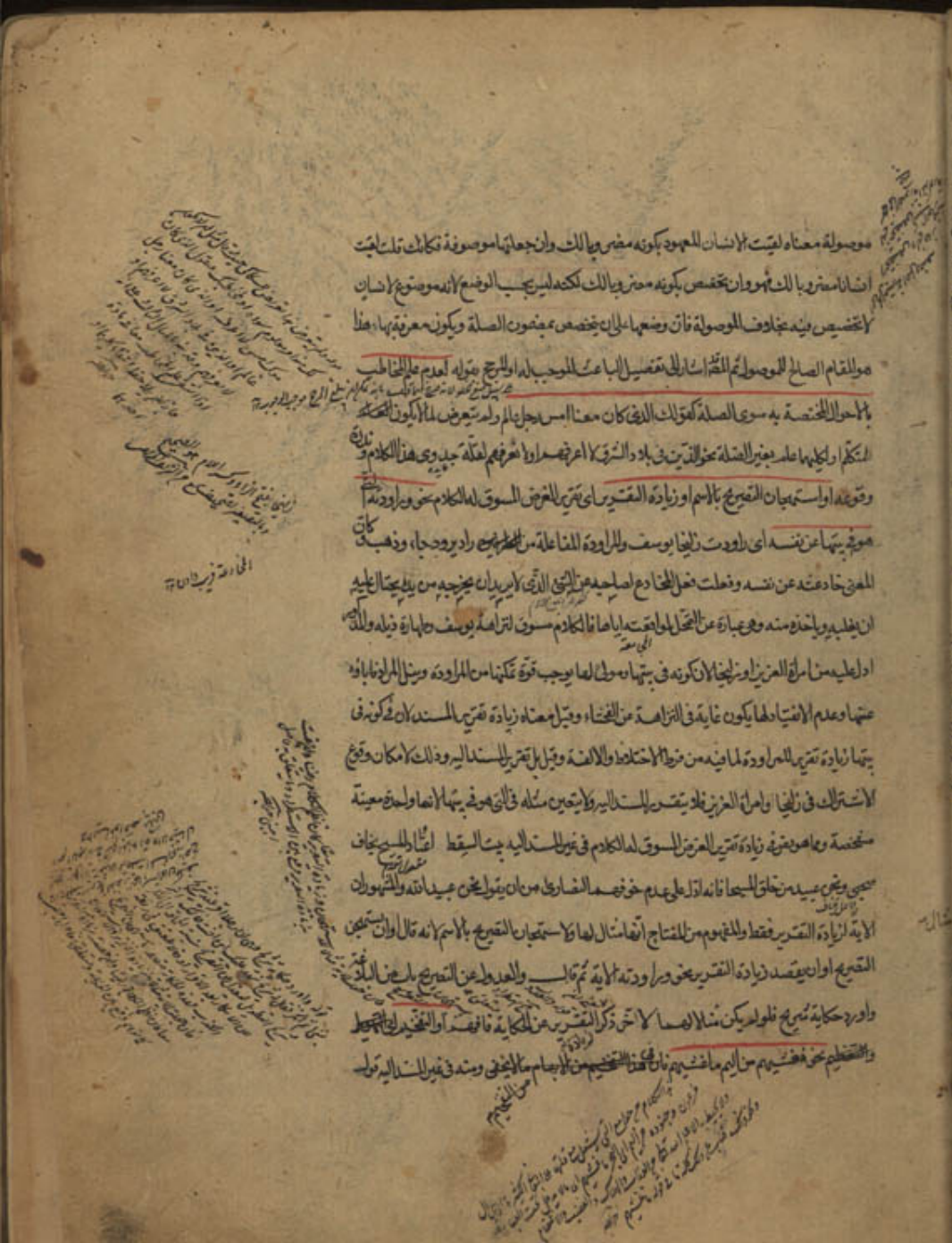

موصولة معناه ليست الانسان المعهود بكونه مضر بالك وان جعلتها موصوفة فكذلك تلك ليست
انسانا مضرا بالك فهو وان تخصص بكونه مضرا بالك لكنه ليس بسبب الوضع لانه موضوع لانسان
لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تختص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها هذا
هو المقام الصالح للموصول ثم التفت الى تفصيل الباعث المرجب له والمرجح قوله لعدم علم المخاطب
بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون كذلك
المتكلم والمخاطب علما بغير الصلة نحو القرين فى بلاد الشرق لا اعرفهما او اعرفهم لعلة جديدة وهى هذا الكلام ونحوه
وقوله او استمجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير المعرض المسوق له الكلام نحو وراودته التى
هو فى بيتها عن نفسه اى راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من الطرفين راد يرود جاء وذهب كان
المعنى حاد عنه عن نفسه وفعلت فعل الخادم لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه
ان يطلبه ويأخذه منه وهى عبارة من التحمل لما فعته اياها فالكلام سوق لتزاهة يوسف عليه السلام وذيله والملك
ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لان كونه فى بيتها وعلى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة وميل المرء نحو ما هو
عنها وعدم الاعتياد لها يكون غاية فى التزاهة من الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان فى كونه فى
بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسندالية وذلك لامكان وقوع
الاشتراك فى زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسندالية ولا يتعين مسماه فى التى هو فى بيتها الا بها واحدة معينة
مخصصة وهما هو بعينه زيادة تقرير العرض المسوق له الكلام فى غير المسندالية بيت السقط اعنى المسيح يخاف
تعيبى ويخبر عيسى من خلق المسيحا فانه ادل على هدم خوفهما الضار لها من ان يقول يخبر عيد الله والمشهور ان
الاية لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لهما لاستمجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستمجن
التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح بالاسم الى الكناية
وارد حكاية تصريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر ذكر التقرير من الكناية فافهم او التخيير بين التصريح
والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان فى هذا التخييم من الابهام ما لا يخفى وسنه فى غير المسندالية قوله

في فرد وبين اسم الجنس نحو اقبلت اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنس فالدلالة على
الواحد الطلاقي على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقها على الواحد فانما
اردت الحقيقة ولزم من الدلالة على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تقتضيه وذلك لان اسم
من حيث انه للحقيقة نحو اسد سواء اطلق في المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية
مستفادة من القرينة كالدخول مثلا او من اعلام مختصوص بالقرينة فالمجرد نحو والقلم اذن بالنظر الى القرينة
سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان والبه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان
في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة ومن وصفها بها ونحو ذلك
كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطر النحاة الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا
تكلفوا ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يراد الى المعرف باللام للحقيقة او الى ما يعود اليه
مطلق المعرف باللام كما يشعر به لفظ المفتاح ولكون هذا التعريف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة فيوصف
بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التوضيح مثل المفتاح بقول الشاعر على ان يجعل مسند الموصول
الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة المستضعفين
او الرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس الذي بعينه كما في الكشاف وغيره
صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره من قريب وان كان اسما موصولا كما سمع هذا لانه
لان الموصول انما يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف على ان الذين ما نعت عليهم كما توقيت بينه
كقوله ولقد امر على اللئيم الخ ان تقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وضالين صفة له فان قلت المعرف باللام الحقيقة ومع
الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلا حقيقة هو ايضا مجاز قلت لتحقيق
ادلة تسمعها الا انه وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المكان يكون الغرض كما سبق غلبة كما انها على ذلك المعنى
وقصد ارادته فيها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك

التقدير باعتبار الوجود والقسام القرينة وقوله سيقول الا بنا وضع له ويحتمل وسيتضح هذا في بحث الاستثناء
وقد يفيد التعريف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة
لكن لما يقصد بها الماهية من حيث هي هي كما من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد فهي في ضمن الجميع بدليل
صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا
دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها او لاحدها بينما في الخارج
فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث قال الكلام
الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر الملا
في قول الجمهور ون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر
الى ما صدقت عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحو عالم الجنس كاسامة واما على
حصة معينة منها واحدا واثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحو عالم الشخص كزيد واما على
حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل فرد
الى نكرة وايضا في تميز بعضها من بعض لا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي
لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجل وامرأة والرجل والذكر والمرأة وان
قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز من تعريف العهد الذهني وهذا حاصل الاشكال
الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميز عن تعريف العهد على هذا التقدير
لان التعريف المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة مخالف للحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية من حيث
هي باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبار
لعدمه وهو الاستغراق صنفان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو طلا الغيث والثمار

اى كل غيب وشهادة ومعرفى وهوان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب مايقتضيه المعرف كقولهم جمع الامير الصاغة
اى صاغة بلده او مملكته لانه المقدم عرفا لاصاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صايغ واللام فى اسم الفاعل
والمفعول اسم موصول لاحرف تعريف عند غير المازنى فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما هو فى
اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل فى صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان فى فضلة ابنى وما
ما ليس فيه معنى الحدوث من نحو الموهن والكافر والصايغ والحايك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف
اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يصح عن ذلك فى غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف او غيره والوصول ايضا يأتى للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب
القائمين الا عمرا وهذا واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى و
الجميع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى اتم يتناول كل اثنين اثنين والاثنان خرج الواو
واستغراق الجمع اتم يتناول كل جماعة جماعة والاثنين يدلان على الجماعة لان اقل الجمع اثنان
بنص اهل العربية دون كل رجل لانه اذا كان بينها رجل او رجلان فما ورد البيان بلى ان قيل
لا نسلم ان فى الاستغراق بيان ذلك ان النكرة فى سياق النفى والنهى والاستفهام ظاهرة فى الاستغراق ويحمل
عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قيام قرينة نحو ما جاءنى رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق و
النكرة فى الايجاب ظاهرة فى عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا فى المثبت نحو تمرة خير من جرادة وطيلسان
فى عمرو نحو علمت نفس ما قدمت وفى المقامات يا لهوا ذا المعنى قيل ولما اذا كانت النكرة مع نفى لهو
نحو ما جاءنى من رجل او ما رجل فى الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة ابى عمرو
بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع نحو ولا فسوق ولقايل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل فى النكرة المنفية
فلا نسلم ذلك فى المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام لاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره كثير من ائمة الاصول
النفى وبنوا عليه الاستغراق الذى صرح به ائمة التفسير فى كل ما وقع فى التنزيل من هذا القبيل نحو علم غيب السموات

والارض وعالم الاسماء كلها واذ قلنا للملكة اسجدوا لادم واقد يجب للمحسنين وسائر من الظالمين بعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بالاجماع وفصيحا جاءنى القوم او العلماء الا زيدا الا الزيدين
مع امتناع قولك جاءنى كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضى استغراقه
الافراد بالجمع لا يقتضى الا استغراق الجموع حتى ان معنى قولنا جاءنى الرجال جاءنى كل جمع من جموع الرجال وهذا
لا ينافى خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا الوضع فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد
مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر مثلا جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل فى
الحكم ما ذكرة فان زعموا ان كل جمع داخل فى الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح ان يقال جاءنى جمع
من الرجال باعتبار مجئ فرد او فردين منهم بل هو خلاف المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح
فى قوله تكاثرت الى وهن العظم منى انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فرقا فرقا الصحة
حصول وهن الجميع بوهن بعض دون كل فرد يعنى يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام
عند حصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد فرد والا يصح ذلك فى المفرد وفيه ذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت
العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه فى افراد العظم ما ذكر فى الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى
الجنسية وقصد الى ان هذا الجنس الذى هو العمود والقوام واشتد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن والجمع
لكان القصد الى معنى اخر وهو انه يصح تبعض عظامه ولكن كلها يعنى لو قيل وهنت العظام كان المعنى
الذى اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع مسئلة فى السؤال والحاصل ان
القيد فى الكلام ناظر الى ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب المقام وهذا الكلام صريح فى ان وهن العظام
بعينه شمول الوهن لكل من فرد العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح فى انه يصح وصف
العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالنسبة بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم ان مناط ابا
على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصد الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن

اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بعض الواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك
لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون
به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه
نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا
تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة
الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان
كان اشمل لكنه قصد ههنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول
الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف
يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما
سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان
هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا
كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك
بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح
لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع صالح لان
يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول
الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في واحد منه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها
مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس ان
الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان
الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام

مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها
لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا
يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه
للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم
يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار
الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف
انما يدخل عليه اي على المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد
وانما امتنع ح وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل
عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه
الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب
مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بمجموع الاجزاء
لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى
احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه
ونحو ذلك والاختصار مط لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين
مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف
اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان
عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف
وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او

او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام مجالس زيد وبناقته وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعلقه نحو اتفق اهل اللحن على كذا او متعهد بحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع من التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتعريض بذمهم ولهذا نهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسامة السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريصا على الكرام او ازدراء ونحوهما نحو ضد بقتل او عذب بالباب ومنه قولهم تعالى الانتقار والالة بوالدها كالمولد بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وبه تكلم بعضهم رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطبيعتها عارية وهو اضافة ما بقي ماهيته من غير تملك واختصاص نحو لوكب الخرقاء او لانه اطريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او افادة الاضافة جنسية ونعيمها كقولهم تمرة خير من رايحتها بقي على حسن الحال او وقاية لان لا اسم للخمر حامل لمعنى الجنسية والفرعية فاذا اضيف اضافته هو من نحو امر الجنس دون الفرد فعلم ان المقصد بالتجنيس الوصف في نحو لا طائر طير مجناحيه على ما سيجئ ان شاء الله تعالى واما تكبيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو رجل من بني المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يعارفه الناس وهو وقطاء التعالي عن ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقتضي بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم اقل وأوفى بادية او التعظيم او التحقير بليغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقولهم اي قولا ابن ابي السعلاة انجا لوم لائم عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف الجميل احسان حاجب اي حجوب فكيف العظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بجلب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بجلب اعتبار الكثرة تحقيقا او تقديرا كما في المعدات

والموزونات والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير واما ناظر التعظيم فكما في قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير واما ناظر التعظيم ويجئ التحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا او قليلا وقد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد يتركان لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او مجازا او لانه ممنوع من التعريف مانع كقولك اذا سألت مهندسا عين لطول الخط بذلة ثم لا تعلم ان يقول عينه احد من التعريف بنسبة السامع لي بين السمدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى وان مستهم نفحة من عذاب ربك التحقير واعترض له عليه بان التحقير مستفاد من بناء الكلمة لانها المرة من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة كما بقي فحسبه وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا افادة التحقير فهذا لا يأتي في كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير مستفاد من الاية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فهم كالفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحقق التعظيم والتقليل قوله تعالى انا اخافان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب قليل او نوع من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقول عليه السلام اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير نفس في سياق النفي للافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع الماء وهو نوع النطفة التي يختص بذلك النوع ومع بابه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد تخصيصا او نوعيا كقولك والله خلق كل دابة من ماء تنوعهم انما اراد به الاسناد مطلق التعالي ليصح التمثيل بالاية ومعهم انه مسند اليه تقديرا لان التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ما يحصنون من خلق الله كل دابة منه وتعسف ظاهر اذ قصد صاحب المفتاح الى انه لا يكون المقام

التعميم والاحاطة ولعلم ان الوصف قد يكون بجملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من
الاعراب يجب نحتة وقوع المفرد موقعها المفرد الذي يسبك منه الجملة نكرة اما ان يكون باعتبار الحكم الذي
يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالمسند يكره التعريف من خواص الاسم والمسند
يجب بذلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم بالاتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويتميز عنده بالمعنى الذي
انصافه بمضمون تلك الصفة يجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية
ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
وان مكذ لمن ليطان ان التقدير من قبيل ما قله ليطان والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب
المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة الصدق والكذب ولهذا يؤتى في توكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء
انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله وبحو ذلك وهذا لان الشرطية خبرية على ما ذهب اليه النحريرية
قيل وفي كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي
وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصة معلومة للمخاطب فيجوز ان لا يفهم علموا ذلك بان سمعوا
قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانا جاءت النار هنا معرفة
وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة نعم قوا انفسكم نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت
في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يكفي ان يقع الوصف بحيث ان يكون معلوما للمتكلم والمخاطب
والمخاطب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك فيما سمع من النبي صلى الله عليه وآله والمشركون لما
سمعوا الاية علموا ذلك فجوز ان يقولوا في سورة البقرة واما توكيده فلتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهوم
مدلوله المعتبر جعله مستقرا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع
من سماع لفظ المسند اليه او عدم حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن

فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد
ذكر دفع التوهم ودون كلام ان القصد الى مجرد التقرير كما يطلع عليه فضل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
وذكر العلامة في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يتبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا
عليه وهو خفي صاحبه في سواء كاذب انت من ان توكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم
فان قيل المفيد التوكيد العنائي لم يحتج التكرير عنوانا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته
قلنا الاتم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بالتقديم الاتي الى بعضهم بانه ليس في نحن عرفت الا وفي
انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان التكلم لم يرد بتحقيق يقوي الحكم في فصل التقديم
والتاخير مع الفعل بل في احر بحيث تاخير المسند وليس المراد ذلك فلم كان قولك كاد يطلعك اشارة وغيرها
تكذب انت من المجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يحمل قولك والايضاح كاد يطلعك اشارة الى هذا وليس له
مكان ينبغي ان يعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه دون ما توكيد ثم قد
للتخصيص والحاصل ان قول الاكثر كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان
عنوانا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري توكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم واراده في هذا
المقام مثل اراده كل رجل عارف وكل انسان حيوان فان التوكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع ان ليس في نحو
التوكيد الاصطلاحي ولهذا اعتبر اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه وحاجته الى الحمل كالام المتقدم على ذلك
وهو يعترض على المتكلم في امثال هذه المقامات ويبعد بانه ان ما يقال من ان مفاد كلام ان توكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم عنوانا عرفت او تقرير المحكوم عليه عنوانا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش
عن ارتكابه نفسه فضلا عما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز في التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير
او نفسه او هيئة الامر يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او دفع توهم السهو
نحو جاءني زيد زيد لما يتوهم ان المجيء في عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو وكما يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي

وهو أولا دفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم أو اجمعون لانه يتوهم ان بعضهم لم يجئ لان الاثبات لم تعتد بهم اولان جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال فعلوا كذا قاتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وثانيا يجمع بين كل واجمعين عجب انقضاء القيام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبعد ايراد التعبير والتفريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على انه قد يخصص ويعارض ذكر عدم الشمول انما هو لزيادة توضيح ولا يمنع قبل دفع توهم التجوز لانكم تسلمون انا لا نكون تاكيدا ان كان للتبوع ولا على الشمول ويحتمل لعدم الشمول على سبيل التجوز ولا كان تاسيسا ولعله قال الشيخ عبد القاهر انفى بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ ولا لم يفد توكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجازا فيه التجوز كما ولما يجئ في الرجلان كلاهما فهو كونه لدفع توهم عدم الشمول نظرا لان المثنى يعرف مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل لانه لدفع توهم ان يكون الجاني واحدا منهما والاسناد اليهما اما واقع او لما اذا توهم السامع ان الجاني رسولان لما اوثق احدهما ورسولا آخر بادر الى دفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او اجمعان وكذا اذا توهم ان الجاني احدهما والآخر محترز عنه ونحو ذلك فانه يدفع ذلك بتاكيد المسند ان توهم التجوز انما وقع فيه ولما يجئ اي تعقيب المسند اليه لعطف البيان فلا يضاح خص بعد تقدم صديقك خالد فلا يلزم كون الشيخ اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان الاختصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جئ به للمدح لا للايضاح كما في الصفة لذلك وذكره في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذا الوصف ويشتهروا به فيجعل كانهما امر محقق لا تتبينه فيه بوجه من الوجوه وعايد على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما مختصا بمسمى عنه ما ذكروا في نحو قوله

والمومن العايذات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل وصفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت تداوره المتقولتان اتخذوا الهين اثنين انما هو امر واحد فكيف يطابق الوصف وذكر انه للتاكيد والتقرير ورد بما ذكر في باب عطف البيان معترضا بانه من هذا القبيل فما الفرق في ذلك قلت ليس في كلام الشيخ ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في وجب التاكيد عليها هو دليل الشيخ ويكون مقصوده انه وصف صناعي جئ به للايضاح والتفسير فلا تاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله اعني اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الالهة اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل معنى الافراد والتثنية دال على تعيين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريد تعريف الدلالة على ان المعنى به منهما هو الذي يساوق له الحديث هو العدد دفع بايراد هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة كما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين وفحة واحدة من التاكيد الصناعي لمرين اذ الالهة لا يدل على العدد بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثلا للوصف المؤكد بخواص الدابر بالحوان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قولك ما جاءني من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة للدابة ويطير بجناحيه صفة لطاير ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان فتفترقان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين وفي اله واحد لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت فلا مزيد عليه للمنصف وبه يتبين ان الاختلاف ههنا بين صاحب الكشاف

الى العدد دون الجنس في دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه ان القصد

وصاحب المفتاح والمقتفى بما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان
لا وصف بانه معنى توهمه الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه اما تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما
نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين
بل ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الفردية
فكل منهما تابع يفيد صفة توضح متبوعه ويكون عطف بيان لا صفة واقول ان ايراده لم يذكر الا ليدل على
معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على نحو من الصفة لانها البتة يكون للتخصيص او توكيد او مدح او غير
ذلك وان ايراده ذكر ليدل على هذا اللفظ ويكون الغرض من دلالته عليه نوع من التخصيص والتوكيد و
غيرهما مما يجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا ايضا ان
وتفسير كان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التوكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان
السكاكي جعل من الوصف جاهل كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما الذي ليس بدل
فظاهر لانه لا تقوم وبقام المبدل منه وغيره نحو ايضا لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل
منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء منصوبا
جعل والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يعدو ان يقال الا على انه بدل
لانه المقصود بالنسبة اذ المعنى واما عطف بيان فلا تحاد الاثنين من الآلهة على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المنتفية
وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا انظر الظاهر حيث يجعلون ما القائم على ما جاءني اخوك زيد هو
اخوك لا ان المسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح اياما ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك
زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما مغايرا بين وحالتي
الفوا كثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعض من مفهومه فيخالفهما اثنين اذا جعلنا بدلا لكل من بدل الكل وبدل البعض
لانه ما صدق عليه الامران وسلب عمن وغيره في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون ذاته من المبدل منه

زيد

ولا بعضه ويكون المبدل منه مستعملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه والا عليه اجمالا
ومقتضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة اليه
هو بينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت
لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت تداخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في
الكلام وهو من اضافة المصدر الى المجهول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الاياء
الى ان البدل هو المقفة بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالنسبة بخلاف التاكيد فان المقفة منه نفس المؤكد
وبيان التقرير في بدل الكل ما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم
البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين
وفي بدل البعض والاشتمال بالاعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظ
واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا الجمال علم
بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فتضوجا بي زيد فلا يراد من تجاوز بدل غلط الا بدل الاشتمال على ما يفهم
به كلام بعض الحواشي ثم بدل البعض والاشتمال لا تتم عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال
والتقرير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما تر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير
والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الثاني معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع
اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذا الواو انما
هو الجمع المطلق اي الثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية راجحة يقول مع
اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس في من عطف المسند اليه من عطف
الجملة او تفصيل المسند بانه قد يحصل من احد المذكورين او من الاخير بعده متراخيا او مقترنا فكذلك
او مع اختصار واحترز بقيد نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او ستة ونحو ذلك نحو جاءني زيد فعمرو

ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد فهذه الثلثة فشرك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء
تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل الفاء
ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما يقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب
اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي فيجوز ان يكون ملابسة
الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء المتقدمات كما في ابي حتى ادم او في اثنائها كما في مات الناس حتى الانبياء
او في زمان واحد نحو جاء القوم حتى خالد اذا جاءك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل
المسند حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها
فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشترط فيه تفصيل المسند اليه اينما كان الاحسن ان يقال
او المفصيلها معا قلت قد ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد يوجب ما يوجب
الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زايد على مجرد اثبات النفي للشيء او نفيه
عنه الا وهو العزيز المطلوب والمقصد من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه فنفي مجيء زيد في
يكون العزيز من اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان المجاني زيد وعمرو والشك
انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو
كان نفيا لمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا ان معا او جاء عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية
فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني زيد فالاكل فالشارب فالنائم اذا كان
الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام والعاطف
فائدة الا تزى ذا كر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطا في الحكم الى الصواب وسيجيء
تحقيقه فيجب القصد نحو جاءني زيد لا عمرو ولمن اعتقد ان عمرو اجاءك دون زيد او انهما جاءا جميعا نحو
ما جاءني زيد لكن عمرو ولمن اعتقد ان زيد اجاءك دون عمرو وكذا في المفتاح فلا يضاجع ولم يذكره المصنف

لكونه سئل لانه في الرد الى الصواب الى ان يحوّل الحكم عن التابع بعد اجابة المتبوع ولكن لا يجاب التابع
بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام الفتاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا
ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملابسة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يولد من الكلام المتقدم
رفعا شبيها بالاستثناء وهذا مريح في انه لا تايق ما جاءني زيد لكن عمرو ولمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما
جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يتوهم لمن اعتقد انهما جاءا ك
احدا ومعرفة الحكم عن المحكوم عليه الى اخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما
معا على ان يكون مقررا فرد نادر قيل ر
جاءني زيد بل عمرو يجيء للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت
يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه نحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب
يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فنفوا يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما الذي
نا الجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته ولشانه في المتبوع نعم ما جاءني زيد بل عمرو
ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل هكذا يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد
في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا ينعكس كلام مهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد
النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم محقق الثبوت له فنعم ما جاءني زيد بل عمرو
بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق وفي الحكم في
الميت خلاف وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور فيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب
بان بل تثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا نفع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت سيعلم
بما ذكره بعض المحققين من الفتاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل
هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او
للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق

انما يستقل الربط الخطأ في الفاعل بالافادة وجود السقي فاذا استعمله لافادة وجود السقي فاما ان يكون لاعتبار
انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف
ذلك ولما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان
اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان تنبيه الى الغير لما اعلمه كان تجوزا والا كان
سهوا او نسيانا فالتجوز والسهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما هذا
بنى والتجوه بنى عن التهوة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف وان بنى الفعل على منكر فاما
التقديم اوالبناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص
جنس او الرجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين يتم
القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ
اصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتمد المخاطب بهذا
الكلام ان قد اتاك اتٍ ولم يقصد جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما
اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظا كما في
الاعجاز يفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال
الرجال لا من جنس قصارهم ثم ذكر كلام المفتاح انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام
الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان
البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد
كلامه عند تحقيق معنى التقوي وما فقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد
التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه اذا وقع بعد النفي فهو للتخصيص
قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مبتدأ كان او الفعل

اومنيا وعلى ما ذكره الشيخ انه ان كان الاسم منكرة نحو ما في التخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه
موافق لعبد القاهر لانه قال في الحصر في قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء والله يستهزئ بهم ولمثاله مما يليه المسند اليه
مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع مانع كما سيجيء وان كان معرفة
فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدم كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا
فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بانه فرق الحكم بين الصورتين الثالث
وان قولنا زيد يعرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك تمرين اراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد عرفت ولي هذا اشار بقوله لا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بوجهين
اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت
فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني
اشار بقوله وقد يعطف على جاز اي وقد تكون في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى ولا اي وان لم يوجد
الشرطان فلا يفيد لان التقوي الحكم سواء كان اثباتا او نفيا نحو ما انا قلت هذا وانا لا اقول الباطل جاز العقد
كما اشار اليهما بقوله يجاز تقدير التاخير كما مر فانا قمت ولم يقدما ولم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز
ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما ستذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني
مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لان انا قلت انا قلت جاءني
رجل نبه فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثنى السكاكي
واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كما لتاكيد
هذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واستوى العجوزي الذين ظلموا اتخفى القتيل بالابدال من الضمير
يعني قد ان اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير فجاءني لا فاعل له وانا جعله من هذا الباب
لئلا يبقى التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل ثم تلم

وإذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب إلا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه أي شرط جعل المنكر من هذا
الباب واعتبار التقديم والتأخير أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر على أن معناه رجل
جاءني لا امرأة أو لا رجلان دون قولهم شر أهر ذا ناب فإن فيه مانعا من التخصيص أما على تقدير الأول أعني
تخصيص الجنس فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير لأن المهر لا يكون إلا شرا وأما على تقدير الثاني فلان
المنكير فإنه ... تخصيص الجنس إذ ظهور الخير للكلب لا يتوقع ولا يترقبه وأما على تقدير الثاني
أعني تخصيص الإفراد فلنبوه أي هذا التقدير عن مظان استعماله لأنه لا يتوهم وله استعمال في قولهم شر أهر ذا ناب
لأنه لا يستعمل عند القصد إلى أن المهر شر لا شران وهذا قالوا أي الأئمة في توجيه تخصيصه حيث أولوه بما أهر
ذا ناب إلا شر فالوجه أي وجه الجمع بين قولهم أي الأئمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع
شأن الشر بتنكيره أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند إليه ليكون المعنى شر عظيم أهر ذا ناب
لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما أهر ذا ناب إلا شر لأنه شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع إنما منع من التخصيص
الجنسي والفردي فتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بجعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد
من التنكير لأن الأئمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث أولوه بما أهر ذا ناب إلا شر والقائل بتقويه
ما جعل التنكير للتفظيع لتحصيل التنويعية لا يبني اعتبار كونه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط لأنه
مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يحتاج فيها إلى
ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يحتاج في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الإشكال إلا بأن يقال إنه
اشترط اعتبار التقديم والتأخير في إفادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس يستفاد من التقديم بل من
من الوصف بناء على أن التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل معناه لا قصير
من غير تقدير كونه مؤخرا بل لعلى نفي الحكم عما عداه هذا ثم قال والتخصيص الحصرية نحو قولنا ما ضربت أكبر

إخوتك وهو في معنى ما ضربت أخاك الأكبر وفيه أي في ما ذهب إليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر
إذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما أي ما دام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى وإذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وأيا ما كان فتجويز تقديم
المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية
وهو جائز كما في جرد قطيفة وأخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لأنا نقول لا نسلم ذلك بل إنما
يمتنع تقديمه ما دام فاعلا وأما إذا جعل مبتدأ وأقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل
تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لأن هذا اعتبار محض منا نحو تعبيرنا في جرد قطيفة بلا معتبر فيه
ثم إن تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق وأما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو جائز
كالتأكيد في قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر أي كله تأكيد لذلك الشهر والعطف
في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة لكان لو يتكلم الأموات ما ألفى الأحياء بعدهم
من سفه الكلام ثم اشتكيت لأشكاني وساكنه قبر بسنجار أو قبر على قهد فإن قوله وساكنه عطف على فاعل أشكاني
وهو في قولنا أنا قمت وأنت قمت وهو قائم عند قصد التخصيص ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد للفاعل
مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدلا اصطلاحيا قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة
ولا الجملة الظاهر في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما
جاءني إلا أخوك أحد بالرفع على الإبدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل
وهو التباسه بالمبتدأ قائم هاهنا بعينه وأما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد
به يحتمل أن يكون كله تأكيدا للضمير المستتر في كان العائد إلى قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر
بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه
تقديم على المتبوع فقط والمدعى جواز تقديمه على العامل أيضا نعم قد ذكر النحاة أنه يجوز تقديم المعطوف بالواو
والفاء وثم وأو لا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل وأما تقديم التأكيد

والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فما لم يقل به احد تم لام اشتغاء التخصيص في صورة المنكر اعني
نحو هو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بعيده اي بعيد تقدير التخصيص جيء بالتقديم
كما ذكره السكاكي في نحو اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من
اللفظ التنكير نعم وان لم يتضح بان لاسبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يركب الخلاف
الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المجاز لانه قوله التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل وغيره والحصل انما
يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه مجال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف يمنع تقدير التاخير
منه لفظا وقوله مبتدا كالمعرف وانه يجب ان يكون الخبر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه
بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان
يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني في بعض الامراة اولا رجلان ثم لا نسلم امتناع
ان يراد المهتم بشانه لاخير اد لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شيئان المعنيان الذي هو
من جنس السؤال من جنس الخبر ثم قال للسكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتفيد اي قيام
الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انا قلت بقرب دون ان اقول نظيره لان قيام لم يطابق
في الخطاب الحكاية والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله
وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير الخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب و
الغيبة كما يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يحتج قوله وشبهه مخذوف ويظن
انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته الخالي عن الضمير يضاف
قوله ويقرب ليشمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني علم كال التقوي فقوله لتضمنه الضمير
علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني والخفي ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر
عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة في محل
الرفع وما في صلة الموصول فانا حكم بذلك لكونه فيها فلا عدل به الى صورة الاسم كما هنا دخولها هو في

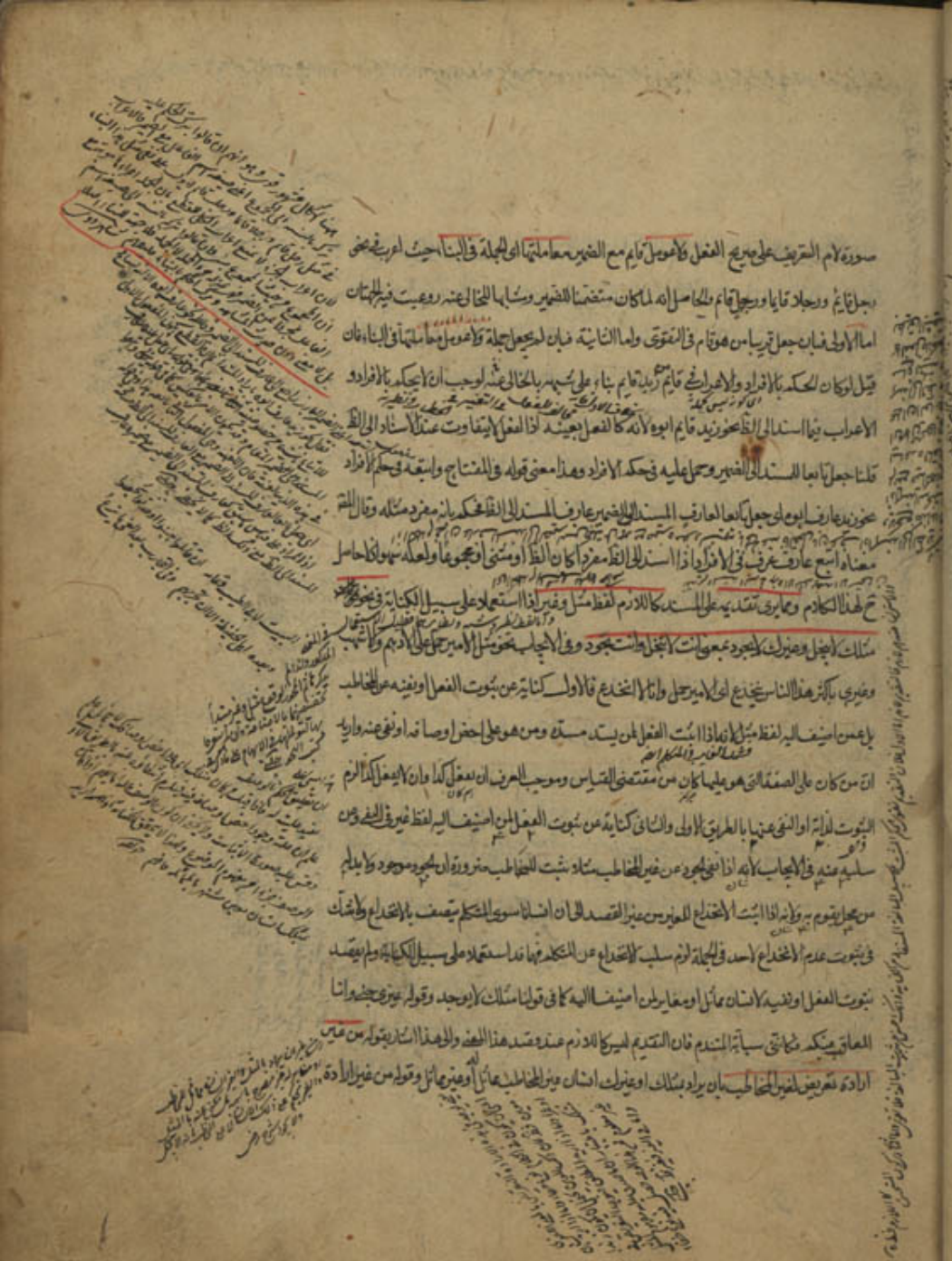

صورة لام التعريف على مذهب الفعل كالموصول قام مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعربت في نحو
جعل قائم ورجلا قائما ورجلا قام والحاصل انه لما كان مقتضى الاضمير وشبهها الخالي عنه روعيت فيه الجهتان
اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قائم في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا موصول معاملتها في البناء فان
قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد و
الاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر
قلنا جعلنا ما اسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واسبقه في حكم الافراد
نحو زيد عارف ابوه اي جعل ما اسند الى العارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في حكمه بانه مفرد مثله وقال الشارح
معناه اتبع عارف غرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو او لما حاصل
مع هذا الكلام ومعاريه تقديه على المسند كالازم لفظ مثل وغيره اذا استعمل على سبيل الكناية في صورة
سئلت لا اجهل وضربك لا يجود بمعونات لا تجهل استجود وفي الاجابة نحو سئل الامير حمل على الادهم والكاتب
وغيري بالكثير هذا الناس يخدع الى الامير حمل وانا لا اخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه على الخاطب
بل عمن اضيف اليه لفظ مثل اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على احقر اوصافه او نفى عنه وادعى
ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم
الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي ومن
سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا يعلم
من محل يقوم به وانه اذا اثبت الاخدع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالاخدع والاشك
في ثبوت عدم الاخدع لاحد في الجملة لزم سلب الاخدع عن المتكلم فهذا استعمال على سبيل الكناية ولم يقصد
ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او معاير لمن اضيف اليه كما في قولنا سئلت لا ابوجد وقولنا غيري جشع وانا
المعاقب منكم فما حتى سياتي المتدم فان التقديم لمير كالازم عند وصد هذا الغرض والى هذا اشار بقوله من غير
ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بسئلت او غيرك انسان وبين المخاطب مماثل او غيري مماثل وقوله من غير الارادة

تعريض لغير المخاطب معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض لغير المخاطب
اى لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اى ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري
فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه من فليتنبه له
لكونه اى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية
المظهر بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على
على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى
القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه
لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا
على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما حتى لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك
رايت كلاما مقلوبا من جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا من معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه
قيل وقد يقدم اى المسند اليه المستور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم
عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد
الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن
كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله
وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله بمعنى لو لم يكن التقديم مفيدا
لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير
من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال
كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا مم ولو سلم فلم يعارض ما ذكرناه لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة
وكان هذا القائل تمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا تثبت

اللغة

اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها
بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن
ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة
معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة
السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا لم يقم موجبة
مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة
المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان
يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان
في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع
فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
اما بان يكون الحكم منفيا عن بعض الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد
دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم بدون كل
معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا
لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس وح يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد
ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم
وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض
وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف
السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية

وتحكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة
غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل
لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات
كالمصدرة بلفظ كل فضد ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب
جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد
فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان ايضا معناه نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس فح يجب ان يكون لفظة كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون
بعده لعموم السلب لتكون لفظة كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخرج عن
افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان
لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة
نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما
اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا
صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل
من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا
ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده ح نفس الاسناد
الى كل لا شيء اخر ليكون كل لتقوية ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو
التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه
هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة
المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على

معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون

افادة

افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل
تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي
عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يكن لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا
تاسيس هنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد
ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول
المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يق دلالة قولنا لم يقم انسان
على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول
اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان
تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي
عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظ وح يبطل ما ذكرتم
بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا
للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد
وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فاما اذا جعلنا
للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان
النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها بيان
ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يق سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية
افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي تكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد
الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم
على كل افراد الموضوع وظ ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور

البقى عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك فكان قوله يكون قوله كل ذلك لم يكن سببا
كليا لما صح بعض ذلك فكان رد الله لا نه اثبات شئ نفى كل منها الاثنين جميعا اذا الايجاب الجزئى رفع السلب الكلى
لا السلب الجزئى ولما الاحتجاج بنصب الجمع نلاثة فصيح والشائع فيها اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ناصب
الاسم على المفعولية يصون يد الضرب وليس في نصب كل منها ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لو بنيت مما
ادقت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن
النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى التقدير الضرورى من غير ضرورة ويقال ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لما تقول
جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قولك تلك عشرة كاملة
عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحلف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان
ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعمل المضاف
وهو ممتنع لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان ما سواها ان تستعمل تاكيدا الا بتقدير
لما استعملت على ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر
الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا تم استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوى لا يجوز في التوكيد
عاملا عليها ظل بقى ان الامر كله لله بالرفع والنصب والاتفاق الامران كله لله هذا كلكم ولما تاخر
فلا تقتضى المقام تقديم المسند وسيجئ بيانه هذا الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف
التنكير والتقديم والتاخير كلها على مقتضى الظاهر الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف ما
لاقتضاء الحال اياه فوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا القصور مايد
الى ما يقال مع ما في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل الجميل يبهم الاسم ثم التفسير للتاسيس لوضع
هذا الباب هو المدح العام اعنى من غير تعيين جملة والذم تفسيره بئسة ليعلم بعين المنتقل فما الذهن
الفاعل

في اللفظ ما ينعم بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة سار
قولنا نعم رجلا سل نعم الرجل فما الابهام والاجمال وايد من تفسير النفس وتفصيله بما يستحق مخصوصا بالمدح مثل
نعم رجلا زيد والفاهوين هذا الباب في احد القولين اى قول من كالجمهور المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في
قول من يجعل المخصوص مبتدا وما بعده جملة والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع واما
ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال هما رجلان
الزيدان وهم رجالا الزيدون ولم يقولوا الابهام اللفظ في وضع هذا الباب والمعنى تفسيره بالنكرة اذا عرفت هذا
قلت قد انفرد هذا الباب بجواز ان يكون من خواصه التزام كون مميزه مستترا من غير تاثير سواء كان المميز
المثنى او المجموع لتنابههما الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم والابهام ثم التفسير
فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص فما اللفظ الا ادبار وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون
الضمير للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا نال الله تعالى ذرها سبعون ذراعا والمخصوص ليس المخصوص بالفاعل كالمر
وقولهم هو اى زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيها ليس على خلاف مقتضى الظاهر وجنان تاخير
الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند ملحة وقولك فاطمة انها الا نعم رجلا عقيد الى الصفة
الا الى قد راجع الى ذلك المؤنث ولم يضع هي الا مبنى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه وانما
لم يعترض المضمر لحق قولهم ربه رجلا ونعما قصة وربه رجلا وقولك فاطمة هي نعم شمائل الا انه ليس من المسئلة
ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر بما يعقبه اى بعقب ذلك الضمير اى يجئ على عقبه في ذهن السامع كانه اى
السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جعل الله تعالى
عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه ينتقل المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لا يمكن ان يحصل لبعد
مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل يمكن ان لا يكون لما تحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مفسر
الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذي ذهب بطريقا الا ولهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير لزم اداء على التفخيم والتعظيم
هو الذي لزم التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه تاخر هنا تقديم كقولك لاخيك

تدا فصحل الخطاب فعال الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فجاء في الامر الغيبة وحدها
وعن الثاني الامام ان الكلام في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعتبر فيه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه
الكلام كما في قوله هل ترجعون رسالة مرسل لم ليس يتبع في اولاك الوك حيث لم يقل اولاكم وقوله بكرا صاحبة
مثل الفجار ان ذاك الحجاج في النكير حيث لم يقل ذاكما كما في قوله تكفاه عنوة اعنكم من بعد ذلك ثم توليتم
من بعد ذلك حيث لم يقل من بعدذ لكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني
واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعتبر فيه واحدا قلت نعم
لكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذي فطركم كما سبق فالمعتبر فيه الجميع
المخاطبون فان قلت لم يكون قوله ترجعون على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى
الظاهر قلت لانه ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري الاخير على
سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من ذا جاءني وقد قطع المتكلم به وارد على مقتضى الظاهر غير
ان الالتفات عند السكاكي لا يختص في خلاف مقتضى الظاهر وهذا لم نشعر به فيه عند غير السكاكي والمصنف
لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت الالتفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لم يختص
الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الخوانساري يختص
في خلاف مقتضى الظاهر ان مثل ترجعون وجاءني من خلاف الاقتضاء الظاهر على ما حققناه والى الغيبة هو انا لك
الكون فصل لربك وانحر مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعظم المعظم كالجماعة
ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باتي نواحي الارض ابغي
وصالكم وانتم ملوك ما المقصد لم يحن تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم وحده قول
اي قول علقمة بن عبدة محاياك اي ذهب بك تلك الخصال متعلق بقوله مراد قال المرزوقي معوج مراد في
الحسان له مراد في طلب الحسان وفتاها في مراودتها يعيد الشباب اي حين وفي الشباب وكما ينصرف معوج حسان
مشيب اي زمان قرب المشيب وايثاره على المجهوم يكلفني ليلى فيه الالتفات من الخطاب في محاياك الى التكلم

حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى وبطاعتي
بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي تسديده فرارها او على
انه خطاب للقلب فيه التفات اخر من الغيبة للخطاب وقوله محاياك فيه التفات اخر ضد السكاكي
لا عند الجمهور وقد نطا اي بعد وليما اي قريبا وعادت عواد بنا وحظوظ قال المرزوقي عادت يجوز
ان يكون فاعلت من المعادات كانت الصوارف والحظوظ صارت تعاوده ويجوز ان يجعل من عاد يعود
اي عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل وفي الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين
بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى
الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه وذكر سيبويه الافاضل في ضرائم السقط ان من شروط الالتفات
ان يكون للمخاطب بالكلام في الحالين واحد كقوله تكفاياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب
به الله من حيث الظاهر هو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله مع غيره بخلاف قوله
جريا ثقي بالله ليس له نديك ومن عند الخليفة يا فتى يا ذا ك ابي والحي يبيب منك لبان ذه
ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امراته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة
وهذا اخص من تفسير الجمهور فقوله ابي العلاء هل ترجعون رسالة مرسل ام ليس يتبع في اولاك الوك فيه
التفات عند الجمهور من الخطاب في ترجعون الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب
جي كناية الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل ترجعون بنوكناية
وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة تطابق
له في المعنى على طريق المثل والدعاء او نحو هما كما في قوله تعالى وذوق انك انت العزيز الكريم وقوله
تعالى بعض فواصر فانه قاله بعد وفي كلامهم نعم الفتى ظهري والفقر من ناصمات الفقر وفي قوله حيث
موى كان للغيام بذي الطوح سقيت الغيث ايتها الغمام اثنى يوم نستقبل عارضيها فرع بشامة سقي البشام
والثاني ان يعبر في نحو هم ان السامع اختلجه شيء فتلفت الى الكلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك

كقول ابن ميادة فلو صمدت يبدو وفي اليأس راحة ولا وصلته يصفو لنا فكارمه فكانه لما قال فلو صمدت يبدو وصل له متاقضع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق
ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطريه اي تجديدا ولحداثا من طريت الثوب اطريه اذا
السابع والتزاقا للاصفاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يخص موانعه بالطايف اي قد يكون لكل
التقاب سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة
قال العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك
الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يتولى الامر
الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم الدين الفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد
مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمحض على الظرفية اي مالك
في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه
اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والبناء بتخصيصه
متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالتاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان نخاطب العبد
ذلك الحقيق بالحمد بايانا على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة
في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة
على اداء العبادة ويكون اهدنا ايانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى
طلب الحوايج والاستعانة في المهمات فالطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان نبه بتنبيها على ان
العبد اذا احذق القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا
الذي ذكره الشارح المحقق على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك
الصفات تعلق العلم بعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء عليه والعبادة فالتفت وخوطب ذلك العالم
الغيب فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة لاجل ذلك الغيب الذي

لاتحق العبادة الا به لان الخطاب اذا خلق التمييز واعرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليق بالفظ
المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يتبنى ان ازدياد ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه
وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من
تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع
النعم الدنيوية والاخروية ليستلم لهم امر المعاش ويستعد لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم
الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات
فخوطب بنهما على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات
حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهد حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها تنبغي ان تكون من قلب
حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه وهذا اخير كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر في
عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فنقول ومن خلاف المقتضى لظاهر الخطاب بغير ما
يترتب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بعوض للعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى
الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه الكلام بغير ما يترتبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على
خلاف ما اراده تنبيها له على انه اي ذلك المغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول الفرعزدق للحجاج وقد قال
الحجاج له حالي كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب
هذا مقول قول يتحرى فاجاب بغير ما يترتب ويعد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترتب بان حمل الادهم في
كلامه على القيد من الحديد اي الذي غلب سواده حتى ذهب اللمعان الذي فيه وضم اليه الاشهب الذي
غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم
هو الاولى بان يقصد الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسط اليد يجدر بان يقيد اي بان
يعطى المال ويهب من الاسفاد الا ان يضيف اي يقيد كموثق من ضفده وقال الحجاج له ثانيا انما اعاد الحداد
احديد فقال لان يكون حديد اليمين من ان يكون بليد الخل الحديد ايضا على خلاف مراده او السايل عطف

على المخاطب اى تلقى السايل بغير ما يطلب بتنزيل سواله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها على ان
ذلك الغير الاولى بحاله لو حال السايل او المهم له لقوله تعالى يسالونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس
والحج سالوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا
مثل الخيط ثم يزايد تمليدا تمليدا حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة
واحدة ما جيبوا بيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم للوقت
يعرف بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته
للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسالوا عن العرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة
على ما هو من دقايق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون قل ما
انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان
المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا تعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو
صالح للانفاق فذكرهما على سبيل التمثيل دون القصد ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضى بتنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض بمعنى يصعق
هكذا فى بعض النسخ والصواب فجمعى يفزع ومنه فى الكلام السيال وكلام اهل الكوفة من ان الجزمى ومثله التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع
لها الناس اى يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى
الظاهر فان قلت كل اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى والحال فمع يكون معنى
قوله لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع وكذا
عليه بحسب العارض فيما لو اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن بينهما
من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس فى الفعل وان شئت فوازن بين قوله تعالى وان الدين لواقع و
ذلك يوم مجموع وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع لها الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر
لا خلاف فى ان اسم الفاعل والمفعول فيما يقع
كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة
وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل الواقع
منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للمتوقع
يكون خلاف مقتضى الظاهر

نيابة فعل فعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد على النظر ومنداى فى
خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما
ان يكون الداعى الى اعتباره مرجعة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا للفظ كما اذا وقع مما
فى موضع المبتدا نكرة وما هو فى حيز الخبر معرفة كقولهم فى قبل الغزو بالنصب اما قبل الغزو فاياك موقف منك الوداع بالكسر
موقف الوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا
نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ينبغى ان يكون له ادراك ليصح
الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة فى الرأس والخاتم فى الاصبع وعكس ذلك القلنسوة
والرأس والخاتم ظرف للملابس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه
ويقال بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلب الكلام رعاية لهذا الاعتبار ولما قوله فاما لابى العباس
حول الطبى كان لمك ام حمار اى ذهب السؤدد من الناس واقتصروا بصفات الذام حتى لو يقول على هذا
الوصف سنة لا يبالى انسان منهم اهجينا كان ام غير هجين فيقال انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبى
مرفوع بكان المقدرة لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما فى قوله
ولا يك موقف منك الوداعا وتحصل المعادلة بين ما وقع بعدام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف
الفعل لوجود القرينة وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمذكور المقدم بعد الهمزة هو ظبى لا الفعل العامل
فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والخبر ان ظبى مبتدا وكان لمك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد
الهمزة نحو ايجل فى الدار ام لمراة وحمار عطف على ظبى لان دخول الهمزة فى الاسم اكثر من ان يحصى ويجئ
فى الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فح لا تقلب فيه من جهة
اللفظ لان اسم كان ضمير والخبر معرفة كما فى رجل ظريف كان ايانا فعم فيه قلب من جهة المعنى لان
المخبر عنه فى الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمار لان المقام التسوية بين ان يكون امه ظبيا و
ان يكون حمارا فافهم وتبلة الحى القلب السكانى مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة

ويجمع عليه كالبلاغة ومن الالباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل وردة عبارة
اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نقض القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف
قيل كقوله اي قول رؤبة وبهمهر كي مغبرة اي متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الوجا
مقصورا كان لون ارضه سماؤه هنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمعنى
الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في
تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا لما ان لم يتضمن
اعتبار لطيفا دل العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى
الحال وهو على نمطين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقول اي قول الفطامي يصف ناقته بالسرعة
فالذئب يتبعها يطوي من طيئ الشبع بالفدن اي القصير الشباع اي الطين المخلوط بالتبن
والمعنى كما طيئ الفدن بالسباع وجواب لما قوله بعد اعرب بها الرجال ليلحقوها ونحن نظن ان لن
نستطاعا ويقابل ان يقول لسانه تضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولك كما طيئ الفدن بالسباع
لايهامه ان السباع تبلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليها كالسباع
بالنسبة الى الفدن الثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الذم كقولك ثم انصرفت وقد اصبت
ولما اصبت جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير
في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اصب وذلك لان الجزوعة حداثة السن والقروح تقدمه وتناهيه فالمناسب
وصف الرأي بالبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المغارك بالجذاعة كما يقال اقدام غير
رأي محرب فليس في هذا القلب اعتداد لطيف بل يأتي لعكس المقصود ويجب بانه ليس من باب القلب لان قولهم
جذع البصيرة حال من الضمير في لما صاب لانه اقرب ومعنى لم اصب الذي اصبت بلا ريب
بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اصب لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتخدد
منه الدم ولان في نحو كلامه الدلالة على انه جرح ولم يصب اعلا ما بان الاقدام ليس بعلة للصمام وحثا على ترك

الفكر في العواقب وربما تحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت
اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح وما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه معها
فيه بتة النظر ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من
اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال اجرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى
لم الف فالاولى ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لاحلا لانه احسن تاديه للمعنى والجواب المرتضى
ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة
عن انه على بصيرته التي كان عليها الا انه لم يعرض لرأيه ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام
وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى انصرفت وقد ذلك
ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما اراد وامضى وانا على بصيرتي الاولى لم يبد لي ندم في الاقتحام و
لا غلب في اختياري التفرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحرب قارحا لطول ممارستي وتكرر تجاربي

الباب الثاني احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه واما قال في المسند اليه حذفه
وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوم ركني الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق
الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط العزم بخلاف المسند
فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول رضا بن ابراهيم
البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقياز بها لغريب في الاساس الرحل في رحله اي في منزله وماواه
وقياز اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند اليه الثاني
والمعنى اني لغريب وقياز ايم غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في النظم مع قيام القرائن
التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على عاملين اذ قيل
معنى الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قياز وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر
مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر فلا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو

قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون
فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل النسبة
برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند
الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه
لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري
صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا
في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى
وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل
من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به
قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر
لان وجود القرينة شرط الحذف فح لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه
فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وايضا يرجح حذف المبتدا بقراءة من قرا
فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه
يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من
صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا
ثلثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر الموصوف او المميز
او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد
في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره
يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج

ام من الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه
او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك
ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب
الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع
وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد
ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان يكون
منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال
عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي
فمم بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر منه فتقديره مبتدا كقولنا الله خلقها يؤدي
هذا المعنى وكذا القرينة انما يدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها
لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال
انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين
لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات و
الارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر
نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع
اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه
من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجا وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة
المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتي اليك بالمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة

على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة نحو اذا اريد تقوى الحكم او اذا كان المسند سببيا ولم يخف
انه سببي والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك اللفظ
اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا نعم لفظ
المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو مذهب اخوه هو مذهب وانه قد يكون مفردا
كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق بناء على ان المنطلق مع ضميره جملة وليس في
كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند
سببي يجب ان يكون مسند ذلك الاسم الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في
جملة وقعت مسندا للمبتدا ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون معنى فاهذه فاء الزمان ومعنى هو عائد
الى المسند السببي اولى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند او
وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وحق يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما
ذكرناه اولا واما كونه الى المسند فعلا فللتقييد بالمسند بالحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي
قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو ما بين اول الماضي
الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما بين زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها
باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على حضر وجيه بخلاف الاسم نحو زيد
قائم امس او الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فالحد الازمنة جزء مفهومه نحو بيعته يدل عليه
مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل يتجدد بتجدد جزئه وحدوثه يتحقق بحدوث
الكل وحدوثه وذلك ان الزمان عبارة عن الآنات التي لا يجتمع اجزاؤها بعضها مع بعض كقولك اتى قولك خريف بزيد ويكون
وردت عكاظ وهو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه بنيسابور ويتفاخرون وكانت فيه وقايع
قبيلة بعضها الى عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم المدبر لشعثهم بذلك وعرف يتوسم اي يتميز من الوجوه
وتيامنا بحدوث مثل ذلك القوم شيئا فشيئا وبعيد منه التقاطه لحظة فلحظة يعني ان في على كل قبيلة جناية

فتى

متى ورد واعلم ان طبق الكامل بامرهم واما كونه اسما فلفائدة عدمها اي عدم التقييد للذكور وانما قيد
التجدد بالافادة الثبوت والدوام لا عرض متعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما ليس
الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم الضرب صرتنا وهو ما يصح فيه الدرهم لكن يتعلق بها وهو منطلق
يعني ان الانطلاق ثابت له دايم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان
هو الاثبات للمطلق ينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض الاهم الاثبات باعتبار زمان ذلك الثبوت ينبغي ان
يكون بالفعل وتالية هو وضع الاسم على ان يثبت به المعنى من غير اقتضاء ان يتجدد ويحدث شيئا فشيئا
فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعله كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل
فانه يقتضيه فيه للحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل جزء جزء وهو يزاوله ويزجيه وقولنا التجدد وهم
في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قايم لا يقتضي استواء الخبر من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما
تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او لها او معه
ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفايدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد
الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفايدة كما مر في المسند اليه والمكان مما مر مظنة سؤال
وهو ان خبر كان مما هو نحو للمفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفايدة اذ لا يتأتى في نحو كان زيد بدلا
الخبر ليكون الخبر لتربيتها الا ان يستثنى من هذا الحكم فعال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو مطلقا
لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة
نعم تقييد المطلق كما في قولك زيد كان منطلقا في الزمان الماضي وايما وضع الباب لتربية الفاعل على صفة
او جعله وتثبيته على صفة عبر عن مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة
متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قايما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول
والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن
في الماضي ومعنى قولهم انها لاعطاء المخبر حكم معناها ان المعنى في هذا المثال الحكم الاتصال بالانتقال

لانه الحال التي تنتقل اليها وهذا نوع اخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال وما تركه

اي ترك التقييد فلما نع منها اي من تربية الفايدة لعدم العلم بالقيدات او عدم الاحتياج اليها او حوف انتضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او عجزه من الملاحظتين على زمان الفعل او مكانه او عجزه ذلك لاغراض سيقال بد او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكابرا او قادرا على التكلم فيتولد منه ضرر اوغير ذلك وما اشبه ذلك

لما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلا عبارات وعلامات تقتضي تقييده

بهذا نحو لا تعرف الا بعرفة ما بين اداته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بينت ذلك اي التفصيل

في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الجزئية والانشائية بل الجزاء ان كان معنى انشائيا كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض فانشائية وان كان اخباريا فاخباري

فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه تقول صاحب المقام ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيد بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه يجب تقييد الكلام الخبري بالاتاني وليس كما نفس الشرط بل يدون الجزاء ليس بخبر وهما لان الخبر قد لا يحتمل الصدق والكذب كالاستفهام

ولهذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يعمل عمره وان تضرب اتعزيك ولما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها النظر اليها فيما مجردة عن التقييد بالشرط لامع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة مخفية بقوله في نفسها فتصف منه وتخليط فاضح لكلام اهل العربية ما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية معدودا اوتاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق بها شيء بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليست بقضية ولا تحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو ان الام في الجزاء لان قولنا اكرمك ان تجيئني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار

المنطقيين ومنعها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم عليه به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثابت للنهار على تقدير طلوع الشمس فقط ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم لثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بالجزاء على الشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالترتيب وكذبها بعدمها وكل من الطرفين قد انقطع عن الجزئية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها قد تارك الحملية في انها قول الجازم موضوع للتصديق والتكذيب وقد تخالفا بان طرفيها مفردان فلا تكون تاليتها جزئيا وان لم يكونا جزئيين والحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الا يرى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس فقط انه جملة جزئية قيد مسنده بمفعول فيه فكم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفايس المباحث ولكن لابد التعرض هنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا الشرط في الاستقبال الكن اصل ان يعم الجزم توكيدا الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او ضرب من التاويل واصل اذا ان يجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط فيه عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في الملتبس المحتملة المتكلم عليه لم يتعرض له المتكلم قلت لان الجزم بان وجميع الافتراق بين اذا واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وقالت بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط بعنوان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القايل انكرمك ام لا مثله في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بالا وقوع وكذا قال انها في نحو لعلي ان اياكيف تراعي حتى مستعملة في مقام الجزم لنكتة وذلك الجزم هيهنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو التمني كونه اياله فلو لم يتبرء المخاطب عنه ايهم لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد بها الفاضل الشارح هيهنا من ان عدم الجزم فيها انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك لا

اصل ان عدم الجزم بها الوقوع واصل اذا الجزم به كان للحكم النادر الوقوع موقعا لان ذلك نادر عن مقطوع به في
الغالب والمالك غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع
نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي
الى معناه المستقبل مثل ان يجيء فاذا جاءنا اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه خصته
بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا لهذا نحن
ومن معه من المؤمنين حتى في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي يحصل بها
مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كانت تعريف الجنس يطلق عليها
وجنس الحسنة وقوعها لواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيها اذ اقصد به النوع كقولك تحجا وان تصبهم حسنة ولو اضاف
فضل من الله وبهمنا لجث وهوان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او
فرد معين
والما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول
نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين اذا جاءتهم الحسنة وبين وان تصبهم حسنة
غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمظنة تقطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس رد على
صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقتضى حق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على
مذهب الجمهور تعين تحصيص اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو لم
يتجه ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقيد ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة
وقوعها واتساعها وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقتضى حق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعظم رحمته حيث
جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها لكثرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة المقطوع
بها غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهب بناء على ان الحسنة المطلقة تنزلت منزلة المعهود الحاضر في
الذهن حتى كانها نصب اعينهم لعظم الاحتياج اليها ولكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقتضى حق البلاغة ما فيه

من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح المحقق
من ان تعريف العهد اقتضى حق البلاغة لما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء
تتصادف لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان قولهم الذين يقولون
انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها انهم اتبع الناس لعقولهم واسوءهم حالا
ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لا يقال الاولى
دون الثانية ولو تزك الشكر على القليل لكثر على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني ولما لفظ ما لانه
اذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة بخلاف لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها
من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة تندرج فيه
المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس ورود تركه على المعهود وهو زيادة فيكون اسوء وانه يرى
جنس الحسنة ليس الا ... وقوع افرادها ولما من حيث هي ممتنع مدخولها اذ عليها يكون ممتنعا الا ترى
واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المتدرج نظمه بما قبل
امر اقتضى حق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونه اشارة الى ما هو معهود لا يمكنهم انكاره
والحاصل ان القول بكون المراد الحسنة المعهودة ينافي كون المراد بها الحسنة المطلقة ويكفي الجواب بان معنى كونها
معهودة انها عبارة عن حسنة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق
الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكرنا من كونه اقتضى حق البلاغة والسيئة ما ذوره
بالنسبة اليها اي الى جناب السيئة بلفظ المضارع مع ان الامر السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة
ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت فجاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى
فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض قلت اما الاول
فللتنبيه على ان المس المبني عن معنى القلة والى تنكير الضر للمبالغة في التقليل والى الانسان المستغرق ان لحقه كل ضر
لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان

ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الغير في سنة الانسان المعرض المتكلم المدلول عليه
بقوله واذا انعنا على الانسان اعرض وما يجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتداء مثل هذا الانسان
بالشرط يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لا لتردد، المتكلم تجاهل
كما سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اجتنبك تجاهل خوفا من
السيد وكما اذا استطلعت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا تجاهل تولها وتخوفا
وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب لقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا افعل او تنزيله اي تنزيل
المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم لقولك لمن يؤدي اباه ان كان ابك
فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكون مقتضى العلم ان لا يؤذه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصويره
ان المقام لاستعماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لمن هذه لو عرض الشرط لا يعرض
الحق المعرض يتعلق بعرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ويحق ذلك بحيث انقضت عنكم الذكرى انتم
قضت عنكم العذران وما فيه من الامر بالنهي والوعد والوعيد مجازا اي اعراضا او لا اعراض او
معرضين ان كنتم قوما مسرفين فنص قرآن بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مسرفين مقطوع
لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العوائق في هذا المقام يجب ان
لا يكون الا على مجرد العرض والتقدير كما يعرض للمحالات لاستعمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا وهو بمنزلة الخ ادعا يجب مقتضى المقام لا يتقي المستعمل في فرض
المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان يطالبه
من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والخ مقطوع بلا وقوعه فلا يرتق ان يطالبه انسان
كان كذا بل يرتق ان يوطأ لانا نقول ان الجزم في هذا المقام بمنزلة ما لا نقطع بعدم على سبيل المساهلة
ارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يعلم استعمال ان في نحو ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى افنضرب
بمثل ما استم به فنقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان قوله الخ ولعله لا يوجد له مثل في بكلة

اشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حملوا دينا اخرسا ويا لديكم في المحنة والشدة فقد اهتدوا وفي
قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فانا على انكاره والمراد نفي
حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى ان كان للرحمن ولد
فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به لي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول
بالنسبة الى البعض فيه قطعي الحصول بالنسبة الى الباقين فيقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لما لم تقم
يقوموا لم لا على من حصل له القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بأن مع المرتابين
يحتملها اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصويران الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على
سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله
وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر
عناد فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم الترجح يكون مقطوعا
به فلا يصح استعمال ان لما تردد في الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم
لانا نقول ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في الاستقبال ولهذا زعم الكوفيون ان اذ ان ههنا بمعنى
وتدفع المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا ابدل بما
معنى الماضي مع ان جعل الشرط الغطك كان قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان بعضه قد من قبل
وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتضمنه له لان الحذف المطلق الذي هو مدلوله مستفاد من الخبر فلا
يستفاد منه الا الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله ولما يأتيك الشيطان فلا تقعد
بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيك قبل النهي فتح مجالسة المستهزئين لانه مما
تنكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرتك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان ليستقيم المعنى فان قيل
لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض من غير ارتياب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم
قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء والمخلص عن هذا الاشكال ما يقال

وصل بسنك جزاك

والحاصل ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستيعاد كما اعترف به والمفظ هو الاستغراق فلا يدل الا
على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما تقرر على ان تجويز الحكم على الكل يستلزم
العلم به ثم بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما ولما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل
او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة تامة لما مر من ان زيادة الخصوص توجب تمة الفائدة وجعل
معمولات المسند كالحال وغيره من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات تجوزا مصطلحا وقيل
لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع والشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم فالحال تقيده والوصف
يحلى الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لان ارادة الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والتحول فقط
ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد يعرض من غير دلالة على التعيين فهي للفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على
حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها فهي للحال والتنوين يجمع المعمولات تخصيص
الاول الى الجنس وتنوين التمكين يخصص الثاني الى الفرد وتنوين التنكير يخصص المسند بالاضافة والوصف فقط
مما سبق في ترك تقييد المسند مانع من ترتيبة الفائدة ولما تقرر فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم له اي السامع
باحد طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب
كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باسر مسئلة الحكم على امر معلوم له باسر حسن ذلك الامر المحكوم عليه
في كونه معلوما للسامع باحد طرق التعريف سواء تحد الطريقان نحو الكاتب هو المنطلق او تختلفان نحو زيد هو
المنطلق فقوله باحد اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فخرج نحو الشعر
وشعري شاعر فان المغايرة بين الشعر والشعري الا ان مثل شعري نيا كان اي المعروف انه موصوف
بالصفات الكاملة وليس هذا تاويل يلتزم في كل ما التقدير لفظ المبتدا والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة
اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد ومن هو فوقه احد الصنفين لمن سمعه والاخر لزيد وهذا مفيد
من غير تاويل والا لزم حكم كذلك عطف على حكما اي فلا فائدة السامع لازم حكم على امر معلوم له باحد طرق التعريف

باحد اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة
لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا
والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر فان السامع قد يعلم امرين لكن يجوز ان لا يكونا متعلقين في الخارج
ما استفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود والخارج يجب الالتحاد نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون
المنطلق هو المثال الاكمل ومعرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس وقد مهد لما سيجيء في بحث القصر ومعاودة
على تعريف العهد قوله ابو نواس بان يكون نواسيا او من جنايته ان من بعض الجاني هو الجاني اي هو هو بعض
ان التامر للجاني والجاني سيان على مضمان هذا قال وذاك هذا الا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل
منهما حب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية المرتبي على كل جان وقد يدان من
فضل الجاني فمن حسن جنايته حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بتعريف الاضافة
يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة يجب الا معلومية المسند اليه ويجدا شعر لفظا
الا يضاح لكن قوله باحد معلوم على حزمنه باي ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف
بالاضافة وغيرها ويؤيدها ذكره الفتاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك اذا قلت غلام زيد الا
لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يتحقق فرق بين المعرفة
والنكرة ثم قد ذكر بعض المحققين من الفتاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى
اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون
معلوما مما مثلنا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا الا استغراق الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب السامع
وعكسها اي وبعكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان احد المحكوم
من صفات التعريف ومعرف السامع اضافة باحديهما دون الاخر حتى يجوز ان يكون واضعين لتسميتين متعددتين
والخارج ما يمكن ان يجيء يعرف السامع اضافة الذات به وهو كالطالب يجب زعمك ان يحكم عليه بالاخر فيجب

ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ وايها كان يجب بجعل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بقوته لذا
او نفيه عنها يجب ان توخى اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
باخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاله ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه
عنده قلت اخوك زيد ولا يجيء زيد اخوك وهذا يشهد في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يجيء رماحا
الغاب ولهذا تحيل في بيت السقط يخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان الماء
واما الطالب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من اتصف بالانطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بالمنطلق
المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بنا على انه
يطلبه على التعيين ويقبله من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يجيء زيد المنطلق ويهذا يظهر ان ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استحيرت من
تقبل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والتنكير في اعتبار تعريف الجنس وقد يفيد قصر
الجنس على شخص او قصر الشخص مطلقا على الواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او بالغة اي قصر غير
محقق بل بادعاء قصره كمالا في ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة
فيرد هذا الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها
من رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو والمقابلة بينها
وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام اذا دخلت لكونها في
المقام الخطابي على الاستغراقي وكثيرا ما يتبادر له لام الجنس فامره ظاهر بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع
عمرو على ما بينه ان الرجل اي الرجل وان دخلت على الجنس والحقيقة نحو يعجبني الرجل وحين لا امير
وعمرو او حين الشجاع يتحدان في الخارج صح وجوز ان المحمول يتحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل
احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الاخر وح يجب ان لا يصدق حين الامير والشجاع الا حيث يصدق
زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا اجاز بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قيام شخلا فانهما متحدان

في الوجود

يلزم ان لا يصدق الانسان والقيام على غير زيد وفساده قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان
او القيام ولا يلزم من اتحاده بزيد متناه اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المحمد به
هو الجنس المسمى فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وقد ظهر بالحاصل ان
المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ وهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم
التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيدا وغلام زيد او كان غيره معرفا بلام
نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس حيث يتحد مع ما حد بها
يصدق الخبر عليه فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحققه واحدا منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون
الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بكونه
في العرب فلا يلزم بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحد
يفيد قصر الحد على الاتصاف بكونه على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير
وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور
قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال
او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة محمد هو الرجل الكريم وهو السابر
الكأبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المطفلة
البكرم اما ماضا واما مستقبلا فقصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها ماضا او مستقبلا وهبة الابل مطلقا
بايحال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل وغيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار
العهد لان المقصد هنا الجنس مخصوص من الهبة هو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص
وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية
حتى انه لا احبة في الدنيا الا انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحبب احدا مثل محبوبك حتى
ان سائر المحبات في جنبها غير محببة كما في قولنا انت المظلوم على فعله يعني احدا لم يظلم مثل المظلمة التي

اصلك حتى كان كل واحد في جنسه عدل بل معناه ان المحبة منحصرة فيما مقصورة عليك وليس
المعنى كحصر في محبة شيء فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود لا
ان هنا نوعا من الجنس لان المعنى ان المحبة منحصرة فيما مقصورة عليك ولم تتعد الى محبة
واحد من محبائك ولا متصور هذا في زيد المنطلق اذ لا حد للجنسية فيه ولو قلت زيد
المنطلق في حاجتك اي الذي من شأنه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية
ونحو شبيه في انت الحبيب وقوله فديت لفظ فداه اشاره الى انه فداء لا بعد القصر كما في قولك
الحسن اوجه من يوسف اجيء اضحى اذا اتبع البكاء على قتيل اربت بكاء الحسن الجميل فانها لم ترد
قصر الحسن على بكاء فلا يتجاوزه الى شيء اخر والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا اتبع البكاء
على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا اتبع البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاء وكذلك على ما لا يخفى على
ذرية باسالب الكلام فالمعنى ان العرض ان ثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره
من القتلى كما اذا قيل الصبيح محمود الا عنك والمزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون
للقصر مبالغة اي ان يكون لقصر الحسن على بكائه معنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى ما هو
اخر ومعنى التعريف هنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر لا ينكر ولا يشك فيه ونحو قولك احسان
وان سنام المجد من الهاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اذا ان يثبت له العبودية ثم يجعله
ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا ذكره في دلايل الاعجاز فان قيل ان اللام ج لا يكون الجنس عند القصر
دايما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا
المعنى الذي ايترنا اليه ويجب ضربه الفضل وما احق حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجزئين للقصر
وعدم انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول فالجملة والمعهود نحو زيد المنطلق يفيد تساوي
المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك
كذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يتاتى له

القصر

القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة
للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس للمبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا
اليه وبنائه المعنى وليس للخبر خبر لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومبنيا به المعنى والذات هي المنسوب
اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا وقد
هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دليلا على الذات ومسندا
اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم الى ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما يحتاج
اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج
اليه انما هو من جهة ان السامع قد يعرف ذلك الشخص بعينه واما الجهل به عند اضافة يكون صاحب
زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الخبر
الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع مختصا فلما كان المسند
جملة قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يجب ان تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل
الصدق والكذب لا يجب ان يكون نائبا للمبتدا والانشاء ليس بنائب في نفسه فلا يكون نائبا لما هو
وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتمال اللفظ
ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من
الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد واني لك هذا وسوى الفعال وما اشبه ذلك جوز مع
انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بنائب المبتدا وكذا قولك بالرفع اتضرب ايهم لامر جايكم وقولهم اما زيد فمنطلق
وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تعدد القول في جميع ذلك يضعف
فلم تقوى او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة
الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وتوهمهم هذا سبب من ذاك الى
متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح

هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ
صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا الضمير
المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى
هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما
سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا
لحديث قد قوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة
له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام رجل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة
والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى
تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت
هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان
يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص
فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فيه فكانه قال للتقوي سواء
كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفي عبارة المفتاح اشعار
بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما
يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا
على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه
لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح
بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة
واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل
في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت نطقها

بالفعل

بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر
ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها
او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمص قد غمر الجملة الى الفعل
قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد
هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة
لا مفردا وح لا معنى لعبارة المص اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية
مقدرة باسم الفاعل على الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول
اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند
اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا
يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند
اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول
مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها
وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة
لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى
لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي
لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره
صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي لو يشعرون ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف
بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة
في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري

اولها اسناد معروف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا، مثل عود الضمير ثم وثانيها اسناده الى الذي
زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد سيجيء صريحا الاسناد اليه مرة ثانية
اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق طرفين وقد يتحقق احدهما الا يتوقف على تحقق الآخر
ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فلم يتحقق الفعل اسند الى زيد لم يتحقق المسند اليه المسند
ثم اذا تحقق الضمير انعقد به الحكم فاما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامنا هيهنا صريح في ان اسناده
الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه
في بحث تقويم الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على
اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين الملازم اما
استلزام كلامه التناقض واما انتفاء القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صريحا ذلك الضمير المبتدا
ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان
مع الاسنادين الاخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى
المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة ضاربة بعمرو في الدرجة
الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن يرد
هيهنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا
يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى
الضمير والمظنون اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى فتدبر هذا الكلام للمقام اصلا واولى القضا
لذلك ما اورده في بحث التقوى فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى هذا لخلاصة ما
اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح ومرجع باب نحو انا عرفت وانت عرفت وهو زيد عرف يعني البثوت
دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناقشته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما طويلا الجدوى وهو
ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على نوعين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة

ثني كاسناد الفعل الى الضمير نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة ثنى كاسناده
الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا، فقوله صريح المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني
قوله معنى ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة
الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتلخيص ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشا
وفي دفع التناقض من تحقق الاسانيد الثلثة فانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد
الفعل الى المبتدا وهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر طرا مغايرا لاسناد الفعل بواسطة
الضمير فلا يدين من بيان وجه تقديم على الاسناد بواسطة الضمير كما يعرب قوله ثم اذا كان متضمنا لضمير وجعله
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقتضى بزيادة لفظ القسمة والا فتضاء
وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح وما تنبه لما
فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقتضى الشكاكي من هذا المقال ولديه ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع
على الشارح تلويحا بان المكابر عند المناظرة وتشفيا مما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه
الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد
دون الحدوث والثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو في الدار زيد يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقدير حاصل وحصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهو انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر
جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا يعاند الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قوله
صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الخ سهو من كلامه فان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد
الفعل الى الضمير لا الى المبتدا وكان هذا مما قوله في نحو الدقوى صريح بان المبتدا الى نفسه على اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نعلم ان المبتدا لكونه مبتدا يسند نحو غير اسناد الفعل فانهما مورد ان تضايف انما هو
مع الخبر لا غير وما تقرر في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا باعتبار انه مسند الى الضمير المذكور وهو ما
عند وايقه كثيرا ما يقع للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية الخصوصية

تلبس فخوانا عرفت الاسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي
به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظ ان الاسناد الى الضمير العايد الى شئ
لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشئ اصطلاحا كما مر وفي قولنا قتل على زيد فقام وان الاسناد عندهم
ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل اردين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما الخامس ان
ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الثالث مع انه المنفي محل تحققه
وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا تصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد عنوانا فلا وجه
للاقتصار على الثلثة اذ الاسناد بح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الذي
اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل باحد ولم يخطر
ببال احد ولو سلم فلا يخلو احد الامرين اما ان لا يكون مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لم يخل عن اشعار ما بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصد فما رأيك
في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون
الثبوت تلك اما الاول فلوجهان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار
لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث اثر فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة
عن نحو اخر والاسناد الى الضمير العايد الى شئ اسناد الى ذلك الشئ من جهة المعنى فلا تفاوت الا في اللفظ
فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو خلق
على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول
على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا
لانه الذي يسند اليه المبتدا لكونه مبتدا، وهو المراد بقولهم صدر ما المبتدا الى نفسه واما كان الاعتبار الثاني
متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شئ اخر
بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عايدا الى المبتدا، ولا يخفى ان كون الخبر

متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال لم اذا كان متضمنا الضمير وضمير
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اسندا
اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرتين بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ضمير ذلك الضمير اليه ثانيا
هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول فتنبه
ولعلم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعمه
اما الثاني فبهوان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك
الجملة فعلا وتقدم ذلك الفعل البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد ههنا
اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدا، وقام ابوه خبره مقدم عليه اولم يوجد كما
في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في
الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير
الى المبتدا، فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه
بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد
في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار
بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف واما عرفت وانت عرفت لما ذكره الشارح من انه
احترازعنه لانه لا يفيد التجدد لما مر **تنبيه** كثيرا ما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي يتعلق
بعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا التفت اعتبار ذلك فيهما انحى انه الباب لا يخفى عليه اعتباره
في غيرهما من المفاعيل والمتعلقات بهما والمضاف اليه واما قال كثيرا ما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كتعريف
الفصل فانه مختص بباب المسند اليه والمسند ولكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دايما
ولا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما بقي من انه اشارة الى ان جميعها الباب يخفى

في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين
غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل مما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي
لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما **الباب الرابع** احوال متعلقات
الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين
لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد
بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة
فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول لا
ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل
من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان
هذا تمهيد لحذفه وان كان ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة
تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض
من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع
اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان يق وقع الضرب او وجد
او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه
فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند
اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات
ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد
جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه
نزل الفعل المتعدي ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان
السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض

المتكلم

المتكلم الا يرى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال
كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي
هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او
خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان
الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه
بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق
العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص دل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد
اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله
عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة
ايهام ان القصد الى فرد دون فرد اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في
بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان
يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق
فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق
واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية
اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي
او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطي ح يفعل الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات
وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يق ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته

لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها او تعلقه
بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا تم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض المتعلق
عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح
المتكلم في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اثناء بحث الاستغراق من ان نحو حاتم
الجواد يفيد الانحصار بالقرينة بتنزيل وجود غير الحاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره
يوجد حقيقة الاعطاء الا غيرها وهذا المعنى بزيته ما فيه من مزية لان ما ذكره من المحسنين مما لا ينتهض بنقل
فلا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجودا للاعطاء اما انه لا
يوجد غير الاعطاء فمما لا يسمعه هذه العبارة والنظم ما ذكره المتن وتحقيقه ما ذكرنا فليحفظ فان عليه
هذا المقام تمام وقع في بعض نسخ عظيم والاولى فهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص
كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله نجي جناده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع
اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه
الامامة دون غيره فلا يجعلوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجعلوا اعداؤه وحساده الذين
يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه ترك يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه
الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
هو محاسنه واخباره بادقا، الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيمن له
كمال ادراك وسمع فلا يرد بان الاعمى يدرك الرائحة الاثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره وذكر الملزوم واراد اللازم
على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره كما مر في التغافل عن نكتة
والاعم من عنه من الابتدائية بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه للتفرد بالفضل
والا اي وان لم يكن الغرض عند ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه

مطلقا

مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول اذ فعلا
نعم وان خاص الفعل فاما قبل ان قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد
اثباته مقيدا او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل وعمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول
بل امكن الجواب المتقدم كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول
وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل
وتعميم المفعول ظاهر وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف
اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل
المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به غريبا الى
تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شئنا لهديكم اجمعين اي لو شئنا هدايتكم لهديكم اجمعين فانه
متى قيل لو شئنا علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار
مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخرمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الكبر والحزن عليه
ولو شئت ان ابكي دما بكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعدته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا
بالنجايا مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع و
يأنس السامع به واما قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان
ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما تركت فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى
الوهم وذهب اليه صاحب الفرائد من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول
المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فوقع هذا الوهم
ويتجه بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لان الدم يراد به قولت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل المراد ما قلنا فاني لم اجد في كلامهم من يحوم حول هذا المعنى فتحق لو شئت البكاء
معربا بجفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وبحر منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع

المشية عليه بكاء مطلق بهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح
تفسيرا للاول وبيانا لان المبين لابد وان يكون عين المبين كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت
درهمين كذا في دلايل الاعجاز ومما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر
لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ومخلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء
التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون
من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري
يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا
يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما
يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فح يحسن ترتب النظم فليتامل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان
بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز
عن تمكنهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان اي الحذف اما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق
بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث تق تحامل فلان علي اذا لم يعدل
وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم
هنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف
المفعول اعني اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم
بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز
مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل
على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى

بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد و
المكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد
الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية
بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون
اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا
لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان
العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد
من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار
والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة يعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها يختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة
والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقي يشهد ان القصد في
هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل
صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم
في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلائم
الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول
بحسب القراين وح كما فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء
ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظ ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام
والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام

قرينة وهو تذكره لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب الضرورة او الحاجة اليه ومما يدل ان المعنى عند قيام قرينة ما على الحذف فيه لمجرد الاختصار ليس ببديع لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتقصير بمجرد الاختصار ينحو اسقيت الماء اي اذني وعليه قولهم تكلما ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول يخيل ولم كل احد يكون الاعتماد على الملفوظ اللفظ من حيث اللفظ وذلك لا يوجب الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمتفق واما اذا حذف فيكون الاعتماد على المعقول فلا يلزم الا ما يجوزه العقل ولا يوجب خلاف المفهم فيجب ان الحذف للتعميم الذي لا يوجب خلاف المفهم مع الاختصار اذا لو ترك الاختصار لامكن ان يتكلم بكل احد من يجوز العقل والعرف ايلاءه اياه نقلت اولا تقييد التعميم بالذي لا يوجب خلاف المفهم مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف حينما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقتضى ولو سلم ترك التعرض لما لم يقم له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وقلت ان هذا لا يستقيم في نحو قولهم تكلما والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم في الاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوجب خلاف المفهم بل يتحقق المفهم على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قولهم تكلما قال ادعو الله او ادعو الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الها او سموه الرحمن اياما تسموا فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو واجبا بالصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح في اولهما لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قولهم اياما تدعوا الله انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى وما ورد ما تدعون بعده امة من الناس يسقون ووجدوا من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف للمفعول غير للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنها الذود اما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقتضى بل يوجب خلافه اذ لو قيل او قد

يسقون

يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترجيح عليها ليس من جهة انها على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مزودها غنم وسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع لمالك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى ان مجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترجيح ليركن من جهة زودهما غنمهما وصدر الناس من الناس بل من جهة زودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يقع الترجيح فليتأمل فيه وتدبر اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وفضل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما تركك فحذف الكلام لان فواصل الآي على الالف لا تتأتى وان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة والذاكر صاحب الكشاف هنا الاختصار لفظي اعلم ويلحق بالحذف نحل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكرات واما الاستحياء ذكره اي ذكر المفعول كقولها عائشة ما رأيت منه اي من النبي صلى الله عليه وآله ولا رأى مني اي العورة واما التكثة نحو كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او دعا تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا الى لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان المنذر به هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله الى مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل او الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه عين زيد فانه مخطئ اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه عين زيد وتقول تأكيدا تأكيد اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا عمرا وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما وتقوله في تأكيد زيدا عرفت وحده تمكن على المتكلم ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يتجه عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ

في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا
غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا
لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن
التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في المضروب حين
اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر
الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر
قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور
كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد
المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس
القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في
قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح
في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وتحقق المغايرة بان في المعطوف
عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه
بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون
والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارضي
فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف
وجعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما
الفاءات الثلث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببيته عما قبله اي اذا كان ارضي
واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكريرها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع

في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما
نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن
من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه
جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء
واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي
اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعها صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم
في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط
ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء
متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء
الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له فلا يستنكر اعمال ما بعد
الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة يجوز تحصيلها الغاء
المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود
دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم
الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سال ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته
واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي
مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات
نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا
يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا
اكثريا كما يقال تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم
قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر

او رعاية السجع والفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال تعالى
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال ان عليكم لحافظين وقال الى
ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع
مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم
في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على
ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا يق في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة
والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما
المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك
وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة
التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في
الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم بيانه اعني قال الشيخ
في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يق انه قدم للعناية ولكونه
اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في
كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يق انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من
البعيد ان يكون ما يدل تارة ولا يدل تارة اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله
مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء
الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد
عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه يفيد تقدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص و
الاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان

من ان التقديم في نحو الله احمد

الاهم

الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك
متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته
الى مقروء به كما يق فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني
على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك
اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كليهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة
واوجدها او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم
ربك او متبركا ومبتدأ به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك
متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على
بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك
الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول
فضلة يستغنى عنه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط
اي اخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر
ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب
ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل
او البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم قد جعل الاهمية هنا قسيما لكون الاصل التقديم
وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح هنا موافق لما
ذكر في المسند اليه فمراد المص بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه واهتمامه
بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص
الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيدا ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه

صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل والثاني تاخير احدهما لابيان المعنى نحو قال رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه صلة يكتم فلم يفهم منه انه اى ذلك الرجل منهم
اى من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول المعنى ومن ثم لا نرى اخر في الاوصاف
واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصد اولا والثاني في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية
الفاصلة نحويا وجر في نفسه حيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على
الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او من غيرها قسمين لاحدهما الكلام
اصل الكلام وما تقدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل
على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المتكلم
على العامل في قولك وجه الحبيب انتهى لمن قال لك ما الذي تهتمّ وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله
تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على ايهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه
نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك يلتفت الى غير
وشغل الذكر كقولك تكلم وجاءني من اعتقى المدينة رجل اسعى بتقديم الجار والمجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية
على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقاما ان يتنبه السامع لامام حديث بذكر القرية مرارا بها
سبقت خبرا ام كلما كذلك نحو قال العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من
اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان في التاخير اخلالا بالفصاحة في قوله وقال الملا من
قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الجار المعنى من قومه على الموصوف اعني الذين
كفروا الذي اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وسلم
الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى انا ربك هارون وموسى مع ان موسى احق بالتقديم لانه اخر والكبير اشد
اعترض عليه المتقي بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء الجن مسوق للانكار والتوبيخ فيمتنع ان يكون تعالى جعلوا
بقية منكرا لاجل اعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعلا متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما يكون منكر

باعتبار تعلقه بجعلوا فلا فرق بين تقديم الله وتاخيره وقد علم بهذا ان كلا فعل متعد الى مفعولين لم يكن الغرض
بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر ربما لم تعلل تقديمه بالعناية والجواب انه
ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بها
لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عيني المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره
وثانيهما ان جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصد او لرعاية الفاصلة من المتسامحات ايضا وليس منه وجوابه ان
فان الاحتراز انما يكون لما يعارض او جب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالذين على تقديره
تاخروا وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة
المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة دنت من قوم نوح القسم الاعلى وجه تعيد مثل
ان يراد دنت من جموع قوم نوح لحى كانت من شريعتهم بهيمة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في
المثال لكنه حق واعتراض بعضهم بانه حمل تقديم وجه الحبيب على اخته من باب تقديم المعمولات بعضها على
بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على
المعمول والمبتدا على الخبر وعند قد وقع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكن عمم الحكم تعميما
للفائدة وتعجب بانه ينبغي على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه
على العامل فالمقام ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانا حاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لا امتناع تقديم
المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال
قصرت اللقحة على ربها اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص
وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى
غيره اصلا وهو الحقيقي ويجب الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بالاضافي
لان تخصيصه بالذكر ليس على الاطلاق بل على الاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز
القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى

لا يأتي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي
وغير الحقيقي لعلة جعل قوله وتوهم المصنف انما هو اذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال في اخر معنى القصر راجع الى
تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او
بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقولنا ثان واخر ما يصدق عليه ثان واخر
اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك
ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومتحدث وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا انما
شعرا فليتامل فانه فهذا امتنا توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي انما ورد الامثلة في اثناء هذا التفسير
من غير الحقيقي اعتبار الكثرة الوقوع واحترازا من وهمه الكذب وكلاهما لا يرجع عن امثلة هي لها قرة في الحقيقي مثل زيد
شاعر لا غير وليس غير وليس الا وما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيدا الا عمرا واذا تاملت وجدته مثيرا
الى التقسيم الذي حيث قال وقد تدخل الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكمه العقل الى ثبوته
للمتحدث لان عامة المقولات في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيشاء
النفي بثبوته لذلك فسمى تلك الامثلة افادة القصر وكل منهما اعني من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يتسع ان يشاركه غيره
في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة ويجوز ان تكون محاسلة لموصوف اخر وفي
الثاني يتسع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف تكيف يصح ان تكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي
الذي هو تابع دال على ذات ومعنى فيهما غير السمو بينهما عموم من وجه لصدقهما على العلم في قولنا العالم
هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في
قولنا مررت برجل وكذا بين النعت والموصوفة والصفة المعنوية التي فسرناها بما دل على ذات باعتبار
معنى هو للقدر عموم من وجه لصدقهما في نجار في رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم والعكس في

قولنا

قولنا جاء في هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى بالاول والنسب والنحوي قولك ما هو الا زيد
وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذا لم يقصد
انه مقصور على الكون زيدا والحال او ساجا بل يتامل والا فاما قصر الموصوف على الصفة بالحقيقي نحو ما زيد الا
كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشخص اذ ما من
مقصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فيكيف يصح منه قصره على صفة وفي ما عدا هذا الكلية بل
نقول ان هذا النوع من القصر مفوض الى الخ لان الصفة المنفية نقيضها البتة وهو ايجاد من الصفات فاذا نفيت
جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف
بالشاعرية ولا بعدها وهو جمع للقسمة الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من
الحقيقي كنحو ما في الدار الا زيد على ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من
قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي الا ستثير السر وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم
الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار من عدا زيد في حكم المعدوم ويكون
هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا عن حقيقي لعقولت المقام فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا و
الثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات
والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة دقيق تامل والا للحق قصر الموصوف على الصفة شيء
الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني
اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر ومكانه ولفظا والتسويغ
ظاهر اما في التفسير وقوله دون اخرى معناه تجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكهما في
صفتين والمتكلم يختصه باحديهما فيتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء فيقال
هذا دون ذاك اذا كان احط منه تفاوتا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فيقال زيد دون عمرو في
الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد ويحتمل حكم الحاكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون

اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر
باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما و
قولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد و
الاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون ساير الصفات او
تخصيص صفة بامر دون ساير الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر
بصفة دون ساير الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان
يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا
الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس
ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي
وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم
الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر
بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يرد ذلك بين ذلك وكذا اشتراك صفة
بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة
بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من
ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين
او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في
قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر
وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع
الشركة اي لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى

او تخصيص

او تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو
دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظ انه عطف على قوله
يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما
من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف
غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا
يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلم على التعيين
ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون
اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده
قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة
دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها
الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته
بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود
حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون
اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط
فان قلت مراد المص بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد
اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين
التي اعتقدها المخاطب وكذا الكلام في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة
ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم
يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها مح بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من

غير عالم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قولهم مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة
المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانا اذا ادعى الامران عنده
فكما جوزان تكون الصفة الثابتة هي القيام فقد جوزان تكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا
قائم تقيد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز بقاءها له على التعيين وهي القعود وهذا يخالف
قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا
لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام قد مكانه قلت بعد ان تجاب جميع ذلك نا لاشكال بحاله لان غاية هذا
المكلف ان يحقق في قصر التعيين حكمة تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يتسع فيه تخصيص شيء
بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود
وهذا لا مدفع له فح يكون قوله دون اخر شركا بين قصر الافراد و التعيين ولا يلزم ان يكون للخاطب
به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغايته ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان
ان في كلامه حذفا او اضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد
العكس او تساويا عنده ويستتبع القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخر
او مكان اخرى وقصر تعيين وكفى دليلا على بطلانه كلام صاحب المفتاح وكالة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه
التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا
عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في تحكم الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد
الا شاعر كونه كاتبا او بعكسه لا كونه منعدما لاستناع اجتماع الشاعرية والمنفية لان الانعدام هو وجود لا
غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما لي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مقتضيا
شعورا بانتفاء غيرها كما في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق لا يعقل الابهام من ان يكون اثبات
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم شعورا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة استناع

اجتماعهما

اجتماعهما فساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتهما بطريق القصر شعورا بانتفاء الغير كما في
قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات
المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كما لقعود شعورا بانتفاء غيرها وهو الذي عنيناه المتكلم كالقيام حتى يكون
هذا على الحد المخاطب لم يكون قصر قلب بموافاة فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه ان
ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج ح قولنا ما زيد الا شاعر من اقسام القصر لعدم
التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا بأس به لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في
عدم اشتراط هذا الشرط ولما يأتي من ان هذا شرط حسن فما الموجب من التقطير بالباء لفظا لا يضا
ولو فرض فلا دليل عليه لان الاتم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يأتي ان المراد
التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط ح يكون ضايعا لانه فاعل القلب
القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم وفي فهما اثبته وايضا قد اعترف صاحب
المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قولهم المتنافيين لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فبنى على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين
اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون النفي موصوفا بالحال الامرين
المعينين لا ينفي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس والقصر طرق والمذكور منها اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف
المسند وبعض قولك زيد هو المقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك لكنهم جعلوا القصر بالاصطلاح
عبارة عن تخصيص بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق
القصر لكن تركت ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يجريان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قولهم المعنى منهما
متهما دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى ان هذا منها العطف كقولك في قصر الموصوف على الصفة

افراد زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بما بين لحمها ان يكون الوصف الثابت هو المعطوف عليه
والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه استعارة بان طريق العطف للقصر هو لا بل دون سائر الطرق في العطف
ولما لم يكن ظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولهذا لم يذكره هناك وقد اشرنا الى ذلك فيجب
العطف تغليبا لزيد قيام لا قاعد وفي العقود وان علم من اثبات القيام نفيا على ثانيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب عالما
معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد
قائما بل قاعد وفي قصرها اي في قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو وما عمرو
شاعر بل زيد ويصح ان يقع ما شاعر عمرو بل زيد لكن يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عملها بتقديم الخبر وقد اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكرنا في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا
عمل كذا اذا لم يعمل انما لان اصله العمل ولما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة
واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثل الافراد وسلم الحال ان يكون ما لا القلب لا شتراكهما عدم
التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد القلب مثل الا يتأتى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة
فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يعرض لذكره وكذا الكلام في سائر
الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيدا لا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتقاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في
دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بهذا بعد ان نهى عن
الثاني ما وجب للاول ايضا نفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس حتى جاءني زيد
عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان المجيء الذي
هو زيد لا عمرو هو كلام مع من غلط فزعم ان المجيء لعمرو لا لزيد لانه اعتقد انهما جاءا ثم وهذا المعنى بعينه
تراه في انما اذا قلت انما جاءني زيد لم يكن نفي ان يكون قد جاء مع زيد عمرو بل نفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو

فهو كلام مع من زعم ان المجيء عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا ثان فان زعمت ان المعنى انما جاءني
بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا الطلق ولم يقيد بحق وحده لانه
السابق الى الفهم مما نحن كلامه وانما كان انما في مقابل القصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما
في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على نادرة القصر بان الاثبات ما
للنفي والاصح ان يكون الاثبات ما يعرف ونفيه ما يجهل سواء كان على العكس او على الضد
بقرينة الاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان انما لو لم تتضمن الا على الاسم وما النافية لم تستلزم دخولها
بالاجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس معنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء
معنى الشيء وان يكون الشيء الذي على الاطلاق عليس كل كلام يصلح ان يكون ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل
على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه
ما حرم عليكم الا الميتة وهو اشارة الى هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة
المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعهما وحرم مبنيا
للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعها اذ لو كانت
موصولة لبقي ان يقال خبر الموصول بلا عايد بل الذي يقتضيه الكلام معنى اسند فاذا فسرنا قراءة النصب بالحرم عليكم
الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد
محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر المعرف بتعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع
كافة بخلافه في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصم هيهنا فظاهر انها
ليست بكافة لان حرم سند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على ما اول انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع
ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه
الله عليكم الميتة لاجل الارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول يحتمل ان تكون كافة وان تكون

علم يقبل ان وتحقيقه ان ما بعد ما الذي يجب تقدمه ان نافية
الا الا ما بعدها كما في

موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وجزم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة
اسم ان والميتة خبرها اولى لتبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما
يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما
سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو
وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان
المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى
الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر
في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر مثل التقديم على العامل والفصل بينهما
لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى
ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي
يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد
الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه لثم وعنف من حماه وحريمه وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال انما
ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم
هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد
ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار
عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول
عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب
لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون الا غائبا ولو سلم
فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الصفة

الواقعة

الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا
مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها
ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو
لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان
مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على
تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان
مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها
حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم
اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا
لم يصلح مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير
كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات
الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما
مشوبا بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو
ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين
او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ
تجويز كون كل منهما على التساوي يختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى
انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فسر فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح
البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والاستثناء وانما لمعان تفيد
القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت

عن المقصور عليه كما بقي فيما ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن
مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب زيدا الا عمرا الا زيد لا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن
مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه يمتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصد فالضابط ان المقصور عليه يجب ان
يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان
تقديم ما حقه التاخير ايضا ما سغه معنى الحصر لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيحتمل المقصد ان التقدير
فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيدا عمرا ما ضرب احدا الا زيد
هذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوزه ذلك اذا كان المستثنى
منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا ولا اكثر من ذلك ومنعه مطلقا لضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمها حينئذ يفيد الحصر على تقدير
ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور عليه في المثبتة مقدما ويجعل على ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا ان كثرة النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد
احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما ابالي ان لا يزيد
منا حكما فان منا حكما مفعول رأيت والعامل في المؤت لم يسق والمطلب بيان ذلك من كيتهم وقولهم فالظرف
في قولهم ما مررت بأحد الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي استقر في بادي الراي وكذا باب
الامير في البيت الاول لما استهى باب الامير والنواح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي ثابت النواح وتقدير
لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر المؤخر عن المفسر نحو ربه رجلا اكرمه المرفوع واجب المنصوب
ومن هذا يتبين ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كما نه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل
من ضرب يقتل عمرا اي ضرب عمرا قال المعم وفيه نظر لانه يقتضي انه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك
لان من ضرب الايام استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك
من ضرب فقلت زيد اجزتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد

ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فتوهما
ذلك الاقتضاء قال بعض ان الفعل المضمر ليس مما داة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول ثم يكون اتي
انا نلزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ومنع صحة هذا الحكم في غير هذا المقام وهو الجميع
اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي
الاستثناء المفرغ وهو الذي تراد فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذي قبل الا وتشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا
يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره
فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص مثل صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول ان
الضمير فيكان في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي نزلي المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا
لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للفظ الملة
اللفظ والاصل التذكير لا تقضاء المقام معنى نحو من الاشياء وهو استدلال وهو انا اذا فرغ العامل الى ما بعد
الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال ما ثبت الفعل كما في الكشاف فاعل
صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند
الفعل الذي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو الذي كيف
في الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم عدا زيدا اتى فان اسم كان ضمير عايد الى ما عاد عليه وكقوله تعالى ولا
يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فعين برا بالياء فان فاعله ضمير عايد الى الحاسب لاستتباع حذف الفاعل
تفلي منه يكون هنا مثلا في ما قام الا هند بدل من الضمير العايد الى احد لكن الفرق في هذا القسم الاول
ولم يجز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضميره العايد الى ما ليس في اللفظ
واشعر ان العامل الى المستثنى مناسب المستثنى منه جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيدا ما ضرب احد
وفي نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا ما جاءني على حال من الاحوال وفي ما مررت الا يوم
الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد فمكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يخفى تقدير

المناسبة فالحبس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقتدر في اكسوته الماجية
فيما مع صحة اطلاقه على الحبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وهي صفته بحيث
كونه فاعلا ومفعولا اوظرفا اوحالا اوغير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقيد العام المناسب المستثنى
في جنسه وصفته فاذا وجب منه اي من ذلك المقيد نفي بالاحاء المقصود ونقيضه بقاء ما عدا ذلك
الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد
الا يقوم او صفة نحو ما جاءني من احد الا يقوم ويعتمد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع
الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما ابتئه الا اتاني وفي الحديث ما يئس الشيطان من بني آدم الا
اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء
وهذا الحال ما لا يفارقه مضمون عامله الا على تاويل بعيد والتقدير اي ما يئس الشيطان من بني آدم
من جهة من الجهات الا عازما على اتيانهم من قبل النساء ومن ثم كان قول هند بنت الاميرعه سقرما يدل به غداة اجعل المعزوم
على الجزوم به كالواقع في الحال وفي اتاني من المقصور عليه نقول ما ضرب زيدا عمرا الا شديدا الاخير واقع موقع
بمنزلة الواقع بعد الا ما يكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره
للالتباس فانه انما جاز نحو ما النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد
الاسوء تقدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الامر كذلك بل الكلام متضمن لمعناه فاذا قلنا في انا ضربت زيدا
عمرا انما ضرب هند زيدا انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا انما ضرب الا عمرا زيد
فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا تقدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه يجاز اذا كان
فصل التقديم مفيد للقصر كما في قولنا انا زيدا ضربت فانه لقصد القصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامي
لم تزده معرفة فانما ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة وبكن الجواب بان الكلام بهذا اذا كان القصر مستفادا
من انا وهذا ليس كذلك وغيرنا لا في افادة القصر بين لو قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
افرادا وقلبا وتعيينا نقول في قصر ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد

غير زيد لاعمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها مثبتا قابلا بعينها من كلام النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يدق على المتكلم الذي ليس لنسبته خارج تطابقه كما تقدم
وقد يدق على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد هنا هو الثاني لان قسمي الطلب يعقبه
وقسم الطلب الى الحق والاستفهام وغيرهما وان ادبيا معانيها اللصيقة لا الكلام المشتمل عليها بقرينة
قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا
البواقي الا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقتضي يختص اليه اخر الامر الانشاء خبران
طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم ومسمى العقود
والفسوخ ولعل ودرب وكم الخبرية ونحو ذلك والمتكلم بالنظر هنا هو الطلب لانه اخص من يزيد ايجاب لم
يذكر وجب بالخبر ولان اكثر امثلة الانشاء ات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا
قال صاحب المفتاح ان الباعث في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبيا يسمى مطلوبا
غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يسمى ذلك حتى اذا كان
المطلوب حاصلا يمتنع احراؤه على معناه الحقيقي ويتولد بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي
على ما ذكر في المفتاح ستة الحق والاستفهام والامر والنهي والتمني والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا
الاول التمني والثاني ان كان المطلوب حصوله في ذهن الطالب هو الاستفهام وان كان المطلوب حصوله في
الخارج فان كان ذلك الامر انشاء فعل هو الحق الثبتي وان كان غيره فان كان بالحد حروف النداء وهو
النداء والا فهو الامر مسمى الامر وهو طلب حصول شيء على سبيل الحتمية واللفظ الموضوع له ليت ولا
يشترط الامكان المحقق لان الانسان كثيرا ما يحب الخير ويطلبه مع تحقق كونه ممتنعا كما تقول ليت زيدا يحيى وقد
يكون ممتنعا كما تقول ليت الشباب يعود ولكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون الممكن توقع وجوده ونقيضه
لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للمتمني اشار الى ما يستعمل فيه المتمني مجازا فقال وقد يتمنى

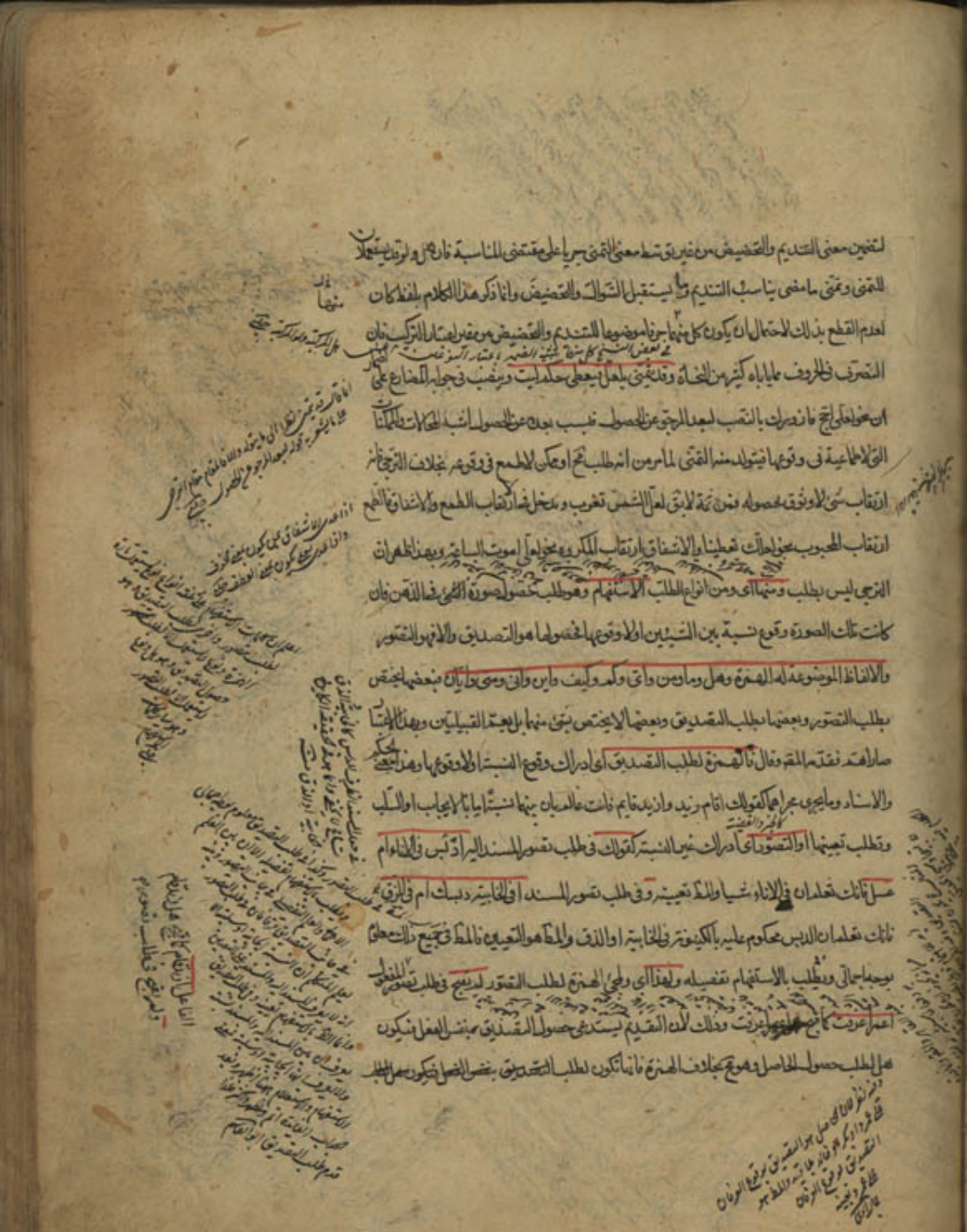

التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرو اعرفت واما في اكزيد قام فلما ذكرنا من ان تقديم المسند
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه يحمل لذلك على مذهب عبد القاهر ينبغي ان يكون ازيد
قام لطلب التصديق فيكون تقديم زيد للدلالة على ان قام ونحوه ويدل على هذا انه على قبح هل زيدا قام بالفعل يحتمل
قد لا يكون مختص بطلب التصديق كما سبق والمسئول عنه بها الذي يلي العامل به الهمزة هو بالبداهة كالفعل
في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني المضروب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت
بالاستفهام ان تعلمه وجوده مني على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام
اكرمته فهو لطلب تصور المسند اعني اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فتامل هذا يحتمل
ان يكون لطلب تصور المسند ويعرف بينهما بحسب القرائن نحو قولك انا قرأت من الكتاب الذي كتبت
كتبه سوالا عن وجود نفس الفعل ونحو كتبت هذا الكتاب ام اشتريته سوالا عن تعيين المسند وبهذا
يظهر ان كلام المفتاح لا يخلو عن تعسف والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم
بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب
من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو في الدار صليت واليوم الجمعة سرت واتاديا ضربته وارا كبا
جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ويعضد ذلك انك تقول ائتك تقول ائتك شعرا تنظر ايت اليوم
انسانا فيصح ولا يصح ان تقول ائتك قلت شعرا فقط انت رايت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو
في مثل هذا الان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى الفعل بخصوص بحيث تقول من قال هذا الشعر
ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين واما ايتك شعرا على الجملة وروية
انسان على الاطلاق فيحتمل ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسال عن فاعله وهل لطلب
التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان الحكم التصديق بحصول
القيام لزيد والقعود لعمرو فقد انتفى الاختصاص بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو كان
وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة تطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت احدهما

وهل ليس الا لطلب التصديق بينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا اريد بكرام عمرو وقيل هل زيد قام
فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق
قلم المتصلة نحو ازيدا قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو المعلوم بالقيام الواحد المذكورين والمطلوب
احدهما على التعيين وهو غير المتصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما ولقد اخطأ من زعم ان هل زيد قام
لان التصديق يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلب الحاصل وهو قبيح واما قبح
لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا بفعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا اضربت لكن يقبح لعدم اشتغال الفعل
بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقدير هل الاهتمام غير المختص وفيه نظر لانه لا يرجح تقديمه
سوى ان الغالب في التقدير هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجب الجيب اعني على فصل الكلام
دون الاختصاص ولا قائل به دون ضربت اي ليقبح هل زيدا ضربت لجواز تقدير المفسر بل زيدا اي
هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فالذي يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل ستكون هل لطلب التصديق بخس وذكر بعض المحققين من الفضاة انه امع وجود القرائن
لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل الامر بالعكس
اياه لفظا وجعل السكاكي هل هذا يرجع لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير
كما في قولهم قالوا سروا للقوم الذين ظلموا وانما لم يجعلوه بدلا لامتناع الاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف يفسره
اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرى ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل على امر مع انه قبيح بالاتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد يخرج على تقدير الفعل
تصحيح للوجه القبيح البعيد لانه شائع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك بل جاز ان يكون نحو هل
لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على
ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه لا يلزم من عدم قبحه وعلل عدم قبحه في غير السكاكي بقبحه اي قبح هل رجل عرف

اسرائيله وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته بخلاف الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحيث يفيد المفترى ونحو قوله تعالى ائذن لهم اذ انكر الفعل بنفسه ليس لانكار الفعل بنفسه بعد وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بجعل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون الانكار على ان تكون التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى اانت تذكره الناس وانت تسمع العمى قبيل تقويه حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي صلعم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه صلعم شعشعه بايامهم وبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لان همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان مايجيء حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فيكيف يحمله على السكاكي على التقوى دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين مايلي حرف النفي وغيره بل الجميع محتمل للتقوى والتخصيص ان كان معلوما ومتعينا للتخصيص ان كان مظنونا او مشكوكا وان كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال ظاهر تعليل تخويله تعالى الله اذن لهم على التقديم قليل المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن لهم على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم والانكار ليس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه بيانا سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل الا بتداء التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من بنى الهمزة للانكار نحو اليس الله بكاف عبده اي ليس كذلك انكار النفي فيفيد اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو ان الله بكاف لا اثبات النفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والتركيب بينهما وما اشبه ذلك فقد تبين ان الهمزة للانكار وقد تبين انها للتقرير وكلا هما حسن فعلم ان التقرير قد يجيء ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما عرفه عيسى من هذا الحكم لا انه قد قال ذلك فعلم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة وان كان له صورة اخرى لا يلي بها الفعل الهمزة

انار بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى ونحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بعينها فاذا انكرت تعلقه بما نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين امما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان التعرض لانكار التحريم عن اصله وكذا اذا والى بها الفاعل نحو ازيد ضرب ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وفيه الفاعل نحو اني الليل كان هذا ام في النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام تقرير معنى الثبوت وانكار معناه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اتوق البدر يوضع في مهاد فانه للتقرير مع شايبة من الانكار وادقا، انه على مرتبة من ذلك اولا ينبغي ان يكون اي بحيث يتحقق مضمون ما دخل عليه همزة وذلك المستفهم عنه نحو اعصيت ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق منك العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يقع نحو اما صنيتم ربكم بالبنين اي لم يقع غير ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو اتلزمكموها اي انلزمكموها اي انلزمكم ترك الهداية والمحبة اي انكم هكمه على قبولها وتصركم على الاعتداد بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يخبر الصباح عنك تغوما اي ليس يخبر الصباح عنك تغوما وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ اينفي كقوله تعالى ماذا اعليهم لو امنوا بالله واليوم الاخر بمعنى لا تبعة ولا وبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه والنهي عطف على الاستطاعة نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتخصيص نحو من هذا الذي يقال له ابراهيم رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرايل من العذاب المهين من فرعون بدلا من فرعون والمعنى من عذاب فرعون ودع فرعون ولذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو اني لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظ والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا استعملها على حقيقته تولد منه بمعونة القراين ما يناسب المقام ولا يخرج المتكلم ولا يختص بواحد منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على بعض سمعته او تمثل بجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتعرف واستعمال

الرقيه والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وآ
بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طالب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء، والكف
ومنه نقل الامر يخرج عنده نحو الكف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما ذا وضعت فقيل
للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي
مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين
الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل واحد منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاقرب
على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلايل منيرة للقطع بشيء من ذلك لم يخرج الملم بشيء واشار الى ما هو
اظهر عند العقل لغوة اما دلالته فنقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم
وكرديد في هذه الشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل في الغالب
والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حروف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل
وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاظهر لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماها الفقهيون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظة اغفر في قولنا اللهم اغفر لها مر
عندهم على الثالث فلما كان اسم الامر يستعمل امرا تميزا بين البابين موضوعه لطلب الفعل استعلاء في حال
كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا بادر الفهم عند سماعها الى سماع الصيغة الدالة
الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من ادق امارات الحقيقة فارباب المفتاح واتفاق ائمة
اللغة على اضافة نحو قم واليقم الى الامر ويقولهم صيغة الامر ومسائل الامر ولام الامر ون ان يقولوا صيغة
الاباحة او لام الاباحة مثلا يدل كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء، لانه حقيقة الامر وينفر
لانا لا نتصور الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في فهم حقيقة ونحو قم
واليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمسائل اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك
في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومسائلهما فليتامل ويمكن ان يجاب عنهم بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم بحق لم يقم

امرا دون ان يستوه اباحة مثلا يدل ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر ونحوه
اي لغير طلب الفعل استعلاء بما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا
او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول اشار اليه بقوله كالاباحة نحو اصطادوا والثاني بقوله
والتهديد اي نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك
لكن في التعجيز يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تلك الايام قردة وانهم
مستحقون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل الفعل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة
المبالات بهم والتسوية بين اصبروا ولا تصبروا والفرق بينهما وبين الاباحة ان الخاطب في الاباحة حكيم يعلم
ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فاباح له واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كالامر توهم
ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والتجلد اظهر اكاشفا ما يقال
لنزل نحلة ملك بضياء الصبح قال وليس الصبح باقبل منك عندي الا اتاسي همومي بنهار كما اتاسيها
ليلا والا نهاري مظلم فجعل الانجلاء الهموم على تقدير الصبح مخالفا من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه
يتمنى ذلك تخلصا مما عرض له في الليل من تباريح الجوى وتوالي الاسواق والاستطالة تلك الليلة كانه
لا يرتقب انجلاءها وليس لها طلعة فيه ولا توقع فلهذا يجعل على المحض التمني دون الترجي والى الثاني اشار
لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء واشار بقوله والدعاء نحو ربنا اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع
والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايه هذا ولكن الالتماس
في العرف انما يقع للطلب على سبيل نوع من التضرع لالتماس الاحد الاقران ثم الامر بالسكاكي حقه الفور لانه الاصل
الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى غير الامر الاول

يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى. اولانها بالحرص في وقوعها كما مر في بحث الشرط من
ان الطالب اذا عظم رغبته في شئ كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني
الله لقائك والقائها بصيغة الماضي من التبليغ بحذ رحمه الله عجعلها اي الحالة او اظهار الحرص واما غير التبليغ فهو
داخل عن هذه الاعتبارات والا لخرجت عن صورة الامر كقول العبد الذي ينظر الهوى الى سائر دون ما يرى
الغزلان في صورة الاعرابي كان دعاء او شفاعة في الحقيقة الا على الخطاب على الظاهر بان يكون المخاطب ممن لا
يجب ان يؤدب الطالب اي يؤدب الملك كقولك لصاحبك الذي لا يحتشمك تأدب يا فتى فان الفتى عنوان الكمال
عمله بالطف وجه على الايمان لانه ان لم يمانك على اصعب كاد يأس حيث الظن كون كلامك في صورة
الخبر فالتقدير في هذه الصورة محال لا يسعها في غير اوضع له ويحتمل ان يجعل كناية عنه في بعضها ومن الافعال
الخاصة لانتباع المخاطب موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال فيما
التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات

تنبيه الانشاء كالخبر في تقييد ما ذكر في الانواع الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك المكتب الذي يتأدب فيه الانشاء والطلب الحاصل بالمصدر في الغيبة
والحاضر في الجملات فان الاسناد الاصلي اينما ما ذكر او حذف او جرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما ما ذكر او حذف
معرفا او منكرا حيث معرفا ومنكرا الى غير ذلك وكذا المسند اسما او فعلا مطلقا او مقيدا بمفعول او شرط او غيرهما والمتعلقات
الستة او ما خرج منها مذكورة او محذوفة مقدمة او مؤخرة والقصر بانواعه كما يعتبر في قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك
مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض بينهما تقابل العدم والملكة
ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها ولما في مبدء الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل
طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب ودونها
لا فهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام

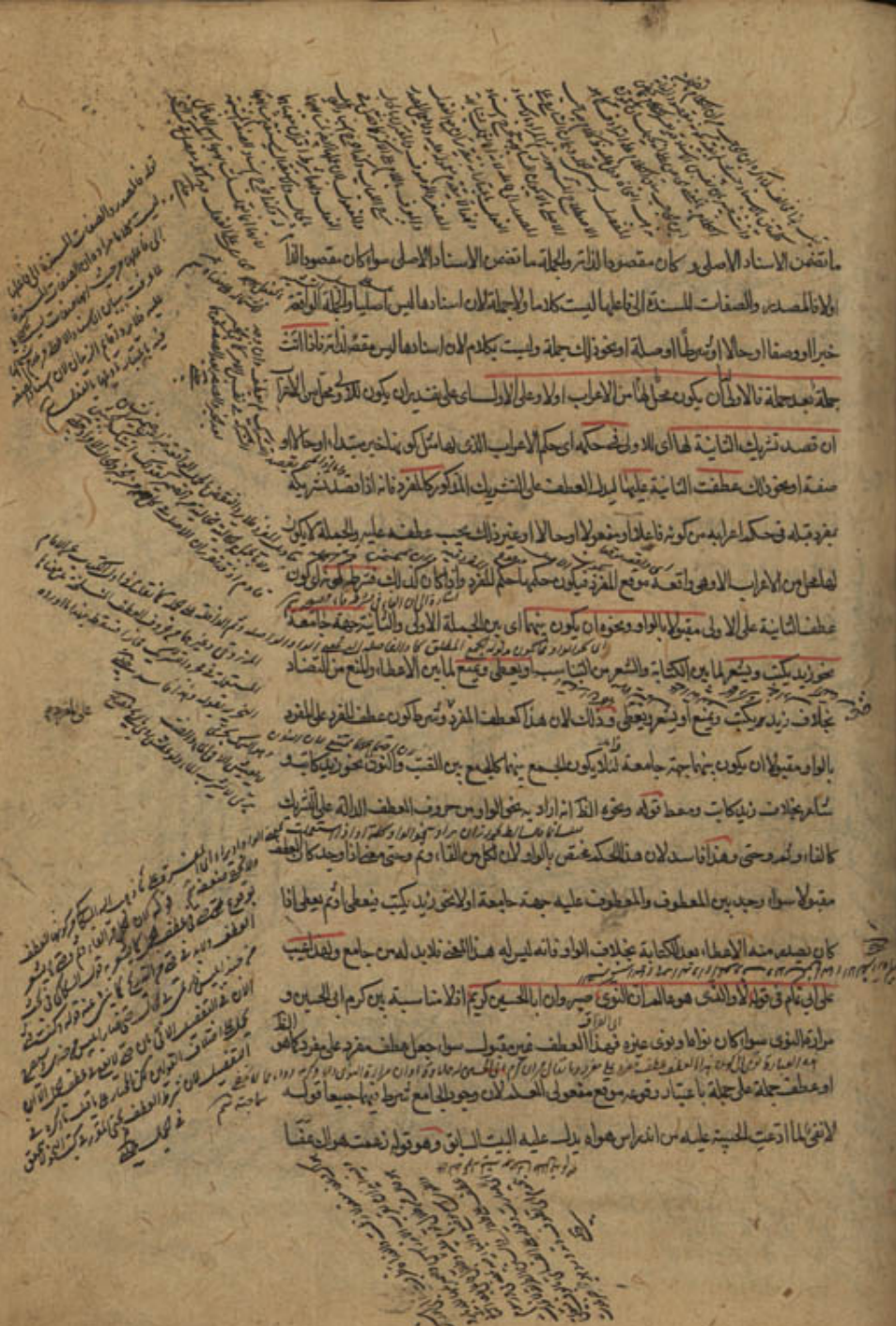

ما تتضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا بالذات والجملة ما تتضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا بالذات
او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما والجملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة
خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا بالذات فاذا اتت
جملة بعد جملة فاما ان يكون محل لها من الاعراب اولا وعلى الاول اما ان يكون على تقدير ان يكون الاولى
ان قصد تشريك الثانية لها اي الاولى في حكمها اي حكم الاعراب الذي لها امثل كون الثانية خبرا مبتدا او حالا او
صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها لدلالة العطف على التشريك المذكور كما مر فاذا قصد تشريكه
بمفرد قبله في حكمه اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون
لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان لك ان تشرك بواو الجمع
عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوها ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة
نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطى ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف زيد يركب ويمنع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا كعطف المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد
بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة لئلا يكون بالجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون نحو زيد كاتب
وسالم بخلاف زيد كاتب وعمرو قائم ونحوه الظاهر انه اراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك
كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذه الحكمة تمنع بالواو لان الكل من الفاء وثم وحتى مضافا وجد كان العطف
مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطى وثم يعطى اذا
كان بينهما منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا النحو فلا يدل لمن جامع ولهذا عيب
على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين و
مرارة النوى سواء كان نواها او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر
او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجه الجامع شرط بينهما جميعا قوله
لانتفي لما ادعت الحبيبة عليه من انه اراس هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواي عفا

على الدوام والثبوت اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة
لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات و
الشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن
غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المص بمثالين لان السؤال عن غير السبب
اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل
بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه
هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة ما استونف عنه اى اوقع عنه الاستيناف بحذف
المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
ومنه ما يبنى على صفته اى على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية
من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح
من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته اى اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد
صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا
اى الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب كقدم
الصداقة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا
عقبت المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت
الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى
من ربهم واولئك على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
سواء كان باعادة اسم من استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان
السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او
الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان

سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان
سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا
الوصف وليس يجري هذا في ساير صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او
اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه
نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اى هو زيد ويجعل
الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء
مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اى ايلاف في الرحلتين المعروفتين
لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى مؤالفة في الرحلتين
المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا
الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه
لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال
المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح
فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون
استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول
مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له اى بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اى نحن على قول اى قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اى هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما
فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام
فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اى ليس الامر كذلك فهذه
جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف
المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة

الانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا لما ترك العطف في صورة القطع
نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اى واما الوصل للتوسط بين حالتى كمال الانقطاع وكمال
الاتصال وقد توهم بعضهم انه لما تكرر الجزء فوقع في تخبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم
مما ترى ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام
فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع
وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع بينهما كمال الانقطاع وبما يذكر
بعيد هذا من الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كانت الجملتان خبريتين
لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كانتا كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون
الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كانتا كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين
لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى
يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المختلفتين اسمية
وفعلية والمتناسبتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر الا
مثالا واحدا اكتفاء بالمثال لانه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة وقد ذكره الكاف تنبيها على انه مثال
للاتفاق معنى فقط نحو وقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا
وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا
لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اى لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له
كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا
لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اى وتحسنون بمعنى احسنوا فهو
عطف على لا تعبدون فيكون مثالا للقسم الثاني وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما
خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اى واحسنوا بالوالدين احسانا وبشر قوله

اقسام

في سورة

بما اشارة الى دفع سؤال اورد على كلام المفتاح وهو ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الى اخره ليس من جملة جزء القول المقدر فكيف ينتظم الكلام وان
دخل كان عليه السلام مامورا بان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده ... وحاصل الجواب انه مامور بتأدية معنى هذا الكلام بعبارة تليق به
كان يقول وان كنتم في ريب مما نزل الله ... بجواب انه مامور بتبليغ هذه العبارة على طريق الحكاية عن الله ... معطوف
قل مرادا قبل فان لم تفعلوا ... احما

في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا لكنا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطبين بالامر ثم
المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عم وهما لا يكونان متناسبين لكن لا يخفى انه
لا يحسن عطف الامر للمخاطب على الامر للمخاطب الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على
ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانه قيل قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اى امنوا فلا
عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اى قل يا محمد كذا وبشر او على مقدر
اى فابشر يا محمد وبشر وفي بشرته فابشر اى صار مسرورا او كما اتفقت الجملتان في الخبرية معنى فقط
والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اى واشهدكم
قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اى اخذ عليهم لان التقرير
فان قلت فتجويز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او العكس
بل يوجد عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر
او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب
الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن
من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولعل قال المص ان قوله وبشر الذين
امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه
امر النبي بان يؤدى معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك
بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار
المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد

يلتئم المناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وقد ذكرنا في خيال الصحاح وبعض شرح التضاد الاعطاء والمنع
هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايتلاف جامع كالمشاركة في قولك وزيد شاعر وعمرو كاتب
وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي شرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة
او العداوة ونحو ذلك حتى على الجملة كون احدهما بسبب من الاخر مما يناسب له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب
بدونها اي بدون تلك المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين
ولهذا يصح التكلم باستماع العطف في نحو خيط منيط وخياط منيط بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء
كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال
الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب المحدث عنه في الاخرى كذلك
ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني بما يجري مجرى النظير او الشبيه او المقتضى للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة
وعمرو شاعر لم يكن شيئا من الصور ولكان بمنزلة ان تعطف احد الشيئين على الاخر في نحو مررت برجل طويل
وبآخر شاعر اهـ فظهر من كلامه ان الجامع بين الشيئين قد يكون امرا عقليا كما في نحو زيد شاعر وعمرو كاتب
وقد يكون امرا وهميا كما في نحو زيد طويل وعمرو شاعر وقد يكون امرا خياليا كما في نحو زيد شاعر وعمرو طويل
فالمناسبة بين الشعر والكتابة عقلية وبين الشعر وطول القامة وهمية وبين الشعر والطول خيالية
فقول السكاكي المدركة للعقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات وقوله الوهمية وهي القوة المدركة للجزئيات
الخ زيادة توجد في المحسوسات من غير ان يتأدى اليها امر من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد
مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيالية وهي القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وترتقي بها
الى ان تعد ابصارا من كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر طويل ومن عمرو انه رجل
اسود عالم بالكتابة اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية
باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التأمل اذا كان جاريا مع التوقف
صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك كانها
منتفية لان اشتراكهما في الانسانية وقد تعذر بعد الانتزاع والجواب ان المراد بالتأمل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا مقيسا
الى تعقل الاخر بحصول كل واحد منهما في المذكرة بسبب حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة

والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الاخر معلول
فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر والاول والاكثر فان كل عدد يصير عند العدد الذي قبل عدد اخر
منه واقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال التضايف بين الامور المعقولة
والثاني مثال التضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وغير نظر الان المتضايفين انما هو بين مفهومي
العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الجوهر ليس بالقياس الى
تعقل ذات مخلوقاته بالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس و
المفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان
يكون معقولا كذا العلة والمعلول كالبخار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان
لكونهما نسبيتين فالاولية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي
امر يسببه تقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحاكي الادراك بخلاف العقل فانه الادراك الحاكي نفسه
لحكيم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما سبب تام كالوفي بياض وصفرة فان الوهم يدركهما
في معرض المتضادين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه
يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد وهو اللون وكذا المخضرة والسواد وكذلك اذا كان
الوهم يدركهما في معرض المتباينين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حكم الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى والوالي والغرة فان الوهم يدركها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة
من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمخصصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منهما من نوع اخر
انما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في الواقع كذلك ويكون بين تصوريهما
تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان
هو تصديق النبي ﷺ في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني بقبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء

ولا يعود

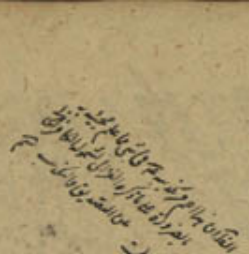

ولا يجود على ما ستره المحققون من المتكلمين مع الاقرار به باللسان والكفر بعدم الايمان كما سيأتي
الا هما ان تقول الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا سلبه وما يتصف بها اي المذكورات
كالاسود والابيض والموسن والكافر فانه تتعدد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اتصافها
على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فانهما لا يتواردان على المحل اصلا بكيف يتضادان وذلك
لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او به تضاد كما يسبقا والا لزم في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد
باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط اكنهما لا يتواردان على المحل
لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاولى ان يقال انما يتعدد المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بالواحد
فقط فانهما المتضادين باعتبار اتصافها على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما اعم
عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل بحق الاسود والابيض من قبيل المتضادين
باعتبار اتصافها على الوصفين المتضادين فليجعل بحق الماء والارض لهما خاصة ايضا والا لزم
والثاني ان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوم بينهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف
لان العالم بعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوم بينهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد
بينهما جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلها اي التضاد وشبه التضاد منزل التضايف في ان الجمهور
احاطة متضادين او الشبيهين لها الا بعضهم الاخر وذلك بحد التضاد قريب خطوط بالبال مع التضاد من الغايات
التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال الا يخطر به البياض وكذا الماء والارض يعني ان ذلك مبني
على حكم الوهم والا فالعقل يعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عند ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة
او خيال عطف على توهم وهي وتعني بالجامع الخيالي امر يسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان
العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف
لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في

والاول والثاني اينما من هذا القبيل بهذا
الاعتبار والا فالفرق ثابت الفرق ات
الوصفين المتضادين في محل الاسود والابيض
جزء مفهوميهما بخلاف محل السماء والارض م

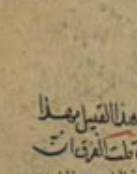

عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل متى عطف على الفعلية الواو خبر المبتداء والضمير
محذوف اى واكرمت عمرا عنده او فى داره وانما ترك سيبويه فى المثال الثانى تقدير ذكر الضمير لان غرضه
تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع
والذى يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه فى الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين
فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى كونها فعليتها والمعطوف عليه فى الوجهين واحد فلم تختلف
الا مران باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته
وان دخول هذه الجملة وهى على اكثر من الفصول الاثنا عشر مثل ان يراد فى احديها التجدد وفى الاخرى الثبوت
مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد فى احديها المعنى وفى الاخرى المفارقة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد فى احديها الاطلاق وفى الاخرى
التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جفانى اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين ولواو الحال
ملكا لقضى الامر ثم عقب [illegible] ثنى بعقب الوصل والفصل ايجب من الجملة الحالية وكونها
بالواو تارة وبغيرها اخرى بالتذنيب وهو جعل الثنى ذنابة للشئ فكان هذا تتميم لباب الوصل والفصل
وتكميل له والحال على ضربين موكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأى ومضمون الجملة
متلقاها على رأى والحق ان الحال التى ليست مما يثبت تارة وينفى اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن امثلتها
فى الموكدة لونضا بعد جملة اسمية لانه ان يجعلها اسما اخر غير الموكدة والمستقلة وليست دائما ثابتة فتلك
الحال الغير المستقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يحتاج بها الا عن المستقلة فنقول اصل الحال
المستقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب فى الاسماء انما جئ به للدلالة على المعانى
الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على المعانى المعنوى بينها وبين عواملها فما كون مغنيا عن تكلف
معلق اخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اى الحال وان كانت فى اللفظ
فضلة ثم الكلام بدونها كما فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال

المعنى للذى الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتداء فانك فى قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما فى قولك
زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجئ ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له
بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اى وكان الحال فى
المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد فى الحال ان تجعله كالعلم على هذا
الوصف حال مباشرة الفعل او تنويه للفعل وبيان لكيفيته وقوعه بخلاف النعت فانك اذا قصدت ان تجعل
هذا الوصف للذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع كالاسم
كالابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التى لا انتقال فيها فالحال الاولى بالجملة كما
ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو وكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو
ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسى ولما ضرح الشر فاسوا وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا فى قولهم
ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها انما تقصد بالواو لتوكيد
لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم
وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت اشار ذلك عامر على خلاف
الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة فى سياق
النفى وذو الحال [illegible] كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة حمله على الوصف كما هو مذهب صاحب
الكشاف فيهما وقد مر ان الحال ان يكون بغير واو وكثر خلاف هذا الاصل او لكانت الحال جملة وانما يكون فيها
جملة لان مضمون الحال يقدر لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها
اى الجملة الواقعة حالا من حيث هى جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على تعلق بما قبلها او
ان كانت من حيث هى حال غير مستقلة بل هى متوقفة على تعلق بكلام سابق عليها المعنى ان اثبات الفعل
بالحال اثبات لحكمها ابتداء بل اثبت اولا احكام يوصل بذكر الحال وتجعلها اصالة اثبت على سبيل التبع
فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هى جملة الى ما يربطها بصاحبها الذى جعل محلا

عطفه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
ومعنى صلاحه انه لا يعدل اليه عنه الى الواو وما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو واشد في الربط
لانها للوضع له فالحال لكونها فضلة يجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط وعند تركه الجملة التي اصلها الاستقلال
بالمعنى وضع للربط بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه من كلام وبخلاف النعت فانه
لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كالجزء من تمام ما اسند فالتبس في الجميع بالضمير بخلاف الجملة الواقعة حالا
فان الواو صار الاتم جزء الكلام بدونها بحيث فهم ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير
ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان
خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة وقد لا يجوز ذهبت
زيدا على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة وما بين ان اتى جملة يجب فيها الواو او ان
يبين ان الجملة يجوز ان تقع حالا بالواو وان تجيء جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما الكلام
الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا بالابتداء او
خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا هو قولهم يجب ان تقع تلك الجملة
حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو او اذا كانت تلك الجملة مع الواو ومالم يثبت هذا الحكم اعني
وقوع الجملة حالا عنه لم يصح الحلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه لكنه يجوز ان ينتصب عنه حال متداولا للمصدرة بالمضارع الحالية عن الضمير المذكور فصح استثناؤها
بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت بخو جاء زيد يركض وسيكلمه عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو
حالا من زيد لما سيأتي من ان ربطه مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله في تلك الجملة في المسألة
الاثنائية وهي لا تصلح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال التخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت حصول مضمونه وهو للجزئية دون الاثنائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها

المقصورة

٧ اعني الواو والتي اصلها الجمع اذ انا من والالاصل
انضمام تنبيه على استقلالها بالمعنى

٧ مضمون الحال انما يكون مما
يتصف به الا لفي حصول

المقصورة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا
ذلك ونزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو
ان يسأل يعطني فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الاسمية المقصد بها بالطرق المقتضى
لصدور الكلام لانكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون لها فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت
فان المبتدا والعمدة استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه او فصلوح لذلك وكذا
النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما نحو واحد بخلاف صاحب الحال فانها فضلة
تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول عليه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان
ضد الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعود عليه بالخراب من ذلك الشرط كقولك
وان شتمني فانا لا اشتمه فالواو دلت على ان الشتم لا يعد فاعل فيما تقدمه من الكلام وبه
الجمهور وقال الخليل انما للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي كرمك ان لم يشتمني وان شتمني
الا ان الواو لم يكن بالمصاحبة وقال الاخفش بالمصاحبة وقال بعض المحققين من النحاة انما اعتراضية وهي الجملة
الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فان
طلاق والطلاق اليه وقولي في كل من بها وصاتان فانا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله ثم انا نستاد ولا
ادم ولا فخر والاعطف على قوله ان خانت اي وان لم تخن حالا عن ضمير صاحبها فانما ان تكون
اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون منفيا او مثبتا
فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضه يترجح فيه احدهما فاشار الى
تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو
ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تمنن حال كونك مستكثرا لان الاصل في الحال
عليها المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتفضل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهو الدلالة على حصول
صفة لانها تبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابته

لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت
يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة
اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت
والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما
على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو
مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال
الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا
وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت
على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد
جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت
واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت واي اسلحتهم نجوت و
ارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو
ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت
واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله
واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع
بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال
الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد
امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا
منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما

ولا تتبعان

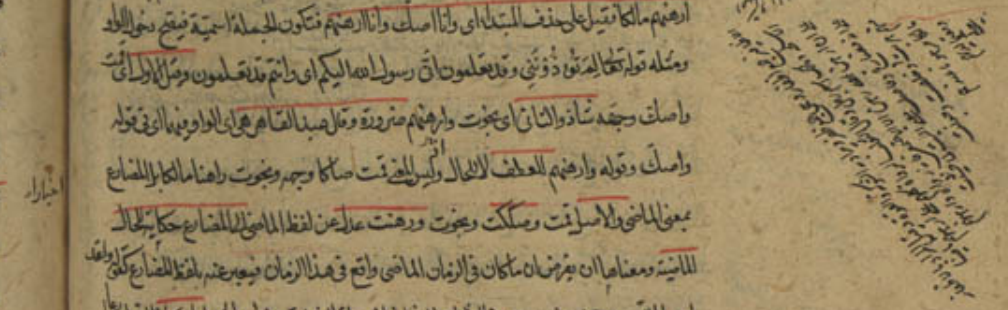

ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا ح للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون
اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد
النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله نحو وما لنا لا نؤمن
بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما
جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي من حيث
انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية
لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في
الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي
تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير
حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظة ما يجب ان يكون بدون
الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان
فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اقادوا من دمي و
توعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى و
وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز
الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله
تعالى انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو هذا فيما
هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او بلما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي
واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من
الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم

واعلم ان حال المنفي بما يجرد عن الواو لانه لم يطلع عليه اكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين
في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول اي حصول صفة عين ثابتة لشيء نعلا مثبتا
دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة تبرها في الماضي المثبت
ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويريد ههنا الاشكال المذكورة وصوات
المثل فالحال مقارنة لحصول امر منفي نحو الحصول معنون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال
ماضيين يجوز ان يكون منفي متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظة قد انما تقرب الماضي من الحال المقابل
للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنة لمعنون العامل كما في قولك زيد
في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تقدير
المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم التقارن
القطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي والحال كانت بالنظر
الى العامل ولفظة قد انما تقربه من حال المتكلم فقط فالحالان متباينان لكنهم استثقلوا لفظ الماضي للحالة
لتأتي الماضي للحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لدلالتها على الحالية وقالوا جاء زيد في الستة الماضية وقد ركب كما مر
في شرائط الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تقييد الماضي المثبت بلفظ قد لخروج الحال
لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تقييده بلفظ
قد بكثرة سورة الاستعداد كقول ابي العلاء امدت ثم في مرية وقد مارت صحابة موسى بعدها بابانة
التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصول لها في الحال التي هي
زمان التكلم وانما يجب بيان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال الشيخ في من اتاك اذا ما جئت
تذكب زيد تلا يجوز ان يكون حالا اذ كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان مريدا في
الكتابة وقد انقضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلا نقضنا جزء منها جئ بالماضي والتلبس بها
ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع

انتفاء المقارنة غير الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي فلما ان دلالته على المقارنة
دون الحصول اما الاطلاق اي دلالته على المقارنة فلان لما الاستغراق اي لاستدام النفي من حين الانتفاء الى
حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما نحو ما
ولم لانتفاء مستقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره فلما استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه
دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار
الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في
قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير
ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا
قلت ما ضرب او ما كان يضرب او لم يكن ضرب او لم يضرب او لن يضرب او لن يكون ضرب فالنفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات
المتعددان بمعان واحد في طرفي نقيض بل جعلوا النفي كالاثبات مفيدا لجزء من الاجزاء لم يحقق التناقض
لجواز تقابل الجزئيين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقيدوا في النفي بالاستغراق اذ استمرار
الفعل اصعب واقل من تركيب استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي
اثباتا دايما نحو ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وقولنا الاصل في النفي
الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان الحادث في
هو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود
بخلاف استمرار العدم فانه عدم لا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم فالزمان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا هو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا
مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالسكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت
من الملازمة الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه وقولنا الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه فضلة
الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالنفي هو جواز تركها اي ترك الواو بعكس ما مر في الماضي المثبت اي

المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما لا يخفى ثم ليت شعري لم حذف حرف النداء وما الامانة وصدق الاول دون الثاني كما في قوله تعالى ألا يا اسجدوا الخ فان نعم بحذف المبتدء فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لغبيه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قولك تكاثرت اني وهن لعظمه حتى ويمكن اختيار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الاذهان الى ما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطناب بهذين المعنيين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح بان الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باسطلاحه لانه لم يطلقه على ما بالنسبة الى مقتضى المقام وفيه بعد لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون التي نسبتها لا يقتضي لعشر تحقق معنا فان كثيرا من الامور المنسوبة والمعاني الامتنانية قد يتحقق معها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما تر وهذا امر ورتي وليس المراد بما لا يمكن ان يبين معنا اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لمهام البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان بقي ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بالبسط من الكلام المذكور وذلك لجهالة لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والعدة على ما ترى المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هو من باب البلاغة واما الاسطى المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات اليومية بالحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم

يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر بيانه من ذلك في الابواب السابقة فلا ترد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال التعبير عن المقتضى اما بان يكون بلفظ مساو له او لا والثاني اما بان يكون ناقصا عنه او زايدا والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزايد اما ان يكون لفايدة او لا فهذه خمسة اقسام ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المقتضى فمتساوية اصله بلفظ مساو له اي للاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وافٍ او بلفظ زايد عليه لفايدة فلما ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زايدا عليه لفايدة والاحتراز بوافٍ عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافٍ بانه كقول الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق بجهالة ممن اي عيش من عاش كذا اي مكدودا ومتعوبا الى الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير وافٍ بذلك فيكون مخلا وغير نظم لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به انما هو عيش الناعمين دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء الخبيرين في امورهم واشار بلطف وجهه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا معذبا قال حتى انه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار ويدل على ذلك لفظ الظلال والاحتراز بفايدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ الزايد متمما نحو قوله تعالى ولقد عذرهم الاولون يذكر غدر الاولين بعد غدر الابرش وقد مت الادم الراعيه والقوافي فجدعوها الدبا وميثا والكذب والمين بمعنى واحد وفايدة ذكرها التقديد التقطيع والرافشان عرفان في باطن الذراعين والظهر في ظاهرهما وفي الخبر جلدة تحت الظفر وقولها الزرياء ومن الحسو المفسد اي والاحتراز بفايدة عن الخبر اينه وهو الزيادة لا لفايدة بحيث لا يكون الزايد متمما وهو قسمان لان ذلك الزايد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحسو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب والافضل بينا اي في الدنيا النجاحة والندى وبيد الفتى كلا

النفس الى العلم به وتامت بفقدانها فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به
العمر وذهب بان اللذة عقيب الالم كاكل الواقوق وكالمنا لذان لذة الوجدانات ولذة الخلاص من الالم لا تقبل
تبترى وكن تبريان ومعانيوا تحى ذلك ما فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله فى ظلل من الغمام
فانه جعل الفعل الذى هو الاتيان من الغمام الذى هو مظنة الرحمة لكونه اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا
يحتسب كان اشد كالخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر تكميلا واذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير
ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستطع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم
يكونوا يحتسبون تخوبت اشرح لى صدرى قال اشرح لى بعيد طلب شرح لشئ ما له اى للطالب ومتعلق
بعيد تفسيره اى تفسير ذلك الشئ وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاعراض الثلثة
المذكورة وعليه يكون ذلك لتخصيص الشئ المبين وتفخيمه كقوله تعالى ربنا اتمم لنا نورنا واغفر لنا انك على كل
شئ قدير وهو لاء مفعول مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه
اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
اذ لو اريد الاحتقار لكفى نعم زيد بلا قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان الضمير المستتر فاعلا
والاظهر مبتدا وقوله اذ لو اريد الاحتقار يشعر بان الاحتقار يتبدر ويطلق على ما يقابل الاطناب ويتم الايجاز
والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى وهو حسن اى وجه حسن ايضا نعم سوى ما ذكرين الايضاح بعد
الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال المنقل الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من
وجه حيث حذف المبتدا الذى هو عمدة الاستيناف وايهامه الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التى يظهر فى النفس
عند وجدانها تاثر وانفعال يجب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات
واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على تلك الذات فى زمان واحد من جهة واحدة وشر اى من الايضاح بعد
الابهام التوسيع وهو ان يوفى فى بحر الكلام عمدتى مصرعا بين اثنين معطوف على الاول نحو وخيب ان لم

ويكتب بنه حفصتان الحرص وطول الامل والواريد الاحتقار اويقال ويكتب بنه الحرص وطول الامل كانه
ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وستى هذا توشيعا كان التوشيح لف القطن المندوف فكانه بجعل التبيين
من المعنى الواحد بالمختلف المتراميين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما ذكر الخاص بعد العام عطف على
قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف
الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام كان اوضح وذلك لكان اوضح وذلك التنبيه على فضله اى مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه اى جنس العام تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز
عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شئ اخر مغاير العام مباين له لا يشمله لفظ
العام ولا يعرف حكمه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون فى مفرد نحو حافظوا على
الصلوات والصلوة الوسطى اى الوسطى من الصلوات او الافضل من قولهم للافضل من الاوسط وهى صلوة
العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملئكته ورسله وجبريل وميكال فان الله عدو للكافرين
فى كلام مخرج قولهم تكلما اصبروا وصابروا والاية المصابرة باب من الصبر ذكر بعد تخصيص لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة كالتاكيد لكون الخبر انكاريا نحو كلا كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فان
كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغى للناظر ان يشتغل بامر الدنيا حتى يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار لهما فانه ينبغى ان يتنبه عن غفلته اى سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما انذرتم به من هول القيامة
الله وفى قوله تكريرين تاكيد الردع والانذار وفى الايتان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول
واشد كما تقول للناصح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخى الزمان لكنه
قد يجئ لمجرد التدريج فى ذكر الامور المترقية من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الامور كما يقال فى الزمان وذلك اذا تكرر الاسم بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة وما ادريك ما الحاقة ثم ما ادريك ما
ما يوم الدين ومن تلك التكرير زيادة التنبيه على ما ينبغى الهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليتمكن المخاطب
الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى وقال الذى امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة

الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله انيابه بعن كيف واريت جودها وقد كان منه البر والعرف
متربا ومنها ما تذكير ما قد عهد بسبب طول في الكلام وهذا النكير قد يكون مجردا من رابط كما في قوله
تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعدها فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما
في قول الشاعر اقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى
للاحسنين الذين يزخرون بالتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا
تحسبنهم تكرير لقوله للاحسنين الذين يزخرون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايقاد من اوقد في البلاد
اذا بعد فيها واختلف في تفسيره وقيل هو خدم البيت بالبناء ثم عبر بالمضي بدل الحال لزيادة المبالغة في تحقيقها
اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا التام اي المقتدى الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في رأسه نار توقد
قولها كانه علم واف بالمقم وهو تشبيه بامر معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نارا يفيد الا
وزيادة للمبالغة وتحقيق اي ولتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حوله
خباء اي خيامنا واراطى للمرج الذي لم يثقب سبتة عيون الوحش بالمرج وهو الفتح للمزارع اليماني الذي فيه
سواد وبياض يشبه به عيون الوحش لكنه ان يقوله لم يثقب انها الا وتحقيقا للتشبيه لان المرج اذا كان غير
مثقوب كان اشبه بالعيون تلك الاصفى الظبي والبقر اذا كانا حيين فعيونهما سود نادا ما تبدو بياضها
واما شبهها بالمرج وفيها سواد وبياض بعدما ماتت والمراد كثرة العدد يعني ما اكثرها كثرت العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وفيه بنا بين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في المفاوز
حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكرفع توهم غير المقيم في بيت السقط فشبهها بكاس من مثل
حام من الدرة يضم مقيله خلف الغارة المجعل الفم كاسا منقاشل خام من الدر فكان الكاس عاليا
تمايدع فيه كل احد من حيث يجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر
فكيف غيره فعلى هذا يختص الايقاد بالشعر ومثل الاختص بالشعر بل هو حتم الكلام بايفيد نكتة ثم المضي
بدل ما ومثل لذلك بقوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون فان قوله

وهم مهتدون تم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في
الرسل اي لا تختارون معهم شيأ من دنياكم وتريدون صحة دينكم فيتضلم لكم خير الدنيا والاخرة واما
بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتذييل
اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون لغير
الجملة والغرض التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف
على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازى
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يتأتى الجزاء عام لكل مكافاة
يستعمل مرة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة تأتى ان يقول
تكافيناهم بما كفروا بعض ما يتأتى هم بكفرهم قيل وهل يجازى الا الكفور بعض وهل يعاقب الا المكفور
تعلق هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان تكون الجملة
الثانية حكما كليا منفصلا تاما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال ومنه قول الاسلمي المعروف بالحطيئة
وذهول الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قولهم تكلما ما حبطا لبشر من ملك الخلد كان
ميتا فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله الموت ان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول لقوله
كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني لكونه منها تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى
ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علمت انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا
ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني فقط نظرا الى
الامثلة بعض لمن لم يتنبه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد
منطوق لفظه الدال فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل والما لتاكيد مفهوم لفظه اي قوله
اي قوله النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه على اخا لعموم لو قدر في سياق النفي ومن ضرورة
المخالف في الست وهذا الحسن من ان يكون صفة لاخا لم يعرف بالملم بعض الاقتدار على استبقاء مودة اخ حاله كذلك

من لائمة ولا تعلق على شعث اى تفرق وذميم خصال أى الرجال المهذب اى المنقح الفعال المرتضى الخصال
نصبه هذا البيت داعيهم على نفى الكامل من الرجال وعجزه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه انكارى
اى لا مهذب فى الرجال واما بالكيل وبيتوى الاحتراس لانه الاحتراس هو التوقى والاحتراز عن الشوب
التوقى عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يوتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اى يوتى بشئ يدفع به ذلك الايهام
وذكر له متأخرين لان ما يدفع الايهام قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره كقوله اى قوله طرفة
فسقى ديارك غير مفسدها اى غير مفسد للديار وهو حال عن فاعل سقى اعنى قوله صوب الربيع اى نزول
المطر وديمة فى الربيع وديمة تهمى اى تسيل الان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك
بتوسيط قوله غير مفسدها والثانى نحو قوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لهوانهم فاتى على سبيل
التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدى الذلة
بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية
بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم وبين وصلا
القسم قول كعب بن سعد الغنوى لعمليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه
لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فاراد ان هذا لا يوهم بان حلمه اتما هو فى وقت تزيين الحلم
لاهله وهذا لا يكون عند القدرة والاقدر يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم المص انه تأكيد للازم ما
يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما
حين لا يجب الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لانه يتأذى لتأكيد المذموم لا لتأكيد كما زعم بعض الناس
وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يجب الحلم يكون مهيبا فى عين العدو بجواز ان يكون غضبه
مما لا يهاب به ولا يهيب به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت اللطف وادق مما يشعر به كلام المص وان المصراع
الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به من لين الشئ

وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى عين العدو مهيب يعنى
انه مع الحلم فى تلك الحالة التى تبين فيها الحلم يحيث يهابه العدو لتمكن مهابته فى صميم قلبه نكيف فى غير
تلك الحالة واما بالتفهيم وهو ان يوتى فى كلام لا يوهم خلاف المفهم بعضلة لكنه كالمبالغة نحو يطعمون
الطعام على حبه فى وجه وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام اى يطعمونه مع حبهم والاحتياج اليه
اذا جعل الضمير فى يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه اتاوية اصل المراد والتقليل
المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا مع ان الاسرى لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانه
اسرى فى بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس الكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل جميع
ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد بالكلامين هنا ان يكون اثنان اما لا دليل او تأكيدا او بدلا
منه كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكن لا محل لها من
الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى
وتقدس عما ينسبونه اليه والدعاء فى قوله اى فى قول عوف بن محلم الشيبانى ينكو كبيره وضعفه
ان الكلامين وبلغتها قد جوبت سمو الى ترجمان يتى ترجم كلامه انا فسره بلسان اخر تقوله بلغتها جملة
معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض الشراح وبه
يندفع ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو
الا محل اما والحوادث جمة فانه تأكيد لوجوب اتباع ملته ولوجعلتها معطفا على الجملة بتمامها لم يكن لقلقا
ومثله ما ذكر فى قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى اعتراض انه اعتراض بين قوله انى وضعتها
انثى وقوله والى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثير لما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر فى قوله اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم
العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله اى

وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان
محذوف يعني ان المقدورات آتية البتة وان وقع فيه تأخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء
ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن
الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث
امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان نساؤكم حرث لكم
بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في
الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب
فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما
كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله
ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها
العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف كما في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي
لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة
كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا
للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما
سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة
لا يليها جملة اخرى متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة
بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين
كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون

النكتة

النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان تكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في
قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما
وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم
وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره
لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها
بدلا منها او تأكيدا ويكون الغرض منها توكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اشترط اعتمد في هذا الاشتراط
على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب
وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون
الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها
لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقدير كلامه على ما ذكرنا ظ واما على ما ذكر في الايضاح حيث قال وفرقة
تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة
او اكثر من جملة فح يشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء كلام او بين كلامين متصلين
ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه
اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط
ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا
لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب
لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال
ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة

فهو لان ما هو قائم بنفسه لا يمكن ان يكون له محل هو
اعراب فهو الحال الكلامه لا يحتج عن جنسه وما لا يغير ذلك اى الاعلان
يكون اسما بالاصالة نحو الايام وما كذا وكذا وما يغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون
عجائب يهدر ويوسنون به فانه لو اقتصر لم تذكر ويوسنون به لان ايامهم لا يسار ومن يهدر للحاجة الى الاخبار به
لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله ويوسنون به اظهار شرف الايمان وانه ما يحتاج الى جهالة العرس ومن حوله
مرفيا به اى فيما الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيما وبين الامثلة التي اوردها الشر
في هذا المقام تواهد رايته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وغير نظر لان هذا داخل في التتميم
اذ ذاك في بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على الستهم من غير ان يكون تحته عن علم
في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم
الاباحة نان الواو يجي للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان
ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل فحق الايمان بايدفع خلاف المفهوم ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في
الاخلاص في الشهادة وحينئذ فدفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من
الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار
كونه ناقصا عما ياتي اصل المراد او زايدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة
حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اى لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اى قول ابي تمام يمدحه ويرثي
عن الدنيا اذا عن اى ظهر مورده اى سيادة وتمام ولو بزت في ثوبي عذراء ناهد البكر والناهد المراة التي تهدد بها اى ارتفع وقوله اى كقول السالم الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى
اذا كانت العليا، فجانب الفقر اراد بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني فان السيادة مع التعب
المشقة احب الي من الراحة والدناءة بعدها ويصفه بالميل الى الغنى فصراع ابي تمام اجاز بالنسبة الى هذا
البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت الطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون

ايجازا

ايجازا بالقصير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب وبترتب منه ان من عد
هذا القبيل قوله تعالى الاسال عما تفعل وهم يسالون وقول الحماسي وشكر ان سنا على الناس قولهم ولا يشكرون
القول حين نقول الى نؤخر ما نريد يغيره من قول غيرنا واحد لا يجيء على الاء ان علينا انقياد الهوانا
اقتداء بجزنا بصيف رياستهم ونفاذ حكمهم وجمع الناس في المهمات الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت
وانا قال ويترتب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت يختص القول وان كان يلزم منه عموم الافعال فيهم ثم
علم الله ما يعون الله وحسن توفيقه بحمد ومحاجين قوله ونصلي على الهي وآله وسلم الله التوفيق في المهم الشديد والامر
بمنه وجوده الفن الثالث علم البيان قد تمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكون جزء من علم البلاغة
محتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول
والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير على ما ذكره الشارح المحقق
بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى
الحال واللام فيه اى في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية
لما تحاز ان المعنوان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته
بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض الخ على معناه لم يكن ذلك من البيان ولا في شيء
له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة
على انه لو اريد معنى متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان
في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاستعارة لواحد اللفظ المعنى الواحد في طرق مختلفة
في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان
ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها الان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافهما
في الوضوح ان بعضهما واضح الدلالة وبعضهما اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد

بقي هنا وجه لان المخفاء مرجعه انه خفاء لانه قول المتكلم المقصد والارادة او لانه لفظ فيه خفاء

خرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والهزبر على ان
الاختلاف في الوضوح بما ياباه القوم في الدلالات الوضعية كما يتبين لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر
هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما استهل التعريف على
ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة محتملا الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها
والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والاول هو الدال والثاني المدلول والدلالة اما
لفظية او لا لفظية والاخيرة اما عقلية كالخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر
كالدخان على النار فاضافات الدلالة الى اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما
كان الوضع مدخلا احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون الوضع مدخلا فيها
او لا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان
يكون بحيث تنتفي بانتفاء الطبع وهي الطبعية وهي المطبعية كدلالة التأوه على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التأوه
بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية المشتركة كدلالة اللفظ المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون الوضع مدخلا فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية
لاختلافهما باختلاف الطباع والافهام والمقصود بالوضع لو وضع لو موضوع ويكون سوق كلامه في بيان التقسيم
مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبعية والعقلية واوردوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه
لذلك المعنى المدلول عليه خرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بحيث
من المبنى للفاعل المعنى الفاهمية هو صفة السامع وان كان من المبنى للمفعول فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح
حمله وتفسيرها به الا ولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه بحذا
الا انهم انما لم يسم صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فافهم
ما في الباب ان الدلالة مفردة يصح ان يشتق منه صيغة تحمل استظهارها على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ

او انها اسم مركب لا يكون اسقاطها اسناد الا بربطية مثل ان يقال اللفظ مفهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ
متصف بافهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذ لا مرية
ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون الوضع مدخلا فيها العلم بانهم ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق عند دلالة الانسان على الفاعل وسمي الاولى يعني
الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فحق الدلالة ان تنسب
الى الوضع وليست كل من الاخيرتين الى الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان
العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم
والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان الوضع مدخل فيها ويجعلون العقلية بإزاء الوضعية
والطبيعية كما ذكرنا ويخصص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن
المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين
الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع
انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد بالجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع
له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر
دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة
واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام وفي بعض تعريف الدلالات بعضها ما يعرض للجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ
في رعاية القيود واعتماد الحلي وشهرته بينا بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له
من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء والالتزام دلالته
على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ انما تكون
وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى فهم

منه ذلك المعنى مهو الدال عليه والا فاللفظ المشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد بهما لم تكن
الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يراد به المعنى
واحد لان ذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فظاهر وان كان جزء له متضمن والا لزم ترجيح لا مرجح
الدلالة وضعية لا تقتضي ان يكون تابعة للارادة بل الوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ فكنا عالمين
بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا المعنى فالقول بكون الدلالة موقوفة
على الارادة باطل لا سيما في المتضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان المتضمن فهم الجزء في ضمن الكل والملازم
والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما
مطابقة لا تضمنا والتزاما وعليه ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد باللفظ
واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة بسلتا جميع ذلك لكنه
مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انه مطابقة
ام تضمن وايتما اخذت يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد
بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون الخارج
الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والاكتفاء
بنسبة الخارج الى الموضوع له كما نسب سابقا رجحان اليه بدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح
ولو اعتقاد الخاطب لعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني عاميا شاعا والخاطب غبي في علم
لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى العرف
خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم ووجه العلامة شرحه بان بعضهم
لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب
اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والظاهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا يفهم تعقل الملزوم
الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر ان لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير مما

المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بالمعنى الذي ذكرناه فيما ياتي منها الوضوح والخفاء والاجمال
المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لانها تتفاوت في الدلالات المطابقية لان السامع اذا
عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ
لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلت اخذه ويشير الى مورد
فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلامك موديا هذا المعنى بالدلالة المطابقية
دلالة اوضح من دلالة قولك اخذه ويشير الى مورد واخفى لانا اذا قسنا مقام كل كلمة منهما مما يراد فيه فالسامع ان
كان عالما بوضعهما لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت
وان لم يكن عالما بوضعهما لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما كان والا لم يكن كل واحد منهما الا دالا
ان يقول لم يكن واحد منهما الا لان المقصود والمفهوم من قولنا هو عالم بوضع كل واحد منهما
ينقيضه المساوي بقوله والا لان لا يكون عالما بوضع كل واحد منهما وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منهما
فلا يكون شيء منهما دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين
لا يكون كل واحد منهما دالا ويحتمل ان يكون بعض منهما دالا لا تامل والا امكان لا يجري فيه الوضوح فان قلت لو
توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى من
اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى
في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان
قيل الانصاف اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال
بحيث عرض معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمواظبة وقرب العهد بها وبعضها لكونه بحيث
يحتاج الى التفاتات اكثر ومراجعة طويلة وكثيرا ما تتفاوت في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع
سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد وقلة تكرر اللفظ على الحس والمتخيل والمتعقل

من بعض

تلخيص ابان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة والمتفرقة الى الوسايط بخلاف المطابقة فان تمام المعنى المطابق واجب قطعا عند العلم بالوضع ومتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وحضور بعض المعاني المطابقية في العقل وربطوه اياها هو من جهة تذكر السامع للوضع وربطوه وهذا مختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وربما تكون العقلية لو والارادة المذكورة ياتي بالدلالات الحقيقة جواز

ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب اللزوم الذهني الاجمالي المكلي في التضمن واللزوم اللوازم المتلازمة في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشئ واحد لوازم متعددة بعضها اوضح واقرب اليه من بعض بقلة الوسايط فيكون اوضح لزومه الذهني تاديته ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لتلك اللوازم للمخاطب الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزوم لبعضها اوضح من بعض للبعض فيكون تاديته ذلك اللازم تلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المخاطب بحيث يلزم من حصول المستوفي ذهنه حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا او عرفيا او واسطة لحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب وهو زور القميص فيكون تاديته هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض ولما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزئيا او شيئا وجزء الجزء من شئ اخر مثلا دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجسم على التراب اوضح من دلالة الابيض عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل والمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن العموم متواطيان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى المطابقي انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم المراد الملاحظة بعد فهم الكل وكيف ما ينهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما تدل

بالبال

بالبال وهو معنى النوع بالبال ولم يراع المشابهة بينهما في هذه الحال لكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يحضر الشئ بالبال

لا يلتفت الذهن الى المعنى هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدي به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت ههنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت قد يجيء المعنى الواحد باذكر مما لا يدل عليه اللفظ طابق اساءهم كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المرسل باسره وفن معظم مباحث البيان وكثير من مسائل الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا القيد لم نحتج الى ان نجعل الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي مجوزا ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو اجزاء ذلك المعنى كان هذا تادية التركيبي ناذا بان عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو اجزاء ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما يتراءى من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر نعم اللفظ المراد لازم ما وضع ذلك اللفظ له لم يراد به اللازم بما ينفك عنه سواء كان دلالته عليه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادة اي لازم ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا يسوغ لنا ما يجيء في ابواب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على الازم المنتقل لا على ملازمه ثم كلام السكاكي يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه يجوز معناها لان اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجر مقدم على الكل طبعا اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع ان الجزء علة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منشأ من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اولا للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فالخير للقسم من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فاقول

بالطبع م

اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان سببا لابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مصدرا لها سردون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه
تلك لانه لكثرة مباحثه وعموم فوايده ارتفع ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه
هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بانها من الاضطراب والادبار
بحيث علم البيان عليه يحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يتعلق بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى
اللمحات التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا لفظ التشبيه الاصطلاحي وهو الذي ينبغي
الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة وكان مواخرون مطلق التشبيه اعني التشبيه المبني
اللغوي اشارة اولا بقوله التشبيه او مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعا
او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه
الاول للعهد وفي الثاني للجنس ومايتبع من ان المعرفة اذا اعيدت معرفة من الاول ليس على الطلاقه يعني ان معنى
التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا اهديته له يقال هو ان يدل على مشاركة
امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وقد هذا التفسير شامل
لنحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا امران اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه
في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت
اسدا في الحمام والمعنى على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها والمعنى على وجه التجريد نحو لقيت بزيد
اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى
ان لم يشابهها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان
اسدا وليقيني منه اسد من قبيل التشبيه فيخص التشبيه في الاصطلاح عنده بالدلالة هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في
معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد ويبقى ان يزاد فيه اي في التعريف قولنا بالكا
ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قلنا لا الاستعارة التحقيقية و
الاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة

التشبيه

امر لامر اخر هذا لان المراد بالاظفار عندنا معناها الحقيقي على ما سيحقق انشاء الله تعالى فلم يدخل فيه اي في تعريف
التشبيه الاصطلاحي ما يستتبع تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بجذف زيد
لعدم لقيام قرينة وما يستتبع تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه ووجه الشبه بجذ امن
المشبه او فيحكم بالخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى
صم بكم عمي بجذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه يستتبع تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما
يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه
لولا دلالة الحال او قوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في احر باب التشبيهات انشاء الله تعالى وانما قلنا
في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو من اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه
به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها اجزاء
في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كما يطلق
يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وطرفاه اللذان اجتمعا
طرفيه لاصالتهما الان وجه الشبه معنى قايم بالطرفين والاداة الفاظ تدل على ذكر احد الطرفين او الجهة
تخالف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت
الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم
يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والشفتين والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في
المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله ما فيه نوع تسامح الا
في الصوت الضعيف والهمس والنكهة لان المدرك بالبصيرة انما هو لون الخد والورد والسمع رائحة العنبر
بالذوق طعم الريق والخمر بالمس ملاسة الجلد الناعم والحرير وليست هذه الاشياء كذلك في انفسها
لكنه قد استعمل في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان معطوف على
قوله اما حسيان كالعلم والجهل ووجه الشبه فيها كونها جهتي ادراك علميين بحتين او مختلفان بان يكون المشبه

الاصل موجود في الدلائل فان طريقة التوقيف
والتعريف بجمع الاربعة المذكورة
التوقيف الى الكل او الاقل

عقليا والمشبه بحسيا او على العكس فالاول كالمبدة والسبع فان المشبه اعني الموت هو عقل لانه عدم الحيوة عما شأنه والسبع حسي والثاني مثل العمر وخلق جميل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم للخلق وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومستندية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس فاذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاكى محاول المبالغة المتباهية في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول ولما ما جاء في الاستعارة من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة الخاصة مثل الخيالات والوهميات والوجدانيات اراد ان يخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطالب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا قال الى تقسيم المشبه والمشبه به الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي هو المدرك هو ما ادركته باحدى الحواس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فالحسي اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها يدرك بالحس كما اذا شبه في قوله وكان محتم السقيق وهو من باب جرد قطيفة اراد به سقائق النعمان وهو موضع بحمرة في وسطه سواد ربما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثيرة منها ذلك اذا تصوبت اي مال الى السفل من صاب للمطر اذا نزل او تصعدت اي مالت الى العلو من اعلام جمع علم وهو الراية منثورة على رماح حمر فان الاعلام الياقوتية المنثورة على الرماح الزبرجدية مما يدرك بالحس لانها تدرك باللمس وانها يدرك ما هو موجود في الماضي عند المدرك على هيئاتها يحس بتحضر صورة كان مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو للمادة مدركا بالحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع من شيء بخلاف الخيالي

فالمشبه فانه منتزع منه ولهذا قال او ما هو متدرك بها اي باحدى الحواس الخمس المذكورة ولا بد حينئذ لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول اتقتلني ذلك الرجل الذي توقد في جنح ليلي والحال ان مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال وسيف منسوب الى مشارف اليمن ورماح محددة النصال الزرق سنان السيف اذا حدد ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال لا يدرك بالحس لعدم تحققها مع انه لو ادركت لم يدرك الا بالحس البصر وما يجب التشبيه له في هذا المقام ان لفظ الوارد بالخيال المكون الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولما بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية المدركة بالوهم ولانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما لا يحتمل حصوله في زيد ومداراة عمرو بل الحق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى مخيلة وسنفكرة ومن شأنها تركيب الصور وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كما كان لعيسى بن جناح اوراسان الاولى وهي دابة لا اسكن نهارا لا يقظة وليس عملها استظهار النفس على التي تظلم زيد بواسطة القوة الحافظة وبهذا الاعتبار تسمى مخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بها الخيال هو المعدوم الذي تركيبه المخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اختزنته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول تهيل الناس كالسبع فاخذت المخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كالسبع ومما يدرك بالوجدان اي دخل فيه في العقل ما يدرك بالقوى الباطنة وتسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانها المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل هما من العقليات الصرفة كالعلم والجهل وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك فيقال لما هو عند المدرك انه ونيل من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية

فصل الفرق بين اللذة العقلية

القوة الباطنة

التوهم التعقل وهس

الظاهرين ولا تحتاج كون معنى ما يليها ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اى هيئة متمكنة فى الذات
مقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اى مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اى المختصة بالاجسام
مما يدرك بالبصر وهى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان بتقرنان الى العينين من
الالوان والاشكال والهيئة لحاملها نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كالخط والسطح
او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم منفصل قار الذات وهى
بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبالحاصر عن العدد
وكونه قار الذات ان تكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى
ان يقبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان يقبلها فى الطول والعرض فقط وخط ان يقبلها فى الطول فقط
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم فى مكان اخر بعد ان كان فى مكان اخر اما عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص
بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات
لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا
يقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركة
تخصر السرعة البطؤ والتوسط بينهما وما يقبل بها اى بالمذكورات كالحسن والجمال والقبح المكتسب بها
التخصص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او السمع عطف
على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوا
من الاصوات الصفيقة والعقرة والتى بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتى بين بين والنغم
محمل من النغمة المعلول للقرع الذى هو اساس خفيف والقلع الذى هو تفريق خفيف بينه طماقة
القارع للقالع والمقالع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الحالات التى
صلابة المقروع او ملاسته كما فى اوتار الكمان الصمعة او فى قصر المنفذ او ضيقه او شدة التوائه كما فى المزامير

الملموسة

الملموسة خاصة حدة وثقلا او بالذوق وهى قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان محسة من الطعوم و
اصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة و
التفاهة او بالشم وهى قوة مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى من الروائح والاحسن
لاولها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى
محلها كرائحة المسك او الى ما يتادى بها كرائحة الجلاوة من بطن او باللمس وهى قوة سارية فى البدن كلها بها
تدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هى اوائل الملموسات التى بها
يتداعل الاجسام العنصرية ويفعل بعضها عن بعض فتتولد منها المركبات والاوليات منها فعليتان اى الحرارة
كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع
المختلفات والامران انفعاليتان لان الرطوبة كيفية يقتضى سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة
كيفية يقتضى صعوبة ذلك والخشونة وهى كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع
والملاسة وهى كيفية يقتضى تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهى كيفية يقتضى قبول الغمز الى الباطن فى
كمون الشئ بما تقوم غير سيالة منفصلة عن وضعه ولا يتدلك فيقبل بسهولة وانما يكون وبقوله الغمز الى الباطن من الاحتراز
وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهى بقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء
والخفة وهى كيفية يقتضى بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولا ما يعيقه عائق والثقل وهى كيفية يقتضى
بها الجسم الى صوب المركز لولا ما يعيقه عائق وكل منهما فى الحقيقة مبدأ لاضافة محسوسة توجد مع عدم
الحركة كما يجده الانسان من الجراد الساكنة فى الجو فسرانه يجد فيه مدافعة هابطة والاحركة فيه وكما
يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء فسرانه يجد فيه مدافعة صاعدة والاحركة فيه
وما يقبل بها اى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما
هو مذكور فى غير هذا الفن او عطف على حسية اى الصفة الحقيقية الحاصلة كما مر او عقلية كالكيفيات
النفسانية اى المختصة بذوات الانفس من الذكاء وهى شدة قوة النفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هى ان

اى حدة الفؤاد وهم

يكون سببا لسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة نزاول القضايا
المتيقنة والعلم العلم تصديق على الادراك الغير بحصول صورة من الشئ عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق
الثابت وعلى ادراك الكلى وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استحضار الموضوعات ما يحمو من بين
الامور عن صادر امر البصيرة بحسب ما يمكن فيها وتبقى لها الصفاتية والغضب وهو حركة النفس مبدأها ارادة
الانتقام بالجملة وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه و
سائر الغرائز جميع غريزة وهى الطبيعة وضربت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويعبر بها الخلق وهو ملكة
تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا فى الخلق دون الغريزة وقال الغزالى
مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما الصناعة عطف على قوله اما حقيقة والحقيقة
كما يطلق على ما يقابل الاعتبارى الذى لا يكون متقررا فى الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كالزوجية
فى تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة او الشمس والا فى ذات الحجاب كذلك يطلق
على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالحجاب والتاء
للتبيئة والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلى يختص بين حقيقى كالكيفيات النفسانية
وبين اعتبارى وبينهما تقابل فالحقيقى يكون مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاقتدار شئ تصوق
وهيئة بحصر ولا يخفى ان امثال هذه التقسيمات التى لا يترتب على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان
هذا ابتهاج من السكاكى باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر والحاصل بالمرة
كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد فى هذا المقام على السكينة من امثلة انواع التشبيهات تحقيق
اللطايف المودعة التى فيها وايم وجه التشبيه اما واحد وهو بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا
حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة ادركت تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزاعية
العقل من عدة امور وبهذا يتعرف المفتاح وفيه نظر سيتعرف وكل منها اى من الواحد وما هو بمنزلته
حسى وعقلى واما متعدد عطف على قوله اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او بمنزلة وغير الواحد اما

بمنزلة الواحد اى التشبيه اما واحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين وكل
واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة
المنتزعة الحقيقية الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اى اما حسى او عقلى او مختلف اى بعضه حسى وبعضه
عقلى والمتعدد الذى يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد اما ان يتم اما حسى او عقلى او مختلف لكن لا مكان وجه التشبيه
هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسى طرفاه حسيان الخ وجه
سواء كان تاما او متعددا اختلفا لان يكون المشبه والمشبه به فى الاحتياج الى المحسوس ان يكون كلاهما واحدا
عقليا الامتناع ان يدرك بالحس وغير الحسى بعضان وجد المشبه اثر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكلما
يؤخذ من العقلى ويوجد فيجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا حسيا قائما
بالجسم والعقلى اعم يعنى يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر
عقليا الجواز ان يدرك العقل من الحسى ما لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها
حسى وبعضها عقلى وذلك فى التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى يعنى كما صح تقييد التشبيه
بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى دون العكس لما مر فان قيل هو اى وجه الشبه مشترك فيه هو كلى والحسى
ليس بكلى تعسر تصوير السؤال لان كل وجه تشبيه هو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه فكل وجه تشبيه هو كلى لان
الشئ يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه هو كلى والحسى يكلى لان كل
حسى هو موجود فى المادة حاصل عند المدرك وكل ما هذا شانه هو جزئى فكل حسى هو جزئى فلا شئ من وجه التشبيه
بحسى وهو الخلف قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اى جزئياته مدركة بالحس كالحمرة فى تشبيه
الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة فى الورد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة
بينها مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح ان يكون جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق
فى وجه التشبيه يأبى ان يكون هو غير عقلى لان الحس قلما يغترف عن الحقيقى الى التباع كما مر قوله
الواحد الحسى شروع فى اعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او

تتعدد وكل من الادراك اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل
منها اطرافه اما حسيان او عقليان او المشبه عقلي والمشبه به حسي او بالعكس بصيرة نهاية وعشرين لكن يجوز
كون طرفي الحسي حسيين بسقط اثنى عشر قسما ويبقى ستة عشر قسما الواحد الحسي كالحموضة من المبصرات والخفاء
خفاء الصوت من المسموعات وغير تاسع لان الخفاء ليس من المسموعات وكذا في قوله وطيب الريح من
المشمومات ولذة الطعم من المذوقات وليس اللمس من الملموسات بما مر اي في تشبيه المذل بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والخلق الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء من الغاية
والجراءة هو على وزن الجرعة الشجاعة وفي جرأ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة
على ما ذكروها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن رؤية تطمئن اليها الانفس عند الاقدام
الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس هو تشبيه وجود الشيء بالعدم
بعد تغاير طرفاه عقليان معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا
عن الغاية او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا
معنى من معاني ذات او حكما من احكامها كاثباتك للرجل شجاعة الاسد والعلم حكم النور في ان تفصل به
بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل الشجاع هو معدوم او هو والعدم سواء
لم تجعله بشيء من ذلك بل انما نفيت وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر
كذلك لكنا نقرأ الوجه هو قولهم موجود كالمعدوم ونفي كلا منهما وجود شبيه بالعدم فان بقيت
الان تعجل على هذا الكلام فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيه طرفاه حسيان والعلم بالنور فيه المشبه
عقلي والمشبه به حسي فبه العلم يوصل الى العلم الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب
ويفصل بين الاشياء والعطر يخلق تخصص كريم فيه المشبه حسي والمشبه به معقول وفي هذا الكلام اقتراض
وهو قوله وفي رحمة بعض الامثلة تسامح لما بينه من غاية التركيب كالعراء عن الغاية واستطابة
النفس وكذا ريقة المفتاح والايضاح من امثلة العقلي بما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما

جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة معلوم
للادراك والسبب والشرط يشتركان في كون كل منهما طرفي تشبيه الى الادراك ويعرف من هذا ما قيل ان المراد بالعلم
هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم
الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا يقتضي ما عتبار حسية الطرفين وعقليتهما ما عرفت
من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه يقتضي ما عتبار الجزء هو ان طرفيه اما مفردان او مركبان
احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه
الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بمركب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان العارين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في قولنا
ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واسدا منزلة منزلة الواحد بل المراد بالتركيب
ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة اول عدة اوصاف لشيء واحد فتنزع منها هيئة وتجعل ما يبدأ به او
اوسطها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا
من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء انتاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه
الواحد بهذا المعنى اعني يجب ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون
طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركب هذا المعنى اعني يجب ان تقصد الى متعدد ثم تنتزع منها هيئة
ثم تقصد اشتراك العالم الهيئي في هيئة نفسها وتشملها انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فاما ما
بهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما مفردا واحدا او مثنى واحدا او مثنى والواحد فيما
يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما ما وما تقصد من تحصيلها هيئة واحدة او
يكون في حكم الواحد بحرف نظر فالمركب الحسي بما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في وجه الشبه قوله اعني
كوجه التشبيه في قول الحيصة ابن الحجاج اويس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما يرى حسامه
ملاحيته الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين فتر اي فتح

يؤيده كذا في اسرار البلاغة حيث قال وقد تزدوج الفخرة واثارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما في قوله
الحاصلة من تقارن الصور السيف المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية
اي تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة مضافة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا
تكون مجتمعة اجتماع النقاط والتلاصق ولا هي سديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
والتباعد على نسبة قريبة مما يجده في مرأى العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جملة الشيخ
عبد القاهر يفسر المقدار بخصوص اي مقدار في القرب والبعد وبعضهم صاحب المفتاح بالكيفية والكم
فقد جمع بينهما كأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما بينهما من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ
من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد تطرق هذا التشبيه الواحد اشياء وتعدد الهيئة الحاصلة بها
واما قولنا ان الطرفين ممزوجان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره ويجيء
ان العنقود قد يكون معناه معتادا وانه لا يقتضي التركيب وهنا اي في المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه
مركبان كما في قولنا كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التاءين ومن جعله ماضيا
ليدوّن لكونه مسندا الى الفكر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع في اثناء
شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي تفتح لها اي سقوط اجرام مستديرة
متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شتى مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وقد فرّاه كما حققه الشيخ في الطراز
للمحاجن في اسرار البلاغة حيث قال فقصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع
بالليل من حيث وتشبيه السيوف بالكواكب من حيث ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة
للمصدر لملاءمة النقع في التشبيه تفرق وسيوفهما كذلك كما كان مثار النقع ليلا وكان السيوف كواكب وجب
الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو وبينها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها

الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان
تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها كما في قوله اي كوجه الشبيه الذي في قول ابن المعتز او ابي الجهم
والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الانتراق والحركة السريعة المتصلة
مع بطيء الانتراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يريد ان ينبسط حتى ينقبض من جوانب
الدائرة ثم يعيد وله بقي بدا له اذا فهم والمعنى ظهر له راى غير الاول فرجع من الانبساط الذي بداله الى
الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان النفس اذا احدثت الاذعان النظر اليها لبيتين جزءا هيئة
موقتة لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من
الاوصاف فهناك ايضا لا بد من الخلط اعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف
فكذلك الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين و
بعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا
وهو الحركة لا مركبا لحركة الرجع والتهتم والذؤلاب لا تركيب فيها لاتحادها خلافا لصاحب المفتاح في قوله
اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قارئ بحذف الهمزة اي قارئ فانظر اقامرة وانفتاحا اي فينطوي احيانا
مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان لكل من الكتابين المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق و
الانفتاح الجهتين في كل حالة الى جهة وليس الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم
يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان تعرض وبدله وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها الجواشي
الجسم اشد كان التركيب في هيئة الحركة اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض
كالبنان تخضب بالحرير على قوام معتدل فكانما والريح جاء يميلها ثم يعيدها الخجل وقد يقع
التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يعني في مجلس ذلك
الكلب على اليه جالس البدوي المصطلى بار يح مجدولة اي بقوام محكمة الخلق من جدل الفتل لا
من جدل الاحسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اتصاله

تارة يكون لكل عضو منه في الانتهاء موقع خاص والمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك
صورة جالس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في
صفة مصلوب كانه عاشق قدمت صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل اوراهم من نفار ظبي لونته
مواصل لقطيته من الكسل شبهه بالمتعلي المواصل تقطيعه مع التعرض لسببه وهو الوثوب والكسل
تتعلق بالهيئة الحاصلة من الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتعلي فانه من قبيل
التداول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه من اجزاء المركب العقلي من وجه الشبه كما ان الانتفاع
بالبلح نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار
تعلق الصنوف وهو الحمل وان يكون المحمول كتبا مخصوصا وهو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان يحمل اياها
بانها وكذا في جانب الشبه والمعنى انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطا لوجوب انتزاعه من الكل اذا انتزع
وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت عطاشا غمامة يقي ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل
بسيفه اذا لمع به ولا يصح هنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا اصابت ذا برق وفي الاساس
ابرقت لي علانية اذا تحدثت وتعرضت فالمعنى هنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم بخوف الجار واوصل
الفعل فاراد وها فاقتضت وتجلت لي تعرضت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قولك ابرقت قوما
عطاشا غمامة خطا لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة
في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها بانفصال اي بواسطة انفصال بعض
باعتبار ان يكون وجه التشبيه والقدر المشترك فيه انفصال ابتدا مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل
في ان ظهر للمتضرر الى الشيء الشديد الحاجة اليه اماره وجوده ثم يفوته ويبقى متحيرا وزيادة ترح فالباء
في قوله بانفصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور
الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم شبه الجعل بالجعل ثم لما قيل هذا يقتضي ان يكون
يشكون للاستمرار

بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل
الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا
الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان بيت ابتداء مطبوعا مستقلا بانتهاء موليس وكون الشيء ابتداء لا خر مزايل
على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير تعرض لما تزاج احدهما بالاخرى
لانك لو قلت هو يصفو ولم تعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى
حقيقته وتقدير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لا تاديه الترتيب المقتضى ربط احد الوصفين بالاخر كما ذكرو
وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو وليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية على ما ستعرف انشاء الله تعالى قائل وقد يظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب
في مثل ما ذكرنا باحد امرين احدهما انه لا يعتبر فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة
ما كان يفيده بخلاف المحذوف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات تشبيه
بالوجه الذي تشبيه بالبحر او السيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه
والله اعلم وقد تقدم ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث
وهو ما حتوى اوعقلي او مختلف والمتعدد الحسي كالون والطعم والرائحة في تشبيه ناقة باحوى والمتعدد العقلي
كحدة النظر وكالحذر والخفاء والسفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل هو احفى سفادا من الغراب في تشبيه
طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي وبهاء
الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الفرق بين نوع الشبه
اي المماثلة بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بعض التشبيه كالتشبيه بالسكون وعند التحقيق المراد
ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لا ستزال الصدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما
مستفاد للاخر مثلا يدرك التضاد ما بين التناسب بواسطة تعلق اي انسان بانيه ملاحة وظرافة بقي ملح الشاب
اذا اقتضى مليح او بعكسه اي بحرية واستزال بقي الجبان ما اشبهه بالاسد والبخيل هو حاتم كما منهما يحتمل

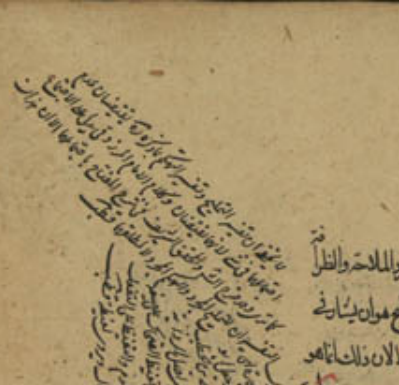

ان يكون مثالا للقبيح وان يكون التهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض تحقير والملاحة والظرافة
من غير قصد الى استزاله وتحرية فقبيح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التسليح هو ان يشارك في
نحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتهكم لا للتسليح هو غلط لان ذلك انما هو
التسليح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال
الامام المرزوقي في شرح قول الحماسي انا ابن ماوية ان نادى ابن فزعان الضحاك حسبي ان قال هذا الا
تمدد بها الفخر والتسليح فان قلت ظاهر قوله لاستزال الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الشيء
والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وجه التسليح ولا تهكم لانا انا قلنا
الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما يضاد الاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء حتى يحتاج الى
قوله ثم يزول منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا الجبان هو اسد والبخيل هو حاتم
وارد نا التعريض بوجه الشبه لم يات لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدين بل انا يمكن ان نقول
هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في الشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا
نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التسليح او التهكم لاستزالهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة
نوجه الشبه في قولنا الجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التسليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام وادائه اي ادات التشبيه الكاف نحو كان زيدا الاسد في الشجاعة اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيد
اسدا والا ان كان مشتقا نحو كان زيد شاجعا لان الخبر في المعنى هو الشبه والشبه لا يشبه بنفسه وقيل انه
للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كان شخصا شاجعا لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه لما غير بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كان زيد اسدا
قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او
مشتقا نحو كان زيد الخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق
من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها

يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل
المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات
ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون
اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة
اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم
الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح لما
فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا
بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المص في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين
من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين انصار الله
وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق
النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف
لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المومنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من
انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظ قوله اوقع التشبيه
بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المومنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه
كون الحواريين انصارا بل كون المومنين انصارا والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاية ح لا يكون
نظير القوله تعالى او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه
اوقع في الظ التشبيه بين كون المومنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح

في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما
ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه اي تشبيه
كون المومنين انصار الله على ان اللام للعهد في التشبيه في قوله اوقع التشبيه والمعهود تشبيه كون
المومنين انصار الله بين اي دائرا بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن
انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المومنين انصار الله و
المشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو
صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم مومنين بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في
قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المومنون لانهم حواريو محمد صلعم اذ حواري الرجل صفيه و
خلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا
لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة
العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح
هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها
في نضرتها وبهجتها وما يتبعها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل في النبات من الماء يكون اخضر
ناضرا شديد الخضرة ثم يبس فيطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي
كمثل ماء فقد يكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي
ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لابد لها من مرجع
قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني اراعي
الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الاية
كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد

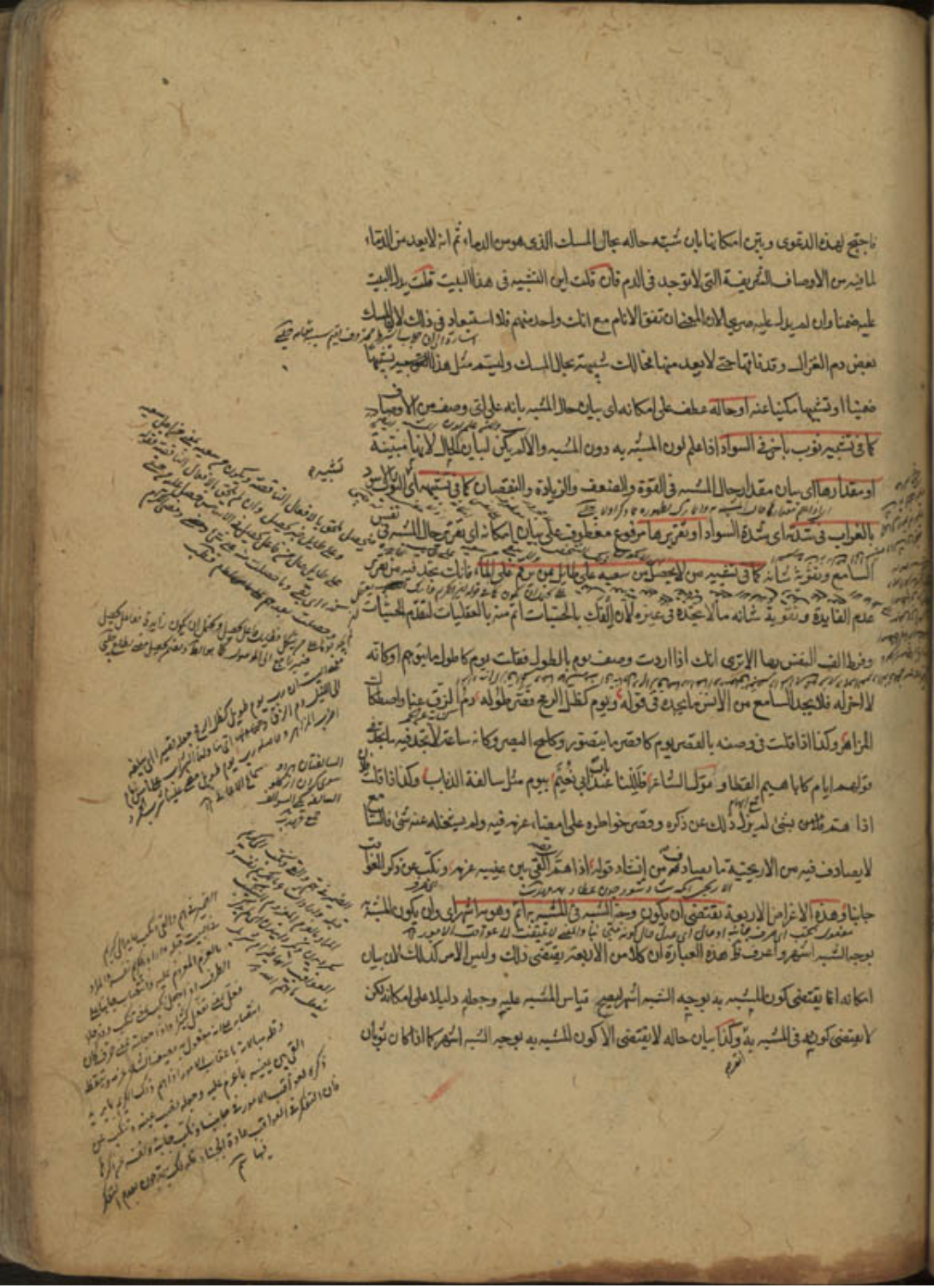

متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل ينتفي
كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا
كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول ولما تقرر هذا
ينتفي الامرين جميعا الان النقص الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه بزيادة التقرير والتقوية اجدر فاذا قلت
خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتسويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية كالاشهرية
لصحة وتشبيه الهندي الشديد السواد بعقلة الظبي للتزيين مع ان السواد بها ليس اتم منه في وجهه كما
هو اشهر منه بالسواد ولان العينة المشتركة بين الوجه المجدور والسخنة الجامدة المنقورة ليست في الحلية
اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بركاكة المشبه به اخفى واخفى كان التشبيه بادية هذه الاغراض
اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من
واخص بها واقوى فيها ان امكن ويصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه وللبيان امكانه كما
لزيادة تقريره ولا لابراده في معرض التزيين والتسويه لاستماع تعريب المجهول وتقرير الشيء بالبين
التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد بحر من المسك موجه الذهب نقلا
لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه ويروعه كما
لمشابهته اياه او الوجه الاخر اي نقلا لتقدم تصور المشبه به في الذهن اتما مطلقا او في تخصيص المشبه
المثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا لا يكون عدم تحقق ذكر
المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقد صرح به ايضا
ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا اثر نسيان كلام ربه الجهلة فتدبر فانه لا يطابق دعواه لانه كما يدل
على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا يفيد كون له زيادة التقرير هم لا بد منها يكون للاتم
او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة بحسب
الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا ترجح لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد

المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون
المشبه به اعرف بوجه الشبه رضا اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره
ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم
كان الغرض في وجه التشبيه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه
فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في
الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما
في تشبيه وجه اسود بعقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه عدو بسخنة جامدة تقرر فيها الدلالة على
استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد بحر من المسك موجه الذهب لابراز
اولا استطراف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر هو ابراز
في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد
واما عند حضور المشبه كما في قولنا اي للعقاب ية نصف البنفسج ولا زوردية وهو قال الجوهري زهوا
الرجل يزهو زهوا اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد يزهى بزهو منهما بن الرماض على حد ابوا
يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة بالبراقيت كانها فوق قامات منعمن بها او اليواقيت كانها فوق قامات منعمن بها
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن
يندر حضورها عند حضور البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد صورة
وجه اخر انما آثرت شبيها لبيات نقش يرقش واوراق رطبة من لهب نار في جسد يسوى عليه
اليبس ويشق الطابع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفس اليه اكثر وهو
بالضعف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ان يتم من المشبه
في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص فرعا في وجه الشبه مبنيا به مقصدا الى ان
انه زايد كقولك اي قولي محمد بن وهب وبذل العطاء كان غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم ترقى

غرة الشيء لا غرة واكرمه وغرة الصباح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من
الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه
عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند
استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق و
الاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المط هذا الذي ذكرناه
من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في
التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في
وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد
على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما
ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين
في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق بن الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني
تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يق اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء
فالباء في ابالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي
بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص ملتبس به حكم بينهما بالتشابه وترك
التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي
تشبيه الصبح بغرة الفرس حتى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة
في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل
الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب
الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما

مشبها

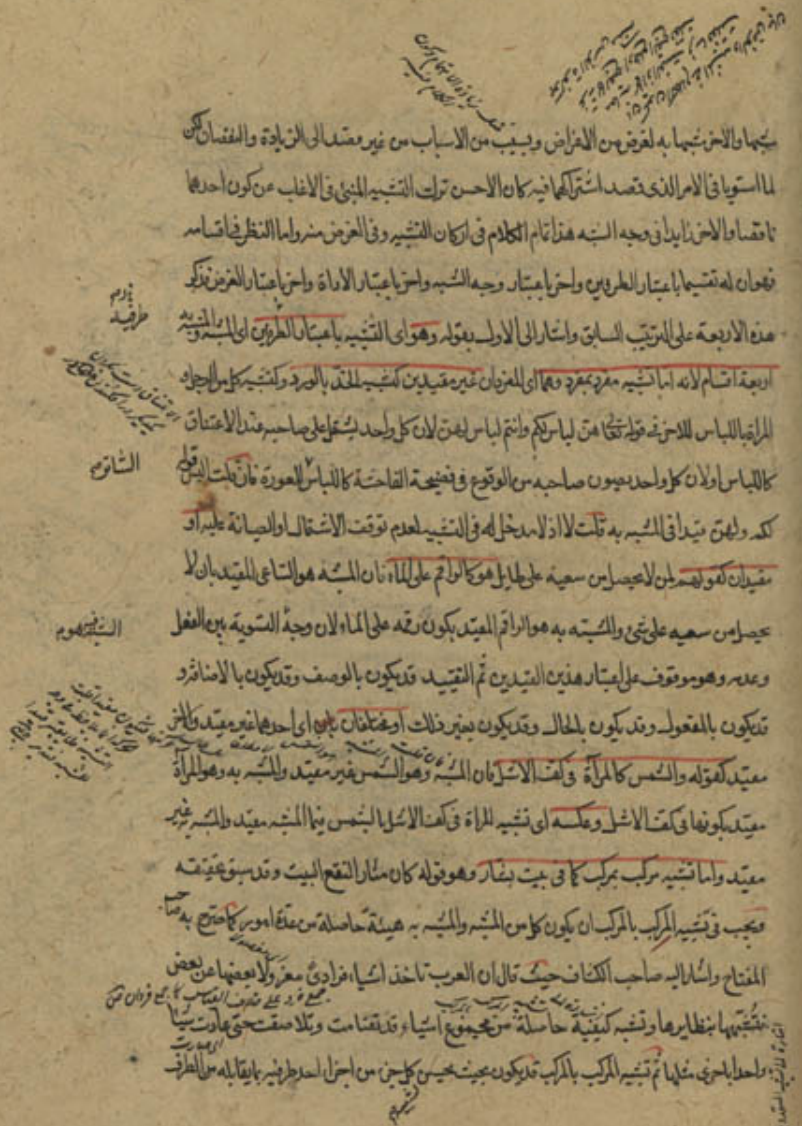

مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وبسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن
لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب عن كون احدهما
ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه
فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر
هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به
اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل و
المراة باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق
كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس للعورة فان قلت اليس قوله
لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او
مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا
يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه التسوية بين الفعل
وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة و
قد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان بان اي احدهما غير مقيد والاخر
مقيد كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المراة
مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المراة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير
مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه
ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب
المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض
فتشبهها بنظايرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تقامت وتلاصقت حتى عادت شيئا
واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف

وعن برد وعن اتاح وعن طلع وعن جيب بخيبة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانا في بيت الجنتري يدل على ان تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما افتاه الله ومن تشبيه المجمع قول الصاحب بن عباد في وصف كتاب اهديت اليه اتقن بالاس ابياته تعلل بروحي برقح الجنان كعوب الشباب وبرد الشراب وظل الامان وتيل الاماني وهمهما الصبي ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع الغيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله لما تمثيل وهو ما اي المشبه وجهه وصف منتزع من متعدد كما مرين او امور كما مرين من تشبيه المرء والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب باليد والمصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية والتشبيه في قوله كابرت قوما اعطاشا اليبت الى غير ذلك وقيد اي المنتزع من متعدد لتكون غير حقيقة حيث كما قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور حتى يسمى بالتمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو سوء حال الانتفاع بالعلم النافع مع الكد والتعب استعجالا نحو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى الوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل اعتبره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيرى التمثيل مرادفا للتشبيه وقال السبكي الشيخ في اصول البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا بمعنى انه يقتضي التشبيه ولا يتوقف ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان لم يقتض التشبيه ولا يتوقف ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان لم يقتض التشبيه مثلا لكذا لم يقتض ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة مثلا للعلم وما اشبه ذلك وهو خلاف اي بخلاف التمثيل هو عند الجمهور واما صاحب الكشاف ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وهذا هو المشهور عند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا نحو تشبيه الثريا بالعنقود الممنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وآية تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه نحو اي في الجمل

ماهوظ

ماهوظ وجهه او من الوجه المجرور المذكور ما هو ظ يعمه كالحد نحو زيد كالاسد ومنه حذفي لايدركه الا الخاصة كقولي بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها اي هم متساوون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم ناطقا وبعضهم افضل منه كما انها اي كالحلقة المفرغة متساوية الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكن معرفة معضمة الحيوان فان موضع الانتزاع منها يكون طرفا او مقابله وسطا ذكر وجاز ايضا ان هذا قول الامام ابن ابي زيد العبسي وذلك انه سئل عن منها ايهم افضل فقال الابل فقال الابل فقال ثم قال بكلهم ان كنت عالما ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني الملك للحجاج لما سألهم وايهم سناء من الجمل ومنه دون ان يقول وايهم اما كذا او اما كذا اشعارا بان هذا من تشبيهات الجمل التي مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منتزعا منه اي من الجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين نحو الوصف الذي يكون فيه اياما الى وجه الشبه نحو زيد اسد وقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف الشبه به وحده نحو الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولنا هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة يشعر بوجه الشبه كما ان وصف الطرفين بشعر بوجه التشبيه كما ومنه قولنا التابعة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبدين نجما ومنه ما ذكر فيه وصفها اي وصف المشبه والمشبه به كما نحو قولي ابي تمام في الحسن يهمل مدمع العيسن والليل فيه كجبهة الصبح وقد ذكر الرضي في ساعة المعتضد صدقت اي فرضت حكم وامر تصدق مواعيده عني وعاوده طوعا ملء رحب كالعيد ان جئته وافاك اي اتاك ريقه بي فعله في رقي سبابه وريقه اي اوله واسابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لم تطب في الطلب ووصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه لعرفه اولم يعرفه وكذا وصف الغيث بانه يسيل حبه او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الفائضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك كفراياديه لدي وهو مثل مواعيده الى طلبته عنه اولم اطلب كما لغيث فكانه تركب لعدم الظفر ببال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجه كقولي

او بدون الاخر او مرسل عطف على ما مؤكد وهو بحلاف مرای وما ذكر اداته فضار مرسلا من المؤكد بالاداة المستفاد من حذف الاداة
المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الاسئلة السابقة المذكور فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض
اما مقبول وهو الوافي باتادته اى افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شئ بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون
المشبه به اتم شئ فيه اى في وجه التشبيه في الخافي النافع الكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم بين اى في وجه التشبيه
معروف عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بحلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا كلها
سبق ما يحقق هذا الوضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او
بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل بعد اتمامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور فقط او مع
يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى المقادير الاربعة فالاداة
اما مذكورة او محذوفة يصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا
زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيدا الاسد وقد يكون
باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها
والا فتوسط وهذا هو المقسم في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه
كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى
مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة انما يحصل اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها
او بعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف الشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في ما
الاخبار عن زيد ثم اى الاعلى بعد صدق المرتبة على ان ثم للترتبي في الرتبة حذفهما اى وجهه واداته كذلك
اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيدا اسدا في
ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا فوق لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد
في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان
متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه بحيث

او بجزء من المشبه به على المشبه به هو هو نظرا الى انه قائما استقل عليها كالاولين هي في غاية القوة والضعف وما
منها كالاخيرين فلا قوة له وما استقل على احدهما فقط هو متوسط في القوة والضعف ثم لا يخفى ان مرتبة
الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حيث وجه الشبه بجعل المشبه ومن المشبه به من حيث التركيب
وهو الفرق بين نحو قولنا القصي اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد
حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على
تشبيه شئ بمعناها نحو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا
اى رجلا شجاعا والخلاف في هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا نحو زيد اسد
كان مخبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه
تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه
او فيه عنه فاذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر لاثبات شبه من الاسد لزيد فيكون الاثبات بالكاسد
لاثبات التشبيه فيكون خلفا بان يبنى تشبيها لان المشبه به انما جئ به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا
فان الاثبات بالمشبه به ليس لاثبات معناه لغة بل موضوع الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات
التشبيه فيكون وضع التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا عرفت الصورتان هذا الفرق
ناسب ان يعرف بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يبنى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام
الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا استعارة كالاول
على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان
المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا او يفتري منه اسد فلا يسمى استعارة
بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له الا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه
كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاثبات باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه
اذ لم يقصد الا لان على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يعرف الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى ذلك تشبيها

المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره كالاسد للرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت
موضوعة للتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله فى اصطلاح
التخاطب عن المجاز الذى استعمل فيما وضع له فى اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها
المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هى له فى اصطلاح الشرع انما فى
اصطلاح به التخاطب الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء، فى اصطلاح اللغوى
اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ابتداء اولا المفرد والمركب قلت لو سلم الملازمة فى الحقيقة على ما
المركب فيقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد
والوضع اى وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه اى ابتداء بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز فان
يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا ينبغى ان يخرج عن ان يكون
موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه قلنا معنى قولهم الظرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته
معناه الانفرادى ذكر متعلقها فلا يشكل ان معنى الدلالة على معنى فى غيره ما ذكرت وانما المشار اليه معنى المتحقق
من الظاهر ان الظرف ما دل على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى فى
الرجل وقولنا قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه
ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون المشترك اى فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر
وضعا متعددا وذلك لانه ينافى الدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعينين احدهما
لانا فى ذلك نمنع صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لم نجد امر الطهر والحيض غير مجموع بهما
ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين بهذا مفهوم ما دام مستبدا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى
الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا اختصته بالحد الوضعى كاذا اتت القرء بمعنى الطهر او الحيض فانه يجب
دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى
وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون

بيان تعيين اللفظ المجازى للدلالة
على المعنى المجازى لا يكون وضعا لهم

هل فى قولنا لهم

الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين على الاطلاق
غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذاك وقال
ان المطلق ينصرف الى احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف
بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى اذ لا يجامع الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يراد عليه وبان قوله القرء بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض يدل بنفسه على الطهر المعين بسقوط لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة
لفظية والقرينة كما تكون معنوية قد تكون لفظية وكما تكون للنسخ يراد قوله دون المشترك دون الكناية
وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان
فى قولك رايت اسدا يرمى موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انها بالنسبة الى اللازم الذى
هو معنى الكناية ففساده اظهر من ان يظهر ودلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لانا نقول لم لا يسلم ان
بنفسه اى بدون قرينة مانعة من ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول لم لا يسلم الاول
حيث احال الموضوع فى تعريف الوضع والثانى يستلزم اختصار قرينة المجاز فى اللفظية حتى لو كانت القرينة
معنوية كان داخلا فى الحقيقة فان قلت لزم من كلامه ان خرج عن تعريف الحقيقة قولنا المجرد والكناية يشتركان
فى كون نفسها حقيقتين ويفترقان فى التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لا يستعمل فى الموضوع له
على ما سيجىء المصرح بانا استعمال فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد كون اللفظ مستعملا يصير ويسمى
هذا اخر بزيادة تحقيق فى باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد من المجاز

وفى هذا المقام ما وقع لبعض متاخرى الائمة وخذاق العصر وهو انه نظرا الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من
تتمة اعتراض على السكاكى فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم والعلم
ذكر ان دلالة اللفظ لذاته فاسد تفسير هم ان السكاكى اراد بالدلالة بنفسها ما قبل ان دلالة الالفاظ ذاتية
ملا يحل لاحد ان يحمل كلام غيره بحمله على معنى قابله برئ عنه والعجب انه لم يتنبه ان المتبادر ايضا من الوضع
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكى ايضا اورد هذا المذهب وابطله فما اولى ذا الذى بهذا الحال

حيث ان ارادة الملزوم لا توجب

بقى

قوله من قال لعفلت شيئا وقابلت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء وجب بعين ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى
لابد لها من مخصص لنسادى نسبته الى جميع المعانى فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضع
هذا وفى ذلك هو ارادة الواضع والمراد ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعرى من ان
تعالى وضع الالفاظ ووقف عليها عباده تعليما بالوحى او بخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم لبعض
او جماعة من الناس او بخلق علم ضرورى فى واحد او جماعة وذهب معتزلة الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان
اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية يقتضى اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد
لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم والواجب
يعم كل احد معنى كل لفظ لاستماع امكان الدليل من الدلول كان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا او تتبع
جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولما ستتبع تعلم
من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الالفاظ المنقولة ومهجورها من المنقولة
الشرعية والعرفية لما ذكر ولا يمتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين
كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هذا هل وجود انتضادا بالمتنافيين او المتضادين
وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات المتضادين او المتنافيين لانهم وقد ايدوا الى القول
بدلالة اللفظ لذاته اشكالا اى معرفة من ظاهر من قول انه تنبيه على ما عليه الامة على الاشتقاق والتعريف على ان
الحروف فى اصنافها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وذلك الخواص
يقتضى ان يكون العالم بها اذا اخذ فى تعيين شئ مركب بين المعنى المناسب بتمامها تقتضيا الى الكلمة كما انهم
بالقاف الذى هو حرف رخو للكسر الكيى من يتران يبين والعظم بالقاف الذى هو شديد للكسر الشئ حتى يبين
فان لهيات تركيب الحروف فيهم خواص كما لمفعلان والعقلى بالتجربة كالمزوان فالحقيق لما فى سماها من
الحكم وكذا باب تعاليم العين لشرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة ومثل هذا والمجاز
فى الاصل من جاز المكان يجوز اذا اعتداه نقل الى الكلمة المجازية اى المتعدية مكانها الاصلى او الكلمة المجاوزة

على بعض انهم جازوا بها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة ونزعم المعان الثانى انه من قولهم جاز كذا
مجازا اذا حاجى او طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه وامتاز الشاعى
نسبة شئ باسم غيره لاعتبار المغى و وصف شئ بشئ كنسبة انسان لاحمر باحمر وصفه باحمر فان اعتبار
الشاعى فى التسمية ترجح الاسم على غيره حالة وضعه للمعنى وبالعكس فى الوصف دون التسمية
فعندنا زوال الحسن لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فالتفاوت بين المعنيين فى الحقيقة والمجاز ليس بالترجح
تسميتها بهما بالاولوية ذلك وترجيحه على تسميتها بغيرهما من الاسماء فلا يصح فى اعتبار تناسب الشيخ ان يقتضى ترجيح
ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز مفرد وتركيب وحقيقة كما منها يخالف حقيقة الاخر فلا يكن جمعها فى تعريف واحد

اما المفرد فهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادة
اى ارادة ما وضعت له تاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فانه لا يسمى مجازا كما لا يسمى
حقيقة وبقوله فى غير ما وضعت لم من الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله فى اصطلاح به التخاطب
وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة لكن ليس مستعملا فيما وضع له فى اصطلاح
الذى به وقع التخاطب اعنى اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى الاركان المخصوصة فلا يكون
العلاقة المعتبرة بينهما الان هذا معنى قولهم على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة يخرج الغلط من تعريف المجاز كما لو
خذ هذا الفرس شيرا الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة
عدم ارادته لان الكناية مستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز ارادته فالفظ المستعمل فى غير ما وضع له قد يكون مجازا
وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب فى معنى مجازى على المعنى
الاول حتى صار الاول وهو فى اللغة حقيقة فى المعنى الاول مجاز فى الاصطلاح المنقول ثم بالعكس كلفظ
الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء مجاز فى الاركان
المخصوصة وفى الشرع بالعكس ومنه ما غلب فى بعض افراد الموضوع له اولا ولكن لفظ الواية اذا اطلقت على الفرس باعتبار

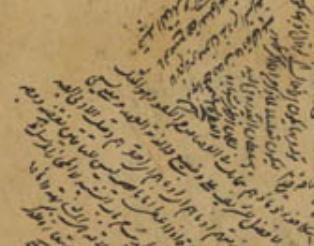

والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسوق في التشبيه ويجعل وجها ويهتم جامعا تام
لانه ان الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان
فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع
منها والشعفة اعلى الجبل بسبع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في
سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكفي بها في امر معاشه ويعبد الله
حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهوم منهما فان الجامع بين العدو والطيران
المسافة كبيرة وهو داخل فيهما العدو في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال
الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين مجرد ايراد اسد ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في مختلفين
كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانه ثمة جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف
بالنزهة وحقيقتها تالية لمحل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران
للعدو واستعارة المرس للانف الانسان معان في كون المرس والطيران حصوص ووصف ليس في الانف والعدو
اذ خصوص الوصف الكائن في طائر يقتضي فيما استعارته للعدو ويخالف خصوص الوصف في المرس وطاحل الى التشبيه
فيهما ستطور بخلاف ثمة ولهذا اذا اوحظ فيه التشبيه كما في قلنا المسافر عدا استعارة وقال ايضا كان الواجب
لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرس موضع الانف وبحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف قائم عدّ
في الاستعارات وخلطوها بها فامتدت بكلامهم في الجملة وبنيت على ذلك بان التسمية استعارة غير مفيدة
ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة المال تنقل فيه الاسم الى مجانس كالمرس والانف والمجانسة والمشابهة
من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان كان الجامع في
المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الحقيقة
لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في
الحقيقة الاولى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف وجه

ووجه الشبه انه يحصل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الحقيقة للطرفين والمفهوم قد يكون جزء حقيقة
وقد يكون امرا مركبا من امور يعتبر قابل الشدة والضعف بتبع كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين
اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس
السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في اكثر الجزئيات للاسد والانسان بمثل باستعارة القطع الموضوع لازالة
الاتصال بين الاجسام الملتزمة بعضها ببعض لتمزيق الجماعة والجماد بعضها عن بعض في قولهم اتخذ وطعامهم فالجامع
اما والجامع آلة الاجتماع الداخلة في مفهوم منهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق
الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع الجامع للضم الداخل في مفهوم منهما الاسد في الاول واسرد اما عن داخل على
قول اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قال الشيخ
في اسرار البلاغة على ان الاسد لفظ موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم
ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده والجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا ليس بين هذه وتلك اما
الشيخ فقد تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف لم وامّا
المستعار له فهو الرجل الشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع
انه لقطع ان الجامع يزيد داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه مقيد داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا
تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها عامية وهي المبتذل الذي يعلمه كل الجامع بينها مخصوص اسد ايري او
خاصية وهي الغريبة التي لا تطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا ارتفعوا عن طبقة العامة والقوة
قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف
فرسه بانه مؤدب وانه اذا انتزع عنه والقي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا
قربوسه او قدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج بهمانه عالية الكعكم الى انعراف الورك السكم والكعكة
في الحديث المعترضة في فخذ الفرس واراد بالورك نفسه بدليل سائر له عودته فيما اردده حياني اهماله
وكذلك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتد الى جانبي ظهره فاستعار

الاحتباء وهو جمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او بيده لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة بمرتبة
لغرابة الشبه فان تلك هيئة يجوز ان يتأتى انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتد الجانبي للفرس بهيئة
وقوع الثنية في ظهر الجبلي ممتد الجانبين الساتين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة
راس القرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضايقتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مايل
الى العلو ثم يمتد منتصبا الى الظهر كالطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي ثم القرس
وقد تجعل الغرابة بتعذر في الحامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح
وشدت على حدب المهارى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت
باعناق المطى الابارح الابارح جمع الابرح وهو السوط والمهارى جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بطن
من قضاعة والابارح جمع ابرح وهو وسيل الماء بينه دقاق للحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج وحبنا
اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارخينا ولم ينظر السائرون في الغداة السايرين
والرواح للاستحثاث اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في
الابارح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه بينهما ظاهر لكن قد تعرف
بينه بالقاده اللطف والغرابة اذا اسند الفعل الذي هو قول سالت الى الابارح دون المطى او اعناقها حتى اذا دله
استثلاث الابارح تخيل الامل كما في قوله تحكم والمعقول الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطوء في
الابل يظهران غالبا في الاعناق وبين امرهما في الهوادي وساير الاجزاء يستند اليها وفكر كرة وبعيها في الثنية
وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات للحاق المشكل بالمشكل كما في قوله امرتني النفس فلت لم اعطى
بعسليه واوردف اجيادا وايكلا اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يمتطى به لانه كاوكدي يطلب
بزيد ثم ثنى طوله عند قطبه ثم بالغ فجعل له الجاز اردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على تأنيه
سامره والشد والمشقة لم يستعاره كما كلا ينوء به اي يثقل به والظاهر من هذا تبعيل الاستعارة بالكناية
للمثال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له

اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع والمشابهة الاخيرة
لا تكون الا عقليا لما عرفت وجهة التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف فيه
حسي وجه عنه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي
فاخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه من حلي القبط التي سبكها
فان السامري عند القائه في تلك الحلي الحفرة التي اخذها من موطئ فرس جبريل ثم والجامع الشكل فان ذلك الحيوان
كان على شكل ولد البقرة وهذا كما في الصورة المنقوشة على الجدار من جامع الشكل والجميع اي المستعار منه
له والجامع حتى يدرك بالبصر ومما ذكر ان السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار
والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي
هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما علم من
الاستعارة المصرحة وزعم المتن ان فيه تشخيص الاول الشيب بتخيل انه من اعراض النار والباس والاناره وهذا استعارة
بالكناية والتخييلية تشبيه الشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر ملاءمة فهو استعارة
تصريحية لكن الجامع منها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع
عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فانهم مظلمون فان المستعار منه كشط الجلد من نحو الشاة والمستعار
له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القتال قلته وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على امر اي
حصول امر عقيب امر ما او فعالا كما ترتب ظهور الجسم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن
مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارىء عليها كما ترى فهو ظهر
الشمس فعند سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف الشيء الطاري عن الشيء فجعل ظهور الظلمة
بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح
ان المستعار ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بما لا يريد ذلك لعيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون
اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور الشيء من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام والجيب مجمل فيما

على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان انسلخ المراد بظهور النهار تميزه من ظلمة الليل وبان الظهور بمعنى
الورود كما فى قول الحماسى وذلك عاريا ابن ربيعة ظاهرا قال الامام المرزوقى ذلك عار ظاهر لى زايل قاله
ابو عبيدة وغيره الواشون اى اجتماعا او ذلك شكاة ظاهر عنك عارها اى المعنى استعاره زوال الظهور
من ظلمة الليل فاقام من مقام عن بتكون موافقا للكلام غيرها وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى
النزع نحو سلخت الاهاب من الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة سليخ
قد هب عبد القاهر والشكاكى الى الاول فما استعمال الفاء فى قولك تكاملا فاذا هم مظلمون ظاهر على الاول
وبينهما واما على قولهما فانما يتبع من جهة انها موضوعة لما يعقبه فى العادة عرفا غير ينزاح وهذا يختلف
باختلاف العادات فقد يطول الزمان والعادة تحتمل فتقتضى عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه
الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام
بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغى ان لا يحصل الا فى ضعف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه
يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بالامهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يتبع اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
كما يتبع اخراج النهار من الليل فجاءه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم
الا ان يقال نزع ضوء الشمس من الهواء فظلماء الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز فانكسر الانكسار لا يتبع
فى الظلام بين حصول الظلام وبكون نسبة دخولهم فى الظلام الى نزع ضوء النهار نسبة الانكسار الى الكسر
فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا شك ان الشئ انما يكون اتم اذا
اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور
النهار لا عقيب زوال ضوء النهار شيئا فشيئا واما مختلفة بعضه حسى وبعضه عقلى كقولك رايت شمسا وانت
تريد انسانا كالشمس فى حسن الطلعة وهو حسى وبهاء الشان وهى عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم
لندرة وقوعه ولانه فى الحقيقة استعارتان لجامع فى احديهما حسى وفى الاخرى عقلى يندرج فيما تقدم ثم لا يكون
نوعا اخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه بتنوع الى خمسة انواع تنوع المشبه اليها كما قد ذكر فى باب التشبيه

الاقسام

الاقسام والا لعطف على قوله ان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اى الطرفان اما عقليان نحو
بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اى النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الافعال والجميع عقلى فان
قلت لم اعتبر التشبيه فى المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما يجئ من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا
او مشتقا تكون الاستعارة تبعية والتشبيه فى المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة
كاسم الزمان والمكان والاله ولان المتظهر فى هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذى ينام فيه
يحتمل ان يكون المراد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية
ومنهم من جعله تبعية وهو الظاهر الذى هو المستعار له
اقوى وهو الجامع يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال فى الموت
اقوى منه فلا يصلح جامعا بينه وبين البعث الذى هو فى النوم اقوى واشهر لكونه مما لا بنية فيه لاحد وقرينة
الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم
ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه قد يتبع
من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا اشتهر هو القرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له والمختلفان
عطف على قوله اما عقليان اى احد الطرفين حسى والآخر عقلى والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان
المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى بين الامر بانه لا
تخش كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كالضرب
الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى انهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط
وهو حسى والمستعار تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع المحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية
تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى يكون استعارة
بالكناية واما عكس ذلك اى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية فانا
المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرد وهما عقليان والاستعارة باعتبار
اللفظ المستعار قسمان لانه اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يعقل

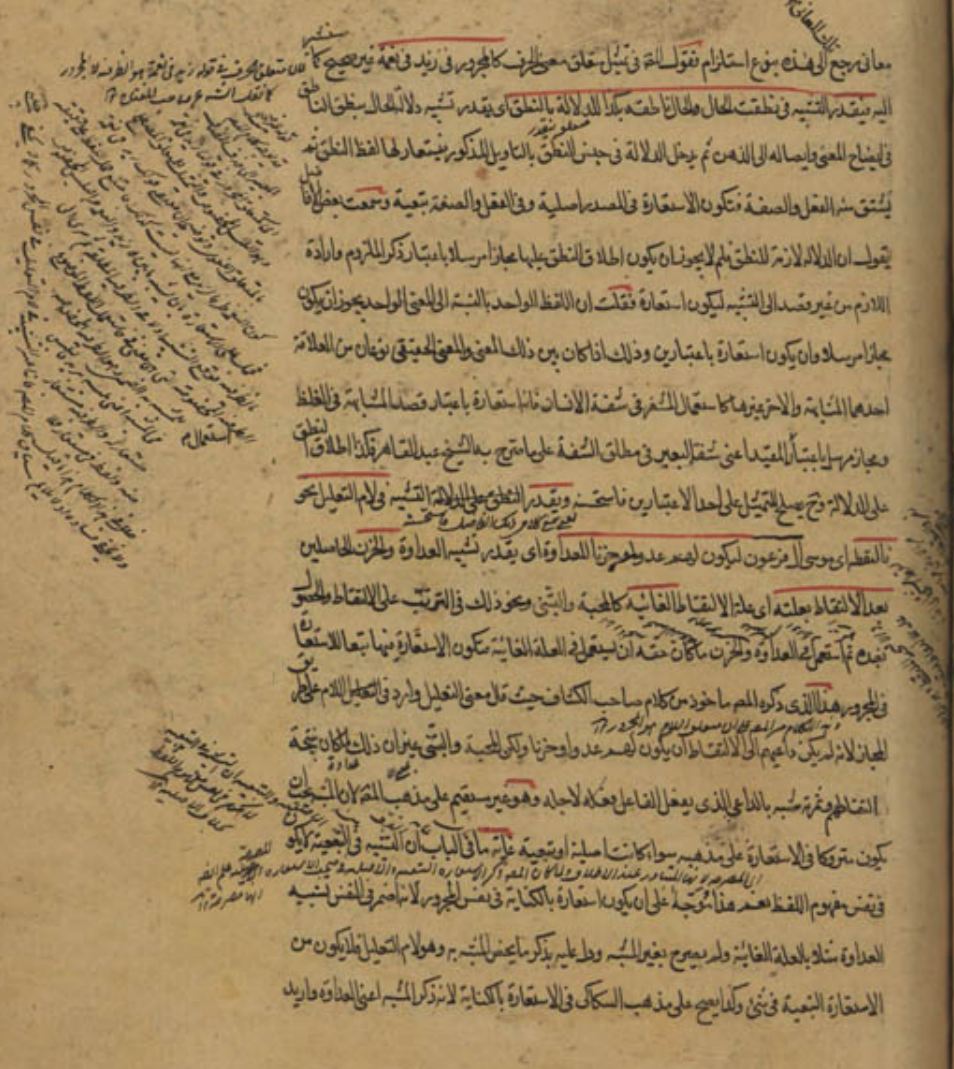

بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصد اشكالي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال انما
ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة فانها كلمة مستعملة بما وضعت له على اصح القولين وليست
حقيقة بل مجازا لغويا انتهى وقوله اللفظ المستعار موضوع للاستعارة على مذهب من التاويل والظاهر ان قوله على
اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما بين القولين من
الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا او عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها
مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق هو ليس اصح القولين ولو كان كذلك فكيف يخرج بقوله من غير
تاويل فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة ويركب كون الكلام قلقا وعرف الشكاكي المجاز
اللغوي بالكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا بالنسبة الى النوع حقيقتها مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في القوي للعهد الى المستعمل في ضمن
المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى النوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان
نوع حقيقتها العرفي او على هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه الذي
دل على المقصد اتى به ثم قال فقولي فيما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة
عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى الشكاكي بقيد التحقيق اي بقيد الوضع في قوله بما وضع
له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما ترى انها مستعملة بما وضعت له
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة فيما وضعت
هذا واضح لكن في هذا المقام قلقة لانه تال وقولي بالتحقيق احترز عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا ناشئ كانه
احترز عن ان لا يخرج الاستعارة بقوله بغير تاويل لاحترازه عن خروج الاستعارة لان من عدم حرفي جهاني يجب ان يكون له
تاويل مثلا في السماء علم زيد لا يعلم انها لا في الظرفية بالنسبة الى النوع حقيقتها احترازا عما اذا اتفق ان الكلمة
مستعملة بما وضعت له لا بالنسبة الى النوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الخايط في مختلات الاشياء
او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحافر مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد

يكون الكلمة قد استعملت في غير ما
معناها اللغوي فكون مجازا لغويا

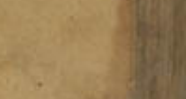

فاسد لان ذلك مجاز فكيف يصح الاستدراك منه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احترز عن غير ما اتفق
انه ليس ذلك ويرد ما ذكره الشكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل به نصه مدة
الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة
ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في
تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد
وان اراده ذلك فقوله ليحترز به عن كذا وكذا سعي على المجتهد وتسامح واجيب بانا لا نتم ان الوضع عند
الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن
الاستعارة لان نصب اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين
الدلالة تلافيا في الوضع كما في المشترك فان المستعمل يرى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف
ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا
يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وورد ايضا ما ذكره بانا نختار
باصطلاح به التخاطب او نؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل لفظ الصلوة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه هذا اللفظ لا يشتمل
بما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى
التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاشكال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اختيار
هذا القيد في تعريفها انما يكون بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المتن الذي
هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا بنفسه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها الرابع الاول
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وسياتي ان هذا القيد مراد
في تعريف الحقيقة لكنه الكتفى من ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات
كلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يتبع ان تعريف الوضع بلام العهد اتفق عن

هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة لذلك الوضع لا الوضع
الذى وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة فى قولنا فيما هى موضوعة
له بالوضع الذى فيه وقع التخاطب ولا تعنى بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التى يختلف
باختلاف الاضافات لا بد فى تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما
يحذف من اللفظ لانسباق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف جميع المنطقيين من تعريفاتهم الكلما
للخمس والمتقدمون من تعريف الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد اية قد تكون حقيقة
ومجازا لكن بحسب الوضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث
انها موضوعة له اى مع قطع النظر عن امر اخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى
ما يلوح ان الجواد لا يخيب سائله اى من حيث انه جواد وقد يخرج التعريف نحو الصانع اذا استعمله الشارع
فى الدعاء لان استعماله اياها فى الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة
بل من حيث لها اللام للموضوع لم لا يتم على هذا ينبغى ان يزاد القيد فى تعريف المجاز ايضا لانا نقول الاولى
الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وبيانا انه لو ترك فى تعريف المجاز لصار المعنى
الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له من حيث المجاز فصار المعرف اعم من المعرف لان الكلمة المستعملة
واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع
علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا احتاج تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل على
انه قد مر ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح والجيب بانه يخرج
بقولهم مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا يتصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له
وهذا غلط لانا نشاريه الى الكتاب حيث يتوهم اخذ هذا الفرس شيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على
انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال كتب هذا الفرس وقسم التكلم المجاز اللغوى الراجع الى نسبة
الكلمة التى هى للغاية الى الاستعارة وغيرها بانه ان تقتضى المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة

وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به الطرف المذكور الاخر اى الطرف المتروك مدعيا
دخول المشبه فى جنس المشبه به كما تقول فى الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد
لما يختص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء
السبعية لها ثبت لها ما يختص المشبه به اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اذكرى اسم الاسد كما اذكر الحيوان
المفترس والمنية قد يرمز اليها مع الاظفار فى معرض السبع مهما فى انه كذلك يتبين به ما هو ان الحارزة قال السيد
جوز مع العارية فى معرض الاستعارة لانهما وان الاباين احدهما مالك لها والاخر اليس بمالك ويسمى المشبه
بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعارة بالكناية هو البيع المتروك و
المستعار له لفظ البيع والمستعار هو المنية وكلامه فى مناسبة التشبيه كان شعرا بان المستعار هو الاظهار
مثلا وسيجىء من كلامنا ما ياتى جميع ذلك ففى الجملة قد وقع منه بحثا على زعم القوم فى تحقيق الاستعارة بالكناية
وقسمها اى قسم السكاكى الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور هو فى
التشبيه هو المشبه به وجعل منها اى من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقسمها ابتداء الى
المبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية بما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتخييل والتحقيق
كما ذكرنا فى بيت زهير وفسر التحقيقية بما ترى ان يكون المشبه المتروك محققا حسا او عقلا وعدل التخييلى على ما يمثل
الاستعارة كما فى قول الهذلى تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة
المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى المتنزهتين من امور لوصف صورة
اخرى ورد ذلك بانه اى التمثيل مستلزم للتركيب المتانى فى الافراد فلا يتحقق حينئذ من الاستعارة التى هى كما سيأتى
المجاز المفرد لان اللوازم يدل على تناسى الملزومات والالتزام اجتماع المتنافيين ممنوعة وجود الملزوم وجوابه
انه مدفوع التمثيل قد يتناسى من الاستعارة لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد ولا يلزم من قيمة المجاز المفرد الى الاستعارة فيقيد
انه قد يكون كل استعارة مجازا مفردا كما سيأتى الابيض اما حيوان او بهيمة والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون فقيد
يدل تخلصا على انه لم يجعل الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له قال ولا يخفى

الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه بها اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا
للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفى التشبيه ويريد به الطرف
الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التى جعلها
قرينة الاستعارة انما هى قرينة التشبيه المضمر فى النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو
لو اريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه
ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة يقتضى ادعاء ان المستعار له من
جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعترافا
بحقيقة الشئ اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل فى الاستعارة المصرح بها
مسمى المشبه فكما ندعى هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصى عن التناقض
بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل افراد السبع قسمين
متعارفا وغير متعارف ثم يذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظى المنية
والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح
بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له على التحقيق من
غير تاويل حتى يدخل فى تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى
الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا
لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله فيه اى فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل
وبالجملة ان كل واحد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا
البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له
ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره

وذلك

وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعائى المغير المتعارف لان الادعائى هو عين المشبه
الذى هو المنية وهو ظ بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة
فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نم ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى
مثل قولنا اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من
افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله فى الموت قد يكون
باعتبار انه موضوع له فى مثل قوله دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد
من افراد السبع غير متعارف كما فى اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار
الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من
افراده فليفهم هذا غاية ما يمكن فى توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو
لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان
المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى
المصدرى وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوى اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار فى الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح فى اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية
استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفى اخر فصل المجاز العقلى بان الربيع
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر
المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى
اعنى استعمال المشبه فى المشبه به ادعاء فيوافق كلامه فى بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره
واختار السكاكى رد الاستعارة التبعية وهى ما يكون فى الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة
المكنى عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اى قرينة
الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اى قول السكاكى فى المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة

الافظار اليها فقوينها فقولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت بالحال حقيقة لا استعارة
كما قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة
للاستعارة وهكذا في قولهم تقرير بهذه الخلفيات يجعل للهذليات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية
على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ان لكم
لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام
التعليل اليه قرينة وكذا في قوله لم صلبتكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والا لكان
واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية
وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى العبث
لما فيه من قليل الاقسام وقد مر اختياره التكملة بانه اي قدماء السكاكي ان قدماء التبعية نطقت في قولنا نطقت الحال
بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية انما تكون عند السكاكي
لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام الاستعارة المشار اليها بقوله والمراد
المشبه الخ وارادة المشبه انما تكون بان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية
تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها استعارة تخييلية لوجود المكنى عنها في كل نطقت الحال واشباهه
بدون التخييلية ح ووجود اللازم بدون الملزوم ممتنع اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية ظاهر
والا اي وان لم تقدر التبعية التي جعلها المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا بان تكون التبعية نطقت مثلا استعارة
لمجاز أرسل مركب من الخلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا معنى بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب
السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يات لم ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال
بكذا حقيقة بل الزم ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما ذكر من مجرد كون العلاقة
هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون كافيا اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين

الامرين ثم منا الا يخفى ان ما يلتفت اليه وذكر بعض جوابا عن اعتراض الخ انما الانتمان لفظ نطقت اذا كان
حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال ان يجعل لها لسان واليم معنى قوله
في الحتاج لا يفك المكنى عنها عن التخييلية ستارة المكنى عنها الا على الحس كما فهم الخ فانا نقول
نطق لسان الحال وارد نا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هو بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة
المتكلم للحال التي منها استعارة مكنى عنها وتخييلية لما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية
فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلام ولا ساس له بكلام السكاكي والعجب ممن
يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظر فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها
التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بعيد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى يتقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة
لابطال العهد وهذا امر محقق معقولا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية تخييلية
وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فهو الخ البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها التخييلية انما هو مذهب
السلف وعند الارقم فيها اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبهة بالسبع وهي
توجد بدون التخييلية كما صرح به في الجان العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر متقدر وهو كما في
اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالاثبات في قولك اثبت الربيع البقل والمراد في قولك
هزم الامير الجند تلت هذا يصلح ابطالا لكلام المتم لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل
الوهمي كالاظفار يجب ان يقدر امرا وهميا شبه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية
فهم يعتقدون كلامه انه يكون رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل
على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تغيير المتم مثلا في نطقت الحال بكذا ليجعل تشبيه الحال
بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملا في معناه الاصلي كما
هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف اين لما تر

معاند النوع معاند لذلك النوع والاخص مع اللازم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف
المذكور ان المراد من الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية
لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا
هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل
النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع
اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها
وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة
والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قوله
انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه ولذلك كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة الملزوم
تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا اي جاء الامير معه توجيه التوفيق بين كلامي المفتاح
معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في بيانها
والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة اللازم فليس بصحيح لان المجاز
ايضا لا يراد بالمعنى ما عنى به اللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وملازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه
اي فرق السكاكي وميزه بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال
من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي
هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم
ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة
للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يتم التعليم بواسطة
انضمام القرينة فلا يحتاج الى تعينه ولو سلم فكذلك المجاز ايضا كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال
من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع

الانتقال

الانتقال منه لانه قال يبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم
للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم
فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك
وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول
القامة ولهذا جوز كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو
تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين
كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول منها
باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة منها اي من الاولى
ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة
ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم
القاطع الضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هو مجموع معان وهو
ان يؤخذ صفة فتضم الى لازم اخر واخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية
عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص
بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى منهما اي ما هي معنى واحد قريبة والثانية اي
ما هي مجموع معان بعيدة وفي ذلك المقام نظر ولعل وجه النظر ان تفسير القريبة في القسم الثاني بان يكون الانتقال
بلا واسطة والبعيدة بان يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع
معان كلاهما خالية عن الواسطة اذ ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى الحكم ثم منه الى
الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر
وتلفيق بينهما وتكلف في التأدي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية
المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والشجاعة والكرم وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة

فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المط بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها
بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا
طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح بالتضمن وفي الثانية تصريح ما
لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع
تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان
طويل نجاداهما والزيدون طويل انجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظ وفي الاضافة تقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتجمع وتثنى الصفة لكونها
مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني
المضاف اليه وهو النجاد لكونها جارية على الموصوف في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في
نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها
نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقوي بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوره فانه تقبح
فيه الاضافة وكذا تقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية
مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من
الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بشيء من التشبيه قلت
للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى السبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع
خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على قوله واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها
على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل به
على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد
وليس ينتقل منه الى الاخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا يمتاز
عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض

القفا

القفا قال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه
لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المط وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال
منه الى المط بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المط بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح به
وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله اذا لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المط بها بواسطة
فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها
اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل
ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها
يختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية
الكناية المطلوبة بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المط بها تخصيص
الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة و
المروة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه
الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه لها بان يقول انه مختص
بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي او بمثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اي
او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد
ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له
او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافته
او اسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره في قولنا
طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان
ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك
الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن

يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما
يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها
ح بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي
اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب العراقة والاصالة وان كان بعضها
لا يخ عن تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصد الاصلي والغرض الاولي
هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون قسمة
المطابقة ويسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين
متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية
الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان
التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل السلب والايجاب او تقابل العدم والملكة
او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع
الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر
لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال
والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع
والقسمة تقتضي ان يكون ههنا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول
فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني
بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وهو اي طباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر
واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون

ظاهرا

ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو لا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر
الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان
ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في نفس الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه من اقسام الطباق
وليس قسما من المعنوي براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد
حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب
الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب خضرا من ثياب الجنة فقد
ذكر كون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في
هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن الطباق البيان ولا ينفيه الا من يعرف معنى الكناية
واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر الغيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر واسود يومي الابيض فودي
الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي
له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع
بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان
الرحمة وان لم يكن متقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل
لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن متقابلا للسكون لكنه
يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله
اي قول دعبل لا تعجبني يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه فبكى ذلك الرجل فانه لا يقابل بين البكاء
وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى
الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا
بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق

يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين او
اكثر ثم بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الجملة
لازم ان يكون جمعا بين معانٍ متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين وتحقيقه
فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد والذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين
نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي ليضحك القلة المتوافقين عما بالبكاء والكثرة المتقابلين
لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قولهم اي قولك لابي ولامه ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا وابغض للكفر
الافلاس بالرجل بين الحسن والدين والغنى بالفجر والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة
نحو قاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره
للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا لم يحتج الى بيانه بقوله والمراد باستغنائه زهده
فيما عند الله تعالى كانه مستغنٍ عنه اي عما عند الله تعالى ولم يتق اذا استغنى بشهوات الدنيا عن جنته
فلم يتق فيكون الاستغناء مسببا لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فقد هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد
تركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة السدى
والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة بيدا الخرجيك قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر ضد بعضها
واذا شرط هنا اي فيما بين المتوافقات امر مشترط ثم اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر
كما بين الامرين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير
وهو التعسير المعبر عنه بقوله فنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل
والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي ولامه من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع
ولم يشترط في الكفر والافلاس ضدين وسر اي من المعنوي مراعاة التظير وهو التناسب والتوافق ولا يشترط
التأليف وهو جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد او بكون كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد

من الطباق وقد يتركب

يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة
امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالفتي المعطفات اي المحنيات من عطف العود وقطفه
حناه بالاسهم مبريه اي محدوده من برأمحته بل الاوتار رجع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين الاكثر
كقول بعضهم للمهلبي الوزير اما الوزير ابا اسحق ابي الوعد شعيبي الوفيق يوسفي العهد محمدي الخلق وقد
بين اكثر كقوله ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الذي مر بالخبز للمانوت مذ قديم احاديث يروينها
السول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب بينه بين الصحة والقوة والسماع والخبز للمانوت والكرم
والرواية وكذا ناسب ابنه بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من حسن الترتيب والفضيلة
اذ جعل الرواية لصاغر عن اكابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر البحر على ما بين
اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تناسب الاطراف وهو ان
يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا يدركه الابصار وهو يدرك الابصار
وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء ان
المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت
العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو
العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس لاحد عليه حكم وهو العزيز اي الغالب الذي لا يغلبه
يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة او الحكيم بمعنى
الذي في محله اي انه لا يغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكم بما
تفعله ويحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معينين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين هنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض
لا ساق له كما يقوله والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان
لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما وهذا يسمى ايهام التناسب

واصلها

كلمة في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن ببال يقوم الرسم غيره
السقط الحرف الناقة المهزيلة وهي مجرورة معطوفة في البيت الثاني يحل من الرحط الما آتى عاقة والنون هو
المعروف من حروف المعجم سمّيه بذلك الناقة في الدقة والانحناء والمراد بها النحوت على ما فهم وراء واسم فاعل
من رايته اذا ضربت ريته وكذلك والاسم فاعل من ولاء الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما يقع
على الرسوم من المطر وقوله يقوم الرسم صفة راء والمعنى يحل هذه الحبيبة من ان يركب من الوقوف ما هي مختفية في الضمير
في الضمير والانحناء كالنون يبكي الاعرابي لزيارة الاطلال ويعرب بانها اذا حالت بها من سدة الهزال بدت
ان تراكب هذه الحبيبة ثمان ذات اسم ففي ذكر الحروف والنون والواو والدال والنقطة ايهام ان المراد قطعا بها
المناسبة واما ايهامه بعضهم بالتعريف من قولهم ورد معروف الذي على اون وفيه خطوط بعرفها
الفحول وهو ان يوفى في الكلام بعض اسمائه وجعل سوية المفاوز اوستاونة المفاوز كقولك من يصف
سحابا بالكرم وسيبا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بالدرهم ونقش بالعبد وزين
بالاعين وضحك بالانوار تبرجا اي لبس الرجال والوحي الثوب منقوش والخز وزجمع خز وتطرزت اي اتخذت
الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقولك
ديك الجن احلى واحمر وقعا واقع ولن واحسن ودنس وابر وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا
على الاعداء وصار التخالف نافعا للموافق ليتا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ودنس اي اصلح حال من يخيل
حاله وابرى من برى القلم اذا نحته اي اشد حال المجدين وانتدب اي اجب للمعالي واجمعها اتق
عبد الرقيب ٢ ابن المنير والصلاح ديه للامر فانتدب اي دعاه لهُ فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمع بين الامور المتقابلة
دسنه اي من المعنى الارصاد وهو نصب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد
ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس ليستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وتسميهم
المتيمم ايضا وهو ان يرسم بينه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من القصيدة وهي في الشرع بمنزلة
البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرع ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى

وهو في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يلي عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او
الفقرة اذا عرف الروي العارف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو
حرف الذي بني عليه او اخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف منه
العجز لعدم معرفة حرف الروي كقولك تحلى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك
لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز هنا فيما
منه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كذا في فلس
الذي حللت محللي واسر الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز
مجرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت
نحو قوله تعالى اي قول عمر بن معد يكرب اذا لم يستلم ثيابا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المتوى
المماثلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او
تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقولهم قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه اي سله اذا سألته اياه
من غير روية وطلبه على سبيل التكليف والتحكم لان اقتراح الشيء ابتدعه وسمي اقتراح الكلام لابتدائه
غير مناسب على ما لا يخفى نجد بمجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخة قلت
الطبخ اي جيئة وتسميا اي خيلاء وذكر خالة الجيئة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما في
نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا
نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون
وهو يحتمل صبغة الله مصدرا لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ موكد
لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان تطهير النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين
ردا لاعليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله موكدا لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان
تعليلا لكونه موكد الامنا بالله ثم اشار الى بيان المماثلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ

تقديرا بقوله والاصل ينبغي اى فى هذا المعنى وهو ذكر التعبير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم
فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه يطهرهم فاذا فعل الواحد منهم لولده
ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة
لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا امنا بالله للكافرين اما
اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم
ايها النصارى فعبر عن الايمان بصبغة الله لما كانه لوقوعه فى محبه صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة
الحالية التى هى سبب النزول من غمس النصارى اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا
كما تقول لمن يعزم الاتجار اعزم كما يعزم فلان يريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم تعبيرا عن
الاصطناع بلفظ العزم لمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر فى المقال ومنه اى من المعنوى المراوحة
وهى ان تراوح اى توقع المراوحة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم وقد جيل بين العير والنزوان
بين معنيين فى الشرط والجزاء اى تجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مرددين فى ان يترتب على كل منهما من
ترتب على الآخر كقوله اى قوله النحوى اذا ما نهى الناهى وصفى عن جهلها نلج بى الهوى ولم منى اصاخت
الى الواشى اى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه وهو ينهنه وصدقته فيما انوى على نلج بى الهجر وارواح بين
الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فان ترتب عليهما الجواب نهنى وسلم فى قوله اذا الحاجات
يوما تفاضت وهما تذاكرت الغربى تفاضت وموهما اراوح بين الاحتراب وتذكر الغربى الواقعين
فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان نهنى عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمراوحة علم ان معناها ما ذكرنا
لما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين فى الشرط والجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناشئ
بجاح الهوى وفى الجزاء بين اصاختها الى الواشى وبجاح الهجر اذ لا يعرف احد يقول لمراوحة فى نثر قولنا اذا
جاء زيد فسلم على اجلسه فاعلمت عليه ومنه اى من المعنوى العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء
فى الكلام على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا

هوان

ولا عكس منه ٣

على السادات ٣

هوان يقدم فى الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما اخر ويؤخر ما قدم واما ما عبارة المعم فيعتمد فى
ذلك قوله تعالى ويحيى الناس والله احق ان يخشاه وقول الشاعر يريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الوداع
الذى يريع ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفى جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو ملك
السادات سادات العادات فان العكس قد يقع بين العادات وهو احد طرفى الكلام وبين السادات وهو
الذى اضيف اليه العادات ومعنى تنظيم بينهما انه قدم العادات ثم عكس فقدم السادات على العادات وبينها
اى من الوجوه ان يقع بين سقاتى وغادين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فقد وقع العكس
بين الحى والميت بان قدم الحى واخر المجب الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحى وهما متعلقان لفعلين فى جملتين
وبينها اى من الوجوه ان يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقد
وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان فى طرفى
جملتين ومنها ان يقع بين طرفى الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون وبلها رداء ثوب ابى والجنون فنون
فجعلت تعاطيت الفنون وحظها تبين لى ان الفنون جنون ومنه اى من المعنوى الرجوع وهو العود الى
الكلام السابق بالنقض اى بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اى قوله زعم يقف بالديار التى لم يعهدها القلا
لى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يقف الديار نقم
عادا اليه ونقضه بانه قد يغيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش
حتى كانه اخبر اولا بالتحقيق ثم رجع اليه عقلة واتاه بعض الافاقة فتدارك وتخصص كلام السابق
تاليا بلى بعفاها القدم وغير الارواح والديم وسئله فان لهذا الدهر لايلا لاهله ومنه اى من المعنوى
التورية وتسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية
وهى ضربان مجردة وهى التورية التى لم تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه
اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقراء
ومرشحة عطف على مجردة وهى التى تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب الموتى به عن المعنى البعيد المراد بها

بلفظ بنيناها عن السماء بينا ها بايد بانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او نقول كقول القاضي ابي الفضل عياض رحمه الله بايدا اي بقوة والخزالة من طوال المدى خرفت فما افترق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليل العقل فتوهمت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بها بالمخزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا وحيث ذكر الزام قد كذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من الترتيبين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا سقط الجدا فتوخى الحمل والله اعلم للفتى مكارم لا يخفى وان كذب الخال واراد بالجد الحظ وبالعجز الجماعة من الناس وبالخال البخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك بمراد فالملوك حجلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد وكالغل والبسط والتقسير بالنعمة والتمحل للتشبيه من ضيق العطن والسائرة من علم البيان سيرة العوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل تذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتحمل المفردات حقيقة او مجازا وقد سدة النكير على من فسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلايل الاعجاز ايضا وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدا الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات يقع للجهال واهل التشبيه والاقوال من طرق التفصيل قلت قد جرى المتن في جعل الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من القرين وسنة اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما الى احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الاخر كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا

اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع من رعيناه النبت والثاني كقول اي قول الجنوي فسقى الغضا والساكنيه وان هم شتوه بين جوانح وضلوع اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو الجمر وفي الساكنيه المكان وفي الاخر وهو المنصوب في شتوه النار اي او قدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا وسنة اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل واحد الى من احاد هذا المتعدد الى ما هو له والا لزم وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخير من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون وليس معكوسا لترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حتف وغصن وغزال فاورد حتفا للحظ الغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو من الرمل ما تعكم في الحظر والاستدارة او لا يكون كذلك وليس بمختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جوادا وبها وبجاعة وثالث وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال ذوي التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو فريقان والك ان تجعله قول الفريقين فالف تالف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فالف بين القولين فان مالف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور او لا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان يالف بين الشيئين في الذكر بتهما كلاما مستقلا على متعلق باحدهما ومتعلق باخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فالف بين الفريقين او القولين احبا لا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول فقوله للعلم

بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء
وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترديد وعدمه وههنا نوع اخر من اللف
لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا
او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت
زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا وللتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم
العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد
بصوم الشهر وامر المرخص لمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله ولتكملوا علة
الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي اراد
ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع اخر من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهدى الى تنبيه الا
النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امرا
بشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا الله علة ما علم من كيفية القضاء
وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره في بيان تطبيق
العلل من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات
ليست لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطية وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة
العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص
فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة
ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم
الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على العدة والثاني
تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحد

من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان
العدة هي الشهر كله في الشاهد وعلة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم
الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة
العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان
يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا
وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت ما مشاجع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء
يقال وجد في المال وجدا ووجد ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي ما يدعو صاحبه الى
الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول
الوطواط ما نوال الغمام يوم ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم
ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر
ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر
فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على
ظلم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك
الاحد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة
مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي
على الخسف اي الذل مربوط برمته اي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي
اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على
التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير و
الى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف قلت لا نم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء

الى آلات القرب فيه اتى واداة يتقرب الى شيء ما يكون اشارة الى غير الحق ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى عيسى
او الى الوليد او بالعكس يحصل التعيين بغاية ما في الباب ان التعيين محتمل وليس مثل هذا في اللف والنشر فليتامل ومنه
اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان او في معنى ويفرق بين حكمهما بادخال كقوله اي قوله الوطواط
توجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونها كالنار ثم فرق بينهما بان
جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء والمتعان وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي
الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم كالآية
كقوله الجمع ثم التقسيم كقوله ابو الطيب حتى قام المديح وهو سيف الدولة وامتعض الاقامة معنى التشبيه
عداها بعلى وقال على رياض جمع روضة وهو ما حول المدينة حرسن هي من بلاد الروم تنتهي بالروم والقسا
جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل
في البيت الاول اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم في هذه
الاشياء فتدرج في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشتمل القتل والنهب والسبي وغير
ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصل وقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا للتوافق
قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا اطلاق في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة
بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وقد ذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت والدهر معتذر
والسيف شفرة والرغم ذلك مصطاف ومربع وقال وقد جمع فيه اربعة العدد وما بينها او كونها خالصة
للممدوح ثم فسر في هذا البيت والمذكور فيما رايناه من نسخ ديوان ابي الطيب وما بقي وقع عليه الترجيح فهو
لما اورده الشيخ والدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا باسار كثيرة والثاني كقوله اي المتقسم ثم الجمع كقول الخنساء
بن ثابت قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهارها نوائم او عند وهسم اوحاولوا طلبوا الجار في اسيافهم اي اتباعهم وانصارهم فعلوا
بحيثية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع
جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا استحداث الاخلاق لما هو كالغرائز

نبيها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين اي ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعهما في البيت الثاني كذلك
بحيثية حيث قال بحيثية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم وادرج التفسير
لكونه معلوما مما سبق من ذكر هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم ياتي اي يوم ياتي الله اي يوم ياتي
اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس ما ينفع من جواب الشفاعة الا باذنه
اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا
يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل
منهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد
فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها
ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها لان لها بداية مخلوقة للابد او هي عبارة عن التابيد
ونفي الانقطاع كقولهم العرب ما اقام ثبير وما اختلف الجديدان وكقولهم ما اختلف الليل والنهار
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ
اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء
من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل
يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكثر
منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكر صاحب الكشاف
بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق الموحدين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء
لان صرف الحكم في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة
لا يخلدون فيها وهم الموحدون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد عن بدا مؤبد
كما يتقطع باعتبار الانتهاء فكذلك يتقطع باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بشرف
الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقدم جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس الى هنا

في سياق النفي ثم نزق بان اوقع الثباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد
انا لا ادري واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء مالهم من نعيم الجنة والى الاشقياء مالهم من عذاب
النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم على امرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مقسما
الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قوله ابا الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كاتهم من طولها
امرد تقابل لمشية وطاعتهم على الاعداء وبيانهم على القتال انا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين
الى الاجابة اذا دعوا الى الكفاية مهمهم ومطاعنة خطب كبير اذا اشتد والان واحد انهم يقوم مقام جماعة قليلي
اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منهما ما يليق به سيما وهو ظرف والث السيف اقام الثنى كقوله تعالى
يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فانه لا يتأتى
اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى في جميع الاقسام ذكرها
وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية يدل على انه تعالى انما يخلق ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث اهم
اللائق فهي من جملة ما لا يشاء الانسان اهم لكنه بعبر تاخير الذكور عنهم لان في التعريف تنويها بالذكور كانه
قال ويهب لمن يشاء الفريقين الذي لا يخفى عليكم تقدم احدهما على كلا الفريقين حقهما من التقديم والتاخير ثم ذكر
الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لعدد هن بل لمقتضى الحكمة وسنة اي من الحصون والحرب
وهو ان يتزع من الحي امرؤ صفة امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامرئ الصفة في تلك الصفة
مبالغة في كمالها اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامرئ الصفة حتى كانه بلغ من كمال اتصافه
بتلك الصفة الى حيث يصح ان يتزع عنه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ما يكون
بين التجريد بمعنى قولهم لقيت من فلان صديق حميم في الاحتاج حميمك قريبك الذي يهتم لامرك اي يتأخ فلان
من الصداقة حداها معه اي مع ذلك ان يستخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المتزع منه نحو قولهم لئن سالت فلانا بالبخل بالبخيل بالبخ لتجدنه
اشد بخلا من الضنة حتى انتزع منه بحرا من السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف

فمعنى

في سياق النفي ثم نزق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد
انا لا ادري واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء مالهم من نعيم الجنة والى الاشقياء مالهم من عذاب
النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم على امرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مقسما
الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قوله ابا الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كاتهم من طولها
امرد تقابل لمشية وطاعتهم على الاعداء وبيانهم على القتال انا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين
الى الاجابة اذا دعوا الى الكفاية مهمهم ومطاعنة خطب كبير اذا اشتد والان واحد انهم يقوم مقام جماعة قليلي
اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منهما ما يليق به سيما وهو ظرف والث السيف اقام الثنى كقوله تعالى
يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فانه لا يتأتى
اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى في جميع الاقسام ذكرها
وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية يدل على انه تعالى انما يخلق ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث اهم
اللائق فهي من جملة ما لا يشاء الانسان اهم لكنه بعبر تاخير الذكور عنهم لان في التعريف تنويها بالذكور كانه
قال ويهب لمن يشاء الفريقين الذي لا يخفى عليكم تقدم احدهما على كلا الفريقين حقهما من التقديم والتاخير ثم ذكر
الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لعدد هن بل لمقتضى الحكمة وسنة اي من الحصون والحرب
وهو ان يتزع من الحي امرؤ صفة امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامرئ الصفة في تلك الصفة
مبالغة في كمالها اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامرئ الصفة حتى كانه بلغ من كمال اتصافه
بتلك الصفة الى حيث يصح ان يتزع عنه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ما يكون
بين التجريد بمعنى قولهم لقيت من فلان صديق حميم في الاحتاج حميمك قريبك الذي يهتم لامرك اي يتأخ فلان
من الصداقة حداها معه اي مع ذلك ان يستخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المتزع منه نحو قولهم لئن سالت فلانا بالبخل بالبخيل بالبخ لتجدنه
اشد بخلا من الضنة حتى انتزع منه بحرا من السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف

فمعنى

فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت منه
اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لئن لقيت فلانا لتلقين منه الكذا
في تقدير حصل لي من حصوله صديق حميم ظيتامل ومنها ما يكون ملحوظا به المعية والمصاحبة في المتزع
منه نحو قولهم وشوهاء من شاهت الوجوه تجت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شداید الحرب تعد اي تسرع في المسابح الوغى اي سعيت
في الوغى وهو الحرب بستلئم اي لابس الامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفيتك وهو الجيد
الكرم عند اهله للرجل من رجل البعير اي حصه عن مكانه وارتسله اي ابعده وفي ومعي من نفسي لا ابتغي استعدادا
بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لا بس درع ومنها ما يكون نحو قولك
في المتزع منه نحو قولهم لقيت فلانا الهر منها دار الخلد اي في جنتم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها
معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط
حرف نحو قولهم اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلان بيت لا رحلت بغرة وعوى اي مجمع الغنائم الجملة منها
غرة وروي نحو الغنائم فالغرف منصوب بارحلن وبيوت منصوب بالظهر مضمرة كانه قال لا الفين بيوت
كريم يعني بالكريم نفسه كانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرم ولد الرجل اي موت وهذا بخلاف قولك
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع منه وقيل تقديره او موت مثل كريم فيكون هذا
من القسم الاول الذي ما يكون من التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه
ولا ترتيب عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في هذا البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى
الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه وترد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بالتجريد والمتكلم نفسه
فانه وجعلها مخاطبا لتكنه كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاحد والمنجم في قولهم اقول لها ان الجبناء
جاءت بكاءك حمارة او تسرعي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قولهم بانجبر من تركب المطي كما تترب
كاسا يكف من نجاد اي ثوب الكاسر يكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا تترب هو الكاسر يكف على طريق

على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف الخيل تقدا بت لم الشرب بكف كريم ومعلوم ان يشرب بكفه هو ذلك وقد خفى هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء لانه كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه وان كان الخطاب لنفسه لكن قسمها براسه ويكون داخلا في قبيل ومنها مخاطبة الانسان نفسه ربيان التجريد انه يتنزع منها من نفسه شخصا اخر يخاطبه في المعنى الذي سيق هذا الكلام لمخاطبته كقول ابي تمام يخاطب الطيب لاجل عذلك تهديها والمال طيب العرف لم تعد الحال اراد بالمال الغنى كانه انتزع من نفسه شخصا اخر يشاركه في فقد الجهل بالمال والحال ومثله قول الاعشى ودع اهريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان مجيء الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على نهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانا الشعر لا يعرض على الجن كما وان جعفا فان الشعر بيت انا بيله بيت بقي او انشدة صدقة وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بالافضل مقصورا عليها الان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استقل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن وان يسلن وينضحن او نحو ذلك بالذهب الى المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تقسيم المبالغة مطلقا والى تقسيمها الذي هو المقبول من المردود وقد ليعذل الرجل وهي بالقاف طلب المبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اعى ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمائر باعتبار عوده الى احد الامرين ويحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى اما ان يكون ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقول امرئ القيس يصف فرسا له بالعدو لم يعرج ان اكر العدو وعادى عدائه في الصحاح العدا بكسر العين المواة بين السيدين يعدو احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين فتور وبجحة اراد بالفتور الذكر من غير الوحش والبجحة الانثى منها وان كانا متعاقبا غير متبجح بها بفعل مخرج معطوف على يتبجح اي لم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان

كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقولهم وذكرهم جارنا ما دام بيننا ويتبعه الكرامة حيث ما اريد ان جاره لا يميل الى جانب الا وهو يرسل اليه الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لاستلزام ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو قوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للسان لتخافك النطف التي لم تخلق اي لم يخلقوا بعد اي لخافك اهل الشرك من المولود النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما دخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظه يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ونحو ومنها ما ثبت السقط بخلاف ما وانما يلا وزاد فكاد ان يمحو الرجا الا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها العثير اي عقدت سنابك تلك الجياد فوقها العثير فوقد فوقها عثيرا اي غبارا لو تبقى تلك الجياد منقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا الى ان قال العفو ادركوا العنبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها مثل الكواكب فصار اشبه بكواكب الليل عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجمعا اي ادخال ما يقرب الى الصحة وتخفى نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القائل من الارجاز يصف طول الليل تخيل بان كوكب النهب في المذنبة وشدت باهدب اي بوقع فيخيل الى ان النهب محكمة بالسلاسل لا يزول عن مكانها وان الجفان عين قد شدت باهدابها الى التهب بطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقرب به الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله سلكوا بالاس ان عرجت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمط على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمط فحسن لو كان بينهما الهة الا الله لفسدتا واللازم هو فساد السموات والارض بطلان المراد بحق وجها عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي يحيل

العقل

فتصدا بانما كرر ذكره للتقرير نظرا لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط لكن
بنية المجوز اخذه علة لروية عند انتفاء عليه وروية عند انتفاء عليه اعني الحالة الشبيهة بالانتفاء المتعلق
صفة ثابتة تقتضي تعليلها بانية عاذرة المدوح فيكون هذا من الضرب الاول سئل قوله الرجل انك
السحاب البيت ومن زعم انه اراد ان الانتفاء صفة ممتنعة البثوت للجواز وقد انبتها الشاعر وعللها
بنية خدمة المدوح فقد اخطأ مرتين لان تحديث نفاق الجواز انه يمكن ان يكون لكنه بل هو محسوس لان الشاعر
بالحالة الشبيهة بانتفاء المتعلق ولان المعلم مدعى في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون
لو في البيت سئلها في قولك تحلى لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط
تكون رؤية ما على الجواز من هيئة الانتفاء علة لكون بنية خدمة المدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء
الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة للعلم لثبوت الوصف
ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة العلم به كما في الاخيرين لعدم العلم
بثبوته والغرض من اثباته فاذا جعلت بنية خدمة المدوح علة للانتفاء كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل
قلت لا يخلو من تكلف لان النظم قوله ان يرى لو وصف علة تناسبه انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به
والمحوج اي بحسن التعليل ما بني على الشك وكونه بنيا على الشك ليحصل من حسن التعليل لان بناءه اما
اعلى ارادة الشك بانيه كقولك اي قولك ابى تمام كان السحاب العرجع الغمر والراد السحاب الماطرة الغزيرة
الماء عيون نخيلها جنبا فمازا راد ترقا، بالبصرة فحضرها اليوم ما تبكي لهن بيد ابع والغدير يرى نخيلها الرؤى في
البيت الذي يليه وهو قوله ربح شفعت ريح الصبا بسحابها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني ساقت الريح
المزن اليها وتجاد من الجود وهو المطر الغليظ القطر والهامع السايل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب
بانها عيت جيبا بحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول مجنون وصيب طلال
عليها الاحمد درسا لا اعلم ولا اتصد ابسا البكي بكاء وجدا بعدا لاحبة سئل بها احد وقال بعض النقاد في
البيت قوم فقالوا اراد التعجيب فقيه ولا ادري ما هذا التفسير لان وجه هذا التفسير انه قصد به الملائم لمطلع

والمعلق بالح

بالمخرج لعدم العيب بالباب ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه يجب ان يبقى للمستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شئ وهو المستثنى منه بما قبلها اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما تناوله من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب يقال وهمت الشئ اى ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح ما فيها من نوع جلالة وتاخذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت الشئ صفة مدح ويعقب باداة استثناء اى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى لم اى لذلك الشئ نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو لازم الاضافة الى الاستثناء واصل الاستثناء بيد اى في هذا الضرب ايضا الاتصال ليكون منقطعا كان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لانا في قولنا ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال نعني بذلك لكنه اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول يبقى على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم سنفية عام يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد لاحد الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ ما قبلها من جنسه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى النفي بينه لانه بني على التقليل وبالح المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما يحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدم السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين

وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة احياء من ذلك فكان ظاهرا من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما ظهر من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل الا ان تواخم سلاما واذا امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو البسة الى الاثم وليس لذلك في الكلام ان يذكر متعددين ثم ياتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان يقول ما جاءني من رجال الا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان يؤخر ذكر رجل ومنه اى من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يوتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل ما قبله معنى الذم والمستثنى بما بعده معنى المدح نحو ما نقموا منا الا ان امنا بايات ربنا اى ما يعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله لما تقرر من ان النفي اذا دخل على المثبت افاد نقيضه والنقم ان يبقى منه والنقمة ان يكره ومنه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين كما استدل الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اى باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر الا انه الغيث الا انه الليث الا انه الصرغام لكنه البرية الاولان استثناء ان مثل قوله بيد اني من قريش ولكنه البرية استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن وسنه اى من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح سنفية عن الشئ صفة ذم لم يقدر دخولها فيها اى دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك لا خير في الا ان يبغي الى من احسن اليه وقولك ما زيد الا شجاع بطل فاستثنى صفة ذم وبعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى لم كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على ما مر وباتي منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق

على كون من تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر وبالح يحلم

قوله

ومنه او من المعنوي الاستتباع وهو المدح لشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله او قولي ابي الطيب بيت

ما الاقحوان بوجنتيك الدنيا بانك خالد ملحم النهاية في النجاعة اذكر فتلاه بيت

لو صرت احمالهم لخلد في الدنيا على وجه التتبع مدحهم بكونه سبب الصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا نهاية

لخلوده ولا معنى لتمنية احد بشيء لا فائدة لم ينه قال العلوي بن عيسى الربعي فيراي وفي البيت وجهان احدهما

انه نهب الاعمار دون المعمرين وهذا ما ينبغي من علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في متقلبه اي قتل مقتوليه

لم ابغ بقصده بذلك الا اصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تمنية الدنيا انما هي بقسمة لاهلها فلو كان ظالما في قتل

قتل ما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه او من المعنوي الادماج وهي ادراج الشيء في الثوب اذا لفقه فيه وهو

تضمن كلام سيق لمعنى ما حكما كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول المتضمن وقد اسند الى المفعول الثاني وهو

الى المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله

فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا الا سعادك في غيرنا واسعدتنا بغير عتب وذكر فقلت له انما فهم المهاد

مع انوان المهم متقدم انما ادرج شكوى الزمان في التهنية فقدمها لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدرجا

لو جعل التهنية مدبجة كان اقرب مما زعم من الاستتباع لشمول المدح اذ غيره واختص الاستتباع بالمدح

كقوله اي قول ابي الطيب قلب بيراي في ذلك الليل احوى كما في اعدتها على الدهر الدنوبا فانه ضمن وصف الليل

بالطول الشكاية من الدهر بمعنى كثرة تقلبي احوالي في ذلك الليل كما في اعدتها على الدهر الدنوبا وقوله معوا حوار اد

به الجنس لعمري ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في بيت ابن بابشاذ ولا بد من جملة في رصائع

ليحتمل ادراج لحلم عندنا فانه ادرج في الفخر الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستقامة عن وجوه خيل شتا

لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستقامة مخرج الانكار بتنبيهها

على ان الدرس في الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد بنى بذلك على انه لم يعزم على مفارقة جهله ابدا لكن لما كان مريدا

لوصال هذا المحبوب الموقوف على الجهل المتاخي لحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه

فان الودايع يستعاد اخرا الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه وبقي محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا

او نحو ذلك من المعاني بين قائل لا يعود لسي عم واخالي فعم وقائل ليست عشيه سواء فانه يحتمل ان يعير العوراء

صحيحة فيكون مدحا وعن خبر وبالعكس ليكون ذما قاله السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن

باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين ويقارنهما باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين

وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية

والايهام ومنه اي ومن المعنوي الغزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما انتهى العاشقان الى آخره مفاخرة تقع عند من ذا

كيف كالك المنصب ومنه اي ومن المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره

لنكته وقال الاخسيسيه بالقاهل الوارده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخاجيه يا ايها الخائن وهو من يولي

دبابكر مالك سوءا بن ابو بكر في النجم صار دا ودرق كانا لعلي بن ظريف مهنى تعلم ان النجم يخرج على

بن ظريف لكنها تجاهلت فاستهلت لغفلة كان الدال على الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله

اي قول النجتري المدح شوري ام ضوء مصباح ايها المنتظر الضبحي اي الظاهر الباغ في بياضها حيث لا يعرف

بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري

اقوم آل حصن ام نساء وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدلل اي وكالتحير والتدهش في الحب

قوله اي قول الحسين بن عبد الله يا ظبيات القاع قرن العلا وهو المسوق من الادنى قلن لنا ليلاي منكن

ام ليلى من البشر خامنة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر كما يقال للذي ومن هذا الخطاب الاطلال

والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امن تذكر جيران بذي سلم عليكما هل الاري من الالاي سنن

وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحير كقوله تعالى حكاية عن الكفار وهل

يدلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وآله كان لم يكونوا

يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في

ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان

يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء واثبت له اي لذلك الشيء حكم منتهما الغيره اي ثبتت في كلامك

وبهذا يعلم ليس بحيث كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم

تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك
الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون انا ان رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة
لرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت وكلام المنافقين كناية عن ذمهم والاذل كناية عن المؤمنين
وقد ابطل الله زعمهم المذكور عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغيرهم وهو الله
ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله
والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل اللفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده بما يحتمله اي احتمال كان مما
اراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق الجلي او يحمل على خلاف مراده بان يذكر
متعلق ذلك اللفظ كقولك قلت فتلت او اردت مرارا قال نقلت كاهلي بالاياد فلفظ نقلت وقع
في كلام الغير عن حملت المؤنة وتقلتك بالاحسان مرة بعد اخرى وقد حمله المخاطب على ثقل عاتقه
بالاياد والمنن والنعم وبجده قلت طولت قال لابل تطولت وابرمت قال جل ودادي اي طولت الاقامة و
الاحسان وابرمت اي ملالت وابرم ايضا الحكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا
القبيل ولما قول الشاعر اخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي خلتهم سهاما سابات فكانوها
ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوبا فقد صدقوا ولكن من ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل
والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في الكلام الغير بل واقع في ظنه لعلي
فحمله على خلاف ذلك وسمته اي من المعنوي للاطراد وهو ان ياتي باسماء الممدوح او غيره واسمائه الباقية
على ترتيب الولادة من غير تكلف والسبك ويسمى اطراد الاسماء في تحديدها كما يطلق اطراد في
الحد وسهولة انسجامه كقولهم ان يقتلوك فقد قتلت عروتهم بفتية بني الحارث بن شهاب يقال ان الله
عز وجل سمى عروة شهرا اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا دهيت عزائمهم وتضعضعت حالهم قد تقلت عزيمهم اي ان يتحولوا
بتقلك وصاروا يخرجون به فقد اثرت في عزائمهم وهدمت اساس مجدهم بقتل فتية بني الحارث وسمت قوائم الكريم
بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي

واما ضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة منها الجناس بين
وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ يخرج به التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفاصيلها وهي
ضربان تام وغير تام والتام منه ان تتفقا اللفظتان في انواع الحروف وكاسن الالف والباء والتاء الى
الاخر نوع من انواع الحروف وبعد الخرج نحو يفرج ويمرج وفي اعدادها ويخرج نحو الساق والمساق وفي
هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد ويفتح احدهما ويضم الاخر فان هيئة الكلمة كيفية يحصل بها باعتبار
حركات الحروف وسكناتها فتحى ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف المبني للفاعل وضرب المبني
للفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على البعض وتاخير عما وبه يخرج نحو التحف والنخ ووجه
الحسن في هذا القسم الى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كان اي اللفظان
المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى مماثلا ان
التماثل هو الاتحاد في النوع فالاسمان اما متفقان في الافراد او الجمعية بان يكونا معرفين نحو
يوم الا تقوم الساعة اي القيمة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام وجمعين نحو قول
الشاعر حدق الاجال الجار والهواء المراء قال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني
جمع والراوية منتهى الاعمار والمختلفان نحو فلان طويل النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو
ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف
او فعل وحرف يسمى مستوفيا فالاولان كقوله اي قول ابي تمام في مراثي محمد بن حميد الطوسي
لذي يحيى ابن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدد وايضا تقسيم الخر التام وهو انه اذا كان احد
قطعيه اي بعطي القسيم التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب ويجدان يكون القسيمان جناس
التركيب فان اتفقا اي لفظا القسيم الذان احدهما مركب والاخر مفرد فيه اي في اللفظ خص هذا النوع
من جناس المركب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا كان ما كان

ذاهبة اى صاحب هيبة ذاعبة ذاهبة اى ذو ريبة وقول ابى العلاء مطايا مطايا ويحك ناد لنا عليها اى ناد بقلع فمطا فعل ماض وما اسم نداء ومطايا منادى والا اى والا تدع لنا ان لم تشق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط فخص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فى الخط كقوله

اى قول ابى الفتح كلكم قال احذر الحمام ولا حمام لنا الا الذى نزل ير الكاس الحجا سلنا اليها فان نفسى فى تلفها

والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى والا فله عن بكاء رد بنان بلله بديع يضاهى الويل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام وقوعه ورود بقاء ومطعم صابه فالثانى مركب من صاب ومطعم والصاب عصارة شجرة مرة المصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين وبالتقسيم ان المركب اذا كان مركبا من كلمة وبعض كلمة تسمى التجنيس مرفوا والا فهو متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح فمن عبارة الكتاب تتابع هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيباتها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو رابعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها او فى هيئاتها او فى ترتيبها لانها ان اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر حتم بتباين اللفظين اما فى النوع والعدد مثلا او فى الهيئة او العدد فقط لم يبعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا خص المذكور فى الاقسام الاربعة وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله وان تم منه ان يتفقا اى على مقدمة اى هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اى لفظا التجانسين فى هيئة الحروف فقط واتفقا فى النوع والعدد والترتيب ويسمى التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون والمركب كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم والفتح واما لفظا الجبة والجنة تتم التجنيس الاخر ويسمى ايضا نحو قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان شددا والمشدد حرفان وهذا يستحيل ان يكون مفرطا ومفرطا محتلفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد الحرفا واحدا

فكانه فى الصورة حرف واحد رديت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف فعلى هذا الراء فى مفرط حرف مكسور كالراء فى مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكنة ومن الثانى متحركة وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شر الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان السين الاول مفتوح ومن الثانى ساكن والراء من الاول مفتوح ومن الثانى مكسور وساكن وان اختلفا فى اعدادها اى وان اختلفا اللفظا المتجانسين فى اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزايد اتفقا فى النوع والهيئة والترتيب سمى الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزايد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما فى الاول او فى الوسط او فى الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد فى الاول مثل والتف الساق بالساق الى ربك يومئذ الساق او فى الوسط نحو جدى جهلك او فى الاخر كقوله اى قوله ابى تمام يمدون من ايدى عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من ايد صفة محذوف اى يمدون سواعد من ايد او زايدة على مذهب الاخفش او للتعويض منها فى قولهم هن عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه خيره بالسيف وعلى من معه حفظه وحماه وقواض من قضا عليه حكمه وقواضب من قضبه قطعه اى يمدون للضرب يوم الحرب ايديا مناريات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف فى الاخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود اخر الكلمة كالمتم من عواصم انها هى الكلمة التى بعدها تاكيدا للاولى حتى اذا تكرر اخرها فى نفسك ودعاه سوء الصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فايدة بعد الياس منها واما بالاكثر عطف على قوله اما بحرف واحد سند الامتم واحدا وهو ما يكون الزيادة فى الاخر كقولها اى قول الخنساء ان الصخر لتاتم الهداة به كان راسه علم فى حرقة القلب بين الجوانح وربما سمى هذا الذى يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا فى انواعها الحروف او اختلفا اللفظ التجانسين فى انواع الحروف يشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد

الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام فى بيتيه محمد بن نمل حين استنهد نوى فى الثرى من كان يحيى بالنوى والنوى
معروف الدهر ما له القسم وقد كانت البيض القواضب اى السيوف القواطع فى الوغى يوم الوغى والوغى الحرب
استعمل ايا ما شئت الآن بترجيع ابتر اى لم يرجع احد من يستعملها استعماله فيقسر والقسم بالجيم الاشقاق
وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التى اهملها المتن فمثال ما يقع احد المحققين اللذين يجمعهما اسم الاشتقاق
فى آخر البيت والمحقق الآخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى ولاح يلجى الجرى العنان الى ملى فحمله الى ملى الحكم
لمح فالاصل ما حى يلوح والاحراس ناعون من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر فى آخر المصراع الاول قوله ونصل الخ بحثى
المعانى ومطلع التخليص عانى فالاول من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر فى صدر
المصراع الثانى قول الآخر احمى وقد كان البتر امكنه فر فانحى الان سواه فى الثرى فالثرى واوى من الثرى
والثرى يائى ومنه اى من الحكم الشرطى التجميع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها
موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما يجئ وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو
توالى الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الآخر وهو معنى قول السكاكى هو اى التجميع فى النثر كالقافية
فى الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ فى آخر البيت اما الكلمة برأسها والحرف الاخير منها او غير ذلك
على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على توالى الكلمتين من آخر الابيات على حرف واحد وانا اذا اجتمعا
حيث قال انا هو فى النثر كالقوافى فى الشعر وهى التى يبقى لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل ان المراد
بالاجتماع معنى المصدر كما اراده المتن وقول وهو معنى قول السكاكى معناه ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله
يعنى كان القوافى هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر
الفقر كما ان القفية ثم توافقها كذلك التجميع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اى التجميع احد اضرب ثلثة اشار الى
ان اختلفا اى الفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا اذ الواو والالف اختلفا
وزنا والا اى وان لم تختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احدى القرينتين من الالفاظ اكثر
اى اكثر ما فى احد القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما فى احدى القرينتين من الاخرى فى الوزن والتقفية

اى التوافى على حرف واحد متى سمع بعض هو يطمع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
بجميع ما فى القرينة الثانية توافى ما يقابله فى الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظ هو فلا قابلها اثنى من
القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسجاع الاذان لكان اكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فتوافر
اى وان لم يكن جميع ما فى احدى القرينتين ولا اكثر مثل ما يقابله من الاخرى هو التجميع المتوازى وذلك بان يكون
ما فى احدى القرينتين او اكثر وما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة او فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او فى التقفية فقط كالقوافى
حصل التمايز بين الملحق والمتمات وعلل للمماثل والتمات اولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى
نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر فالابتر الا ان الابتر السجع يحتاج الى اربع شروط ليختار بفقرات ما القفا
وليختار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالة على معنى احتوى عليه الكلام
تطويلا كقول القاضى احمد الله الذى لا يدرك الا العيون بلحاظها ولا يحد الالسن بالفاظها ولا يخلق الفلك
بمرورها ولا يهرمه الدهور بكورها والصلوة على من لم يزل الكفر اثرا الا طمسه محاه ولا رسما الا رمسه عفاه
او لا فرق بين مرور الشهور وكور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم وقيل واحسن السجع ما تساوت
قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود وماء مسكوب وقيل ان تماثلتا فالاحسن ما طالت
قرينة الثانية نحو والليل اذا هوى ما ودعك ربك وما قلى او قرينة الثانية نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ولا يحسن ان يوفى قرينة بين بعد قرينة اخرى تقصر منها فقصر الابتر قال ابن الابتر السجع ثلثة
اقسام الاول ان تكون الفاصلتان متساويتين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر والثانى ان يكون
الثانى اطول من الاول الطول يخرجه من الاعتدال الى كثير او الا كان تبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول من لفظات
الثانى تسع وله فى القرآن غير نظير ويفتح منه ما كان على ثلثة فقرات فان الاوليين يجيبان فى فقرات واحدة مما
الثانية بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان يجئ ساذجة لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر

محذوف وظلم ممدود ونظل ممدود بمنزلة الثلث كل منهما من لفظين ولو جعلت الثالثة منهما احسن لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو مندوب عيب ناحش لان السجع قد استوى في ابنية الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا ينبغي للانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء غاية فيقصر دونها ثم السجع اما قصير او طويل والقصير هو احسن بضروب الفواصل المحجوة من سجع السابع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا اضع بالفاظ قليلة عسر مواتاة السجع فيه واحسن التقصير ما كان على لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة ما زاد عليها هو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير ما بان تأليفه من احدى عشرة الى اثنى عشرة اكثره حتى عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاول احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاسجاز اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما اتقدما قاربت وما اقرب ما هو ات فانه لو اعربه لحركة حرف الروي لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن ات مكسور وهذا غير جايز في القوافي ولا واف بالغرض اعني بزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلام عن اوضاعها للازدواج فيقولون ايتك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وعشاني الطعام ومرعاني اى اتراني واخذ ما قدم وحدث اى حدوث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فاعلمك بهم في ذلك يتلو ما يأتي في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ويحوها بما يزاوج فواصل وهذا شعر بان السجع هو الكلام المقفى من الفقرة او ما يزاوج الفواصل الا هذا وقيل ان السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام يجلي بي رشدي واثرب بي يدي وفاض من يدي هو المال القليل واصله الماء واثرب بي يدي اي صار ذا ثروة وهذا عبارة عن النظر بالمقل واما الثروي بضم الثاء وكسر الراء على انه مضارع متكلم من ثرى يثرى اذا كثر فهو خطأ وتحريف والضمير في به يعود الى بعض المذكور في البيت السابق وهو قوله ساجديه ما حييت واني لاعلم ان قد يجل بعض الحمد من السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص لانه ربما يستفاد وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لما تنتهيا اي السجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة بنفي

قافيتين ان يكون مبنيا على ما سقط ومنه اى من التقفى لزوم ما لا يلزم وهو ان يلتزم قبل حرف الروى او الفاصلة ما ليس بلازم فى التقفية والتسديد الاصابة ايضا وهو ان يجئ بمثل حرف الروى وهو الحرف الذى بنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا الاسم اقل يجمع بين قوى الحبل او من رويت البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من الرى لان البيت يروى عنه فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما فى معناه اى قبل الحرف الذى هو فى مقابلة حرف الروى من الفاصلة يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات ما ليس بلازم فى السجع مثل التزام الحرف او حركة تحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال عما فى معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجئ والمراد ان يجئ ذلك فى بيتين او اكثر وفريستين او اكثر والاولى كما يجئ بمثل حرف الروى ما ليس بلازم فى السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل فسقط اللوى بين الدخول فحومل فان مجئ قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع وانما تحقق لزوم ما لا يلزم لوجئ فى البيت الثانى اى بيت بجيم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه ان الذى بمثل حرف الروى من قافية البيت او ما فى معناه من فاصلة الفقرة مثلا لا يلزم الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعيتين ليسجع الى الابيات بذلك الشئ ويسجع السجع بدونه ويسلم فساد ما ان كان ينفى ان يقول ما ليس بلازم فى السجع او القافية لموافق قوله قبل حرف الروى او شبهها معناه مجئ ما ليس بلازم فى السجع مثل ما هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة نحو فلا اليتم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر بمنزلة حرف الروى وتقديمى تنبيها فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم فى السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تحقر ولا تظلم ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء فى نحو لا تنهر ولا تقهر كما ذكرنى قوله تخال انيوب الساعة واشق القم وان برواية يعرضوا او يقولوا يجر سنتم وبجيئه قبل حرف الروى نحو قوله سيذكرنى عمرا ان تراخت منيتى الا ربى لم تمنن وان فى جلب عيش اى لم يقطع او لم يخالط بحبى عيشة وان عظمت وفى الاساس تكرمت عليه نعمته واشكرونى وتقديمى شكرت فلانا يريدون نعمته وكانه اراد ساشكر لعمرو بحذف الجار وجعل اليدى بدل استعمال من عمرو فحياى هو فتى يجر بحبوب الغنى من صديقه وللمعظم السكوى اذا المعل زلت نونى الكناية

من تنزل الشر واحتمان المزلات القدم به وزلت النعل بها وما الايظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلى البشرة بل يصبر على ما يريبه من حوادث الزمان وفى هذه تنبيه قولها لم اخر فتعر المزار لدير فقره واذا اسير المرء اليه صاحبه راى خلقى اى فقرى من حيث يجفى مكانها لانى كنت لم تزرها بالتجمل بكانت خلق فترى بمعنى حق نجلت اى انكشفت وزلت باصلاحها الهايا فيها يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم له حتى الاهتمام بالاصلاح بحرف الروى هو التاء وتقديمى بتنبيها فى الابيات بالام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى مذهب السجع لتحقق السجع فى نحو جلت وملت ومت وانشقت ونحو ذلك يعنى كل من الالتزام والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والتاء فى التزام ستتهما وقد يكون الالتزام بتقديم الثانى كالقم وستم والعكس كقوله ابن الرقى لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والاصل يكون بكاء ساعة يولد الطفل والاصل فيه ما قاله الاصمعى ان الرقى لما توفى ابنه وارقد حب التزم نحو ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف فى الايضاح ان ذلك قد يكون فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما استار العسلى لمختار الكسل فانه التزم فى الفاصلتين لمعنى العسل والكسل السينى المجيء بدونها كذلك قد التزم فى استار واختار التاء التى تحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك فى التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروى او ما فى معناه اعم من ان يكون ذلك فى حروف القافية والفاصلة او فى احدهما لان جميع ما فى البيت الا حرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى وكذا ما فى معناه من الفاصلة فيصدق على التاء فى استار واختار انه قبل اللام التى هى بمنزلة حرف الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون فى القافية او الفاصلة كما هم مشروع بان يلزم المتكلم فى السجع والتقفية قبل حرف الروى ما لا يلزمه من مجئ حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه يعنى من حروف القافية او الفاصلة والاولى المناسب ان يقول فى البيت او الفقرة وقوله فى الايضاح وقد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذى يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجئ فى كلمات الفقرة او الابيات غير العواصل والقوافى واصل الحسن فى ذلك كله يعنى فى الضرب اللفظى من المحسنات ان يكون الالفاظ

تابعة للمعاني دون العكس لان يكون المعنى تابعا للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالفاظ مستكرهة معقوفة وجعل المعاني تابعة لما كان كظاهر ممقوه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وقد مر من ذهب على مثل هذا فينبغي ان يجتنب ما يفعله بعض المتاخرين الذين لم سعف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدد من المحسنات ويجعلون الكلام كاذ غير سوق للافادة للمعنى فلذا نرى الكلام ويركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء نذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما تعين اهماله ويجب ترك التعرض لعدم دخوله في مرمى البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموشح وهو ان يوتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتشتى بحتشتى بحتى تجن تفتن عشتبحتى ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط ان نمت داود دررا او درر دررا او درر درا او مثل الحيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حرف احد كلمتيها ساقطا باجمعها وحروف الاخرى غير ساقطة باجمعها كقول الحريري بث الله حيث سعودك يزين الى اخر الرسالة ومثل الوقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها ساقطة والاخر غير ساقطة ومثل الخرف وهو ان يكلف الكاتب او الشاعر بناء رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اول له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بعض ما تعلق بعضها بمعنى اخر كقولهم تكاثر ما ادري رسول الله اعلم ام كقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلقى السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديل وهي سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما العدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان يوتى في كلامك خفاء دلالة ما في كلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع

المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او كونه مشتملا على تحليل مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى المفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني مما لم يذكره لاشتماله على زيادة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في المقدمات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والقسم الثالث يذكر فيه الاشياء وعدها خاتمة وفصلا وعلم بيان الخاتمة انها في خاتم الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهم بعضهم خاتمة في المقدمات الشعرية وما يتصل بها اي المقدمات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القايلين بان الكلام في العرض على العدم كالوصف للجام والحلاوة وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا اختلاسا ولا اخذا ونحو الناس مما يروى هذا لفلان فيقرره اي ليقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والابجمي والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القايلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الوصاف والسخاء ونحو ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بموصوف اي اختصاصا تلك الهيئات عن بثت تلك الصفة لم توصف بخلوها بالتمثيل عند وجود الصفة اي السايلين وكوصف التجيل بالعرض مع سعة ذات اليد فانها تشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقرار بها اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاوساف في اتفاق هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام فانه لا يعد سرقة ولا اخذا نقوله كالاول جزاء لقوله فان اشتراك الناس وهو في الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي فان لم يشترك الناس معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما ينال الا بفكر حاذق يدعى غيره اي في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض السبق والزيادة بان يحكم بين القايلين فيه بالتفاضل وان احدهما اسبق على الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة ضربان خاص وهو نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر ما هي معروف غيره بالخروج من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه

والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيها
بخروجه من الابتذال الى الغرابة كما في الاستدلال للذكرى تنفعه واما تقريرها هذا فالاخذ والسرقة اي واما
بين ان ظاهر وخفي ظاهرا اما الظاهر فهو ان ياخذ المعنى كلا اما مع اللفظ كلا او بعضا او وحده او بعضه
مع اللفظ او يبعض المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الكل بيد الاعتبارين بان احدهما ان يؤخذ
المعنى مع اللفظ كلا او بعضه والثاني ان يؤخذ وحده والغرض الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او
اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية التركيب
والتاليف الواقع بين المفردات بهو مذموم لانه سرقة محضة وسمي قبحا والا فحكي عن عبد الله بن الزبير انه قال لبعض
ابن اوس اذا ات لم تضف احسانا يعني اذا لم تجد صاحب الضيف ولم تؤنسه متوخيا المعذرة ولم تتوجب له طيب
مثل ما توجبه لنفسك عليه وحكمه على الخراب ان كان معقلا اي وجدته هجرك سنيا بابا وهو اخالك ان كانت
مسكرا وله عقل ومعوز وهو ركب حد السيف اي اذا ركب حد السيف تحمل الامور تقطع تقطيع السيف وبوتة تابين
على وجوب الملوت من ان تغيبا اي بلا موع ان تغيبا او المركب من شعرة السيف اي من ركوب حد السيف فحمل او بمعنى الا
بمالي ان يركب من الامور ما يوتر فيه تاثير السيف فحاذف يدخل عليه فهم او لمعة عارض لمستنام متوهم يجد من ركوب سيفه
فحكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معوية فانشد هذين البيتين فقال له معوية لقد شعرت بعدي يا ابكر ولم اعلم
عبد الله الجلس حتى دخل معن ابن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري وانا لاوجل على اينا تعدو
المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله ابن الزبير وقال له الان عد فيما كنت فيه فقال لقد ذكرني
له ونحن فيه ما هو من الرشاقة والحوشية وفي معناه اي معنى ما ليعترض النظم ان يتزل بالكلمات كما ان
ما يراد بها يعني ليس مذموما وسرقة محضة كما في قوله الخطيئة وضع الكارم لا يحل بيعها واقعد فانك
الطاعم الكاسي ذم للمال لا يذهب بمطلبها فاجلس فانك انت الاكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها
صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل او بخلاف طريقة في ذلك اية الا انه قام بحمل مقام بحمل وقال عباس بن عبيد
المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فانه ذهب الفرزدق في شعره الا انه

يعرف اقام مقام تعلم وقريب من هذا ان يتدلل بالقاط في المعنى مع رعاية النظم والترتيب بقي في قولهم
بعض الوجوه كريمة احسابهم فتم الانوف من الطراز الاول سوا الوجوه ليتمة احسابهم فطس الانوف من الطراز
الاخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير نظمه اي لنظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ
اغارة وسخا وكقوله اقام لان الثاني لما كان يؤخذ من الاول ودونه ومثله فان كان الثاني يؤخذ من
الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول لحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى
فمدح اي الثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الناس رقم وراقبه
فاز ولا زال الخائف يرقب العقاب ويتوقعه ليدفعه بحاجته وفاز بالطيبات الفائز اللوذعي اي الحديد
القلب الذكي ولم يقل بالنيل وقول سلم الخاسر بالجاء المهملة سمي بذلك لخسارته في تجارة في الناس سمي
الخاسر لانه باع معجما وبرنه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات هما اي حزنا انتصب
على انه مفعول له او تمييز وفاز بالذبح الجواد اي السديد الجراة نبيت سلم اجود سبكا واحضر افظا روى
عن ابن معاذ راوية لبشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال والله اذهب بقي بهو اخفه منه و
اعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقوله الاحن خلقتا لهم وكل عين وحاجب بسم القتال البيض
عينا وحاجبا وقول ابن بناته بعوج خلقتا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب
نبيت ابن بناته ابلغ لاختصاصه بزيادة المعنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على
ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في المبالغة الفوات توجد في الاول فهو اي الثاني مردود
مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وقد كان قد استشهد في بعض غزواته فهمات لا بل اي
الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعد ان يا تي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيان فلم يات
بمثله وهو قوله انسى اذا نصرنيت اذن بدى من حيث ينصر الفتى ويسيل لا يا تي الزمان بمثله ان الزمان
بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في المسايل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان المعروف في هذا
النحو في المثل وان يقال انه لا يفزا وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخيل الزمان به فقد دخل في المعروف وجود

من الجيش لانها لم تقاتل يعني ان راياته المذروح التي هي كالعقبان تصارت مظللة بالعقبان من الطير التي تتبعه في دمائه القتلى لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى تتلقى ظلالها اعلاها تاتي الم
ليظلل شيئ من معنى قوله الافوه راى عين ومن معنى قوله نقفة ان ستمار يعني ان اباتمام انما اخذ هذين المعنيين من بيت
الافوه لانه لان الافوه انما اراد بقوله راى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت مقبلة لامرية راى
وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المتم اعني وصفهم بالشجاعة والاقدام على قتل
الاعادي ثم قال نقفة ان ستمار فجعل الطير واقفة بالمثيرة لاعيانها وهذا ايضا يؤكد المتم واما البيت
فلم يات بشئ مما افاده قوله الافوه راى عين وقوله نقفة ان ستمار لانه ان قوله ابقى ان قوله ابقى ظلالك اليوم يعني قوله
راى عين لان وقوع الظل على الراايات يدل على ان الجيش لانها تقول هذا يدل على الطير على الدوام
في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه راايات محتة ليعني المعنى الذي اخذه من
الافوه وهو تساير الطير على انها تصيد بقوله الا انها تصيد بقوله في الدماء نواهل وعوا بها تمايع الراايات حتى
حتى كانها من الجيش وبها اي انها تمايع الراايات حتى كانها من الجيش ثم حسن الاول اعني قوله الا انها تصيد لانه لو قيل ظللت عقبان الراايات بعقبان الطير الا انها تصيد لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك لان انها تمايع الراايات حتى كانها من الجيش مغايرة ايضا لقوله تقاتل من الجيش فحسن الاستدراك الذي هو
دفع التوهم الناشئ من الكلام السابق خلاف وقوع ظلها على الراايات ويحتمل ان يكون معنى قوله ويا تم حسن
الاول اي يعين الراايات بتم حسن معنى بيت الاول اعني تساير الطير على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الوجه
لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الفاظ وسنها ما يقبل ومنها اي من هذه
الانواع ما يحسن حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع
يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية مزية تامل كان اقرب الى
القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكره في الفاظ وغيره من
ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسميته كلا بالاسامي المذكورة وبغير ذلك مما

كلها ما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاولين نظم او بان يخبر عن
نفسه اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون
الاتفاق اي اتفاق القايلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من غير ان يكون لاحدهما راى يجيده على سبيل
الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيدا ومتلافا اذا ما اتيته
تهلل واهتز اهتزاز المهند فقال له ابن تذهب بك هذا فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته
على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فقال
سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستغاث بنو اعمامه الى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمل فقال الفرزدق
بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكما قال الاسيد على ذلك السيف الاطلم وابي الطلم
ثم ضرب بسيفه الرديء واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق التفت الى الاسارى
اتضحك ستديم خليفة الله يسقى به المطر فيضرب عنقك فيمن يضرب ولا يهتم من الاسرى وكان اخر الله
ولن يقدم نفسا قتل سبها اجمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اعاد السيف وهو يقول ساكان اذا
ولا يهاب صارم اذا بنا ولا يهاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد لحق فقال السيف
ابي رغوان سيف مجاشع اضربت ولم يضرب بسيف ابي ظالم ثم انصرف وحضر جرير فخبر الخبر وانشد
الشعر فانشا يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع اضربت ولم يضرب بسيف ابي ظالم فتاسف سليمان ما
شاء ثم قال لجرير يا امير المومنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد لحق بابي فقال ولا تقتل الاسرى ولكن
تفكهم اذا انقل الاعناق حمل المغارم ثم اخر الفرزدق بالبصرة دون ما عداه فقال يجيبه كذلك سيوف الهند
تنبو ظباتها وتقطع احيانا سناط القوائم ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم اذا انقل الاعناق حمل المغارم وهل يوجد
الروي جاعلة لكم ابا من كليب اذا حاصنل وادم فانا نعلم ان الثاني اخذ من الاول يقال فلان كذا وقفا
فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص
وما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح

بتقديم اللام على الميم من لحمه اذا ابعده ووجه اتصال القولين بما قبلهما ان في كل منهما التحذير
من الامر بما الاقتباس منهوان يتضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اي على
انه ذلك الشيء من القرآن او الحديث بعينه على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا الحد اخص
مما يقع في اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبي عليه السلام كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب بقوله
امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقولهم
تذر الكلام البحر او هو اقرب حتى اتشد والعرب والثاني مثل قول الهجيمان لما قرن بينهما اعرفا فعرفا
فجرنا بين غير ما حرجم كصبر جميل وان تبلت بنا عيونا الحمينا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا
شاهت الوجوه ورغم اللكع ومن يرجو ان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما استشار الحرب يوم
حنين احذ البنى منه كفا من الحصباء ورمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي تغيرت بالقبح يقبح
وجوهكم وقوله الحريري ترغم اللكع اي لعن اللئيم وقيل ابعد من نجحه الله بفتح العين اي ابعد عن الخير والرابع مثل قوله
عباد ثا اللجيب لي لان ربي سيء الخلق بذيء من الدراءة وهي المخاتلة والملاطفة وضمير مفعوله الراجع الى
وعني وسيرك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات
اي حفتك بكذا اي جعلته محفوفا بها فلا بد لطالب الجنة من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من تحمل المكاره
وهو على الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني
خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن احتطت في مدحك يا احتطت في
ذمي لقد ازلت حلباتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني
اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لماء وبنه ولا نبات وقد
نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جماد لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في وصف الحمام
دخل الحمام فحلق رأسه يجرد الحمام من قشر الثوب والمبرس من ثوب الملاحة ملبوسا وتجريد الموسى ليزيين رأسه
فقلت فقد اريت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير قسيري في الوزن كالمقتبس للوزن او غيره كالمتضمن كقوله

اي قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه وقد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعون
وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون وانا للمتضمن هو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما
فوقه او مصراعا فما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء
واذا كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاحذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من
شعر اخر لكان احسن ليتناول ما اذا انتقض الشاعر شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته
اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقوله عبد القاهر بن الطاهر التميمي اذا اضاء وسدك
وخفت العدى تمثلت بيتا لها يا لقومي ما ابتغي وبالله ادفع ما لا يطيق وبدون التنبيه كقوله
بعضهم كانت بليلة انسية سكرة وتصورت واستدلت سيرة بمحل بوقعدت انتظر الغناء كراكب
عرف المحل فبات دون المترك البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وتمامه كمبتغي على من شعر الغير مع كونه
مشهورا الحاجة اليه قول ابن العميد كانه كان معلوما على احد ولم يكن في قديم الدهر انشدني ان الكرام
اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على
انه من شعر الغير كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على اي سائد يوم
بهي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان
نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وميل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه اليوم كريه وسداد ثغر الثغر موضع
في اليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سد يحفل بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من منازل البلدان اي اضاعوني وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يرعوا حتى
احرج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تتميم واما بدون التنبيه فكقوله الاخر
قد قلت لما اطلعت وجباته جوالق بقيق وهو ضرب من آغذاة السارى الهوج لا تقتلها اني بقتلك
ساعة من باهلة المصراع الثاني لابي تمام والمعنى واحد وتضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان لا يتم بدونه
تقدير الباقي كما سلف والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا انس في بؤس كنا براح والعيش والقلب

تنافى ذى وتذى والان ابتلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تثنى ان الكرام اذا اشارالى الجبت ابوغام والابد
من تقدير الباقى لان المعنى لايتم بدونه واحسنه اى احسن التقديرين ما اراد على الاصل بنكتة اى يشغل البيت والشطر
المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لايوجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه فى قوله اى قول صاحب التحبير اذا لوهم ابدى اى اظهر الى الماهر اى
سريع فهمها وتخرها يتذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرنى من الاذكار من قدها ومن اراك تحت خافقاتى
ويجرى السوابق استعب مجرى على انه مفعول يذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب
وبارق موصوفان معروفان وما بين ظرف للمتذكر او للجرى والجرى وتعرفت جواز تقديم الظرف على المصدر
ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ويجرى عليها بدلا منه والمعنى انهم كانوا تارة لا بين هذين الحدين
فكانوا يجرون الرياح عند مطاردة الفرسان وليسا بقرين على الخيل وهذا الشاعر اراد فى تضمينه بالعذيب وبارق
معينهما بعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغرها النبيهة بالبارق
وبما بينهما ريقها وشبه تحيرة قدها بمايل الريح وجريانها وعمه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على
ابى الطيب بعدم التورية والتشبيه ولا يمنع التضمين التعبير البسيط اذا قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام
كقول بعضهم فى يهودى به داء الغلب اقول لمعشر غلطوا وغصوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابرص حل طالع
المنايا حتى تضع العمامة تعرفوه فالبيت تحيم بن وثيل واصله انا ابن رجل وطالع المنايا حتى اضع العمامة
تعرفونى فعبره الى طريق الغيبة ليدخل فى المعنى وقوله غلطوا وغصوا اى وقعوا فى الغلط فى حقه وحطوا
من رتبته ولم يعرفوا مقداره وعنه بهم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوى على طريق التهكم ورمانا
حتى تضمن البيت بما اراد على البيت استعانة تضمين المصراع بما دون ابداعا لان الشاعر الثانى قد اودع
شعره بيتا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورقوا لانه رقا اخرى شعره بشعر الغير
واما العقد بمعنى ان يضطر نثرا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان
طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه من النثر الذى قصد نظمه ان كان

غير القرآن والحديث فنظم مقصد على اى طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اى قول ابى الحسا هيهات مابال
من اراك نطفة وجيفة اخرى تحير حال لو بالا مختبرا مقدرا قول على عليه السلام وما الابن ادم والتحبر وانما اوله
نطفة واخر جيفة وان كان قرانا او حديثا فانما يكون معقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يعقل انه من الاقتباس اذ
لم تغير تغييرا كثيرا ولكل اسير اوانه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انى الذى
استوجبت حظا واشهد وغيرا ان شاهدوه فانه خلاق البرايا هتك جلال هيبة الوجود
يقول اذا ما اتيتم بدين الى الجبل يستحى فانكم تتبعون اعمال الخير عندكم كلمات اربع فالحق خير
البرية اتقى المشتبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعدل بنية عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين
وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
وقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات واما الفعل فهو ان ينتظم وشرطه كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا
لا سقاما من سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا فى محله غير قلق كقلق بعض القارئة فانه لما
نجحت فعلاته وخنظلت خلاته اى صارت فاترة خلاته كالحنظل فى المرارة لم يزل سوء الظن يقياده اى يقوده
الى التخيلات فاسدة وتوهمات باطلة وتصدق توهمها الذى يعتاده اى يعاوده ويراجعه فيعمل
على مقتضى توهمه حل قول ابى الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يسوء
سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا تبع فعل الانسان نجحت ظنونه فيسئ ظنه باوليائه وصدق
ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره واما التلميح مع تقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه
وكثيرا ما تسمعهم يقولون فى تفسير الابيات فى هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التسهيل بتقديم
الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بنتف ملح وقد ذكرناه فى باب التشبيه وهو هنا حط بعض شئ
من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتلويح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار العلامة
واخذ مذهبا لهم التعبير بهوان يشار فى محوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اى ذكر تلك
القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة او الشعر واتمام التلميح ستة لانه اما ان يكون فى النظم

او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل سائر اما في المنظوم فالتلميح الى القصة كقوله
اي قوله ابى قاسم فيضا باحزانهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فانه اشار الى قصة يوشع عليه السلام
بشمرهم من جانب الخير تطلع فضاءتوها صبح الاجنحة والطير في وكناتها تنوب السنة الجزع فوالله
ما ادري احلام نام ام كان في الركب يوشع الضمير في احزانهم وطيرهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر
لهم ذكر لدلالة اللفظ وحام الطير على الماء دار وحوله عليه السلام فضاءته ذهب به وازاله الضمير في عنها
وبمجنها الشمس الطالعة من الخدر الدجية الظلمة انطوى انضم الجزع دولونين وقوله احلام نام تعظيما
لما رأى واستقراب اشار الى قصة يوشع بجنون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس او طلبه وقوف
الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب فقال اللهم احبسها علي
يدخل السبت ولا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فردها له حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشر كقولهم
لعبيد ومع الرمضاء نار تضرم رمضاء ارض رمضاء اي حارة يرمض فيها القدم اي يحترق والنار يستخار ترقى من رقأ الدم
رقأ وجفف من حفي عليه تلطف وتشفق سئل في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ حين اذ
ومع الرمضاء حال من الضمير في نار والنار عطف على الرمضاء ويكتفي حال من النار اشار الى البيت المشهور
المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو
جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهبلة وهي ام جساس بحارها مهلهل
بن ربيعة لها ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن ترعاها الا بالي جساس لصلة رحم بينهما فخرجت في
ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاخترط سيفه فولت حتى بركت بفناء صاحبها
وضرعها يشخب وما وليا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة العجلي في فوالله ما
غدا هو اثر على اهله منها فلم يزل بها جساس توقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فلحق جساس
فخرج على فرسه واتبعه فرمى سلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير
بعمرو عند كربته البيت وثب التغلبي تغلب وكان اربعين سنة كلها التغلب على بكر ولهذا قيل اتأم من

البسوس

البسوس والتلميح الى المثل كقوله عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون غلمان
القتاد والخرط دونه خرط القتاد مضروب للامر الشاق قاله كليب اذ جمع قومه لجساس لا عقرن فحاله فطلق
انه يعترض بفعل له نسبتي بعيان والخرط ان تمر يدك على القتاد من اعلاها الى اسفلها حتى تنتزع شوكها وامامي الغر
فالتلميح الى القصة والشعر كقول الحريري فبت بليلة ناعية واحزان يعقوبية اشار الى قوله اني لاجد ريح يوسف
كاني ساقر حتى تفندوني ومن الاشارة قوله والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل
كقوله الفتى فيها من هرة تعنى اولادها اشار الى المثل اعنى من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب لبيد
للغر كاروى ان تميما قال للحريث النهشلي ما في الجوارح احب الي من الباز فقال وخاصة اذا كان بصيد القطا
اشار النهشلي الى قول جرير انا الباز في الحطيل على غير اجح من التمائم انضبا واشار تميم الى قول الفرزدق نعم
بطرق اللؤم تهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروى ان رجلا من بني محارب قتل ابا الهذيل
ابن يزيد الهلالي فقال ما اذا لقينا من شيوخ محارب ما تركونا انام واراد قوله الاحظل اكثر بلا ثنى شيوخ محارب
وما انها كانت ترتيل لابرى صفادع في ظلماء ليل يجاوبت انزل عليها من ناحية البحر فقال الضحاك استقوا
اسقوا البادية بئرها وكانوا في طلبه اراد قول القائل ان الكمال هلالي من اللؤم يرتفع ولابن يزيد يرفع وجالين
فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق
او يجعل نعل المتأنق في الرياض من يتبع الانق والاحسن بتي تأنق في الروضة اذا وقع فيها اشتغالا بما يوقعه
اي يجعله في تلعة مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر
والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتعديم والتاخير الملبس ونظم بان يكون الالفاظ
متقاربة في الجزالة والسلاسة والرقة والدلالة وسلامة المعاني مناسبة للالفاظ فيما بين بعضها بعض ليكون اللفظ التابع للمعنى
الحقيق او على العكس بل ايضا فان صياغة تناسب وتلائم واضع معنى بان يسلم من التنافر والانتقاض والاختلاف بحالة
العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الدقيقة في ذكر الاشواق ووصف
ايام البعاد وفي استجلاب التوددات ومدايات الاستعطاف واشال ذلك احدها الابتداء اما واما يقع

السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى قبل الشامع على الكلام فوجح جميعه والا اعرض عنه ورفضه
وان كان البيت في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تلك الحالة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يرتفع واللوى ما التوى
يلتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فحومل كاسم الجمع مثل القوم والام مع الفاء
ومع ثم بعضهم في هذا البيت بانه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب
المنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتقوله في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفائدة
فبان الاول الاحسن من هذا قول النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وقوله
اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول التجيع السلمي قفا نبك عليه مية وسلام خلعت عليه جلها الايام
فالاساس خلع عليه اذا اتبع ثوبه وطرح عليه وفي ذكر الفراق والعتاب قول ابي الطيب فراق ومن فارقت
غير مذمم واتم ومن عيشت غير مبغض وفي الشكاية قوله ايضا فواها لايصاله المطام وعمه مثل ابايعقب اللثام
وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر يعني بردا وهو في كبدي جمر وجنون يعتب في المديح متا
يطلبه كقول ابي مقاتل العزيزي في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي مؤملا حبابك عامر
عد فقال له الداعي موعدا حبابك يا اعمى وانت المثل السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم الموسم
وانشده لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فطرب به الداعي وقال تبدأ بهذا يوم المهرجان
ويقل بحجه اي القفاء الى وجهه وضربه بخمسين عصاء وقال اصلاح ادبه ابلغ من توابه واحسنه اي الحسن الابتداء
ما ناسب المقطع بان يكون فيه اشارة الى ما يسبق الكلام لاجله ليكون المبتدأ شعرا بالمقطع والانهاء ناظرا الى الابتداء
ويسمى حسن الابتداء مناسبا للمقطع براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او نحوه كقوله
في التهنية اي كقول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد ابنته بشرى تعد بخير الاجتال ما وعدا وكقول الحريري في
العلي سعدا وقوله والمريئة اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدين هي الدنيا تقول بلا تملق حذار
حذار ان احذر من بطشي اي احذري الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في

ان يخرج سهل الغرض السوق اليه مفصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن
الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بالفاظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة
هذا وان للطاغين لشر مآب فهذا اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعد الحال
ولفظة هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد
يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمع من الانبياء عليهم السلام وارادان يذكر بعضهم
للتبعية وانما لم نقل هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب لان الايثار لفظة هذا
في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهو علاقة وكيد بين الخروج من كلام الى
كلام احسن منه قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه
ايضا من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكتاب عند ارادة الانتقال من حديث الى
حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة ومن هذا
القبيل لفظة ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب ونحوها الى ذلك المواضع التي يقع
فيها كلام يشاكل بينها الا انها يجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة
باحسن ما يجد لانه آخر ما يقرع السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع و
استلذه وحفظ جيدا وقع بما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة
التهنية وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن المذكورة بما سبق كقول
ابي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واتى جديرا اي حليق انا بانعتك يا بن ابي جدير
بالفوز يا لايماني واتيت يا ليلك سنك جدير فان تولى اي تعطى سنك الجميل فاهله اي
فانت اهل العطاء لاعطاء ذلك الجميل والا فاني بعادياليك من هذا المنع وتكور ياصد
عيك من الاصغاء يا ل المديح اردن العطايا السابغة واحسنه اي احسن الابتداء ما ادى بانهاء
الكلام حتى لم يبق للنفس تشوف الى ما وراءه كقوله اي قول المتنبي بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله

وهذا وعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال
وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرين يجتهدون في رعايته ويسعون
حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه من
البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور بجملها ومفرداتها رايت من البلاغة و
التفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها و
جدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد و
وعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوف الى
شيء اخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من
الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا نوع خفاء
بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال
الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم
وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند
التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره
ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة
في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا
لعلام الغيوب وهذا اخر ما اوردنا جمعه من الفوايد ونظمه من
الفرايد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن
وتواتر حوادث اوهنت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا
للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام وتهيا الفوز من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر

من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة محروسة هرات صانها الله عن الافات وكان الافتتاح
يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم
حماها الله تعالى عن البليات بمحمد واله وصحبه عليهم
افضل الصلوات واكمل التحيات والحمد لله على
التوفيق على دين الاسلام
قد وقع الفراغ من تسويد هذه النسخة
في يوم الخميس الحادي عشر من شهر شوال
المنتظم في سلك شهور اربع وتسعين والف
على يد العبد الوالي محمد
صادق غفر الله له
ولوالديه